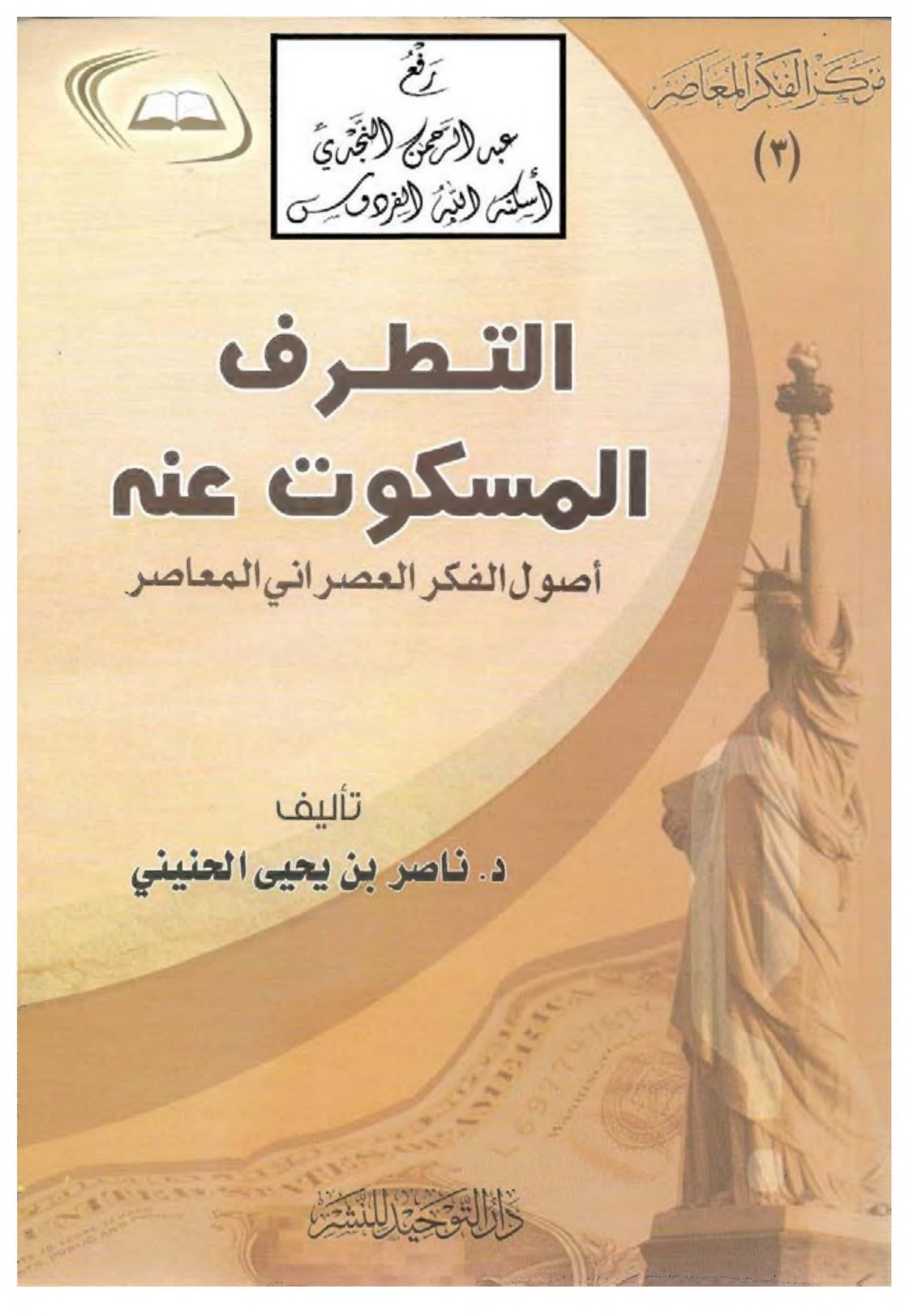
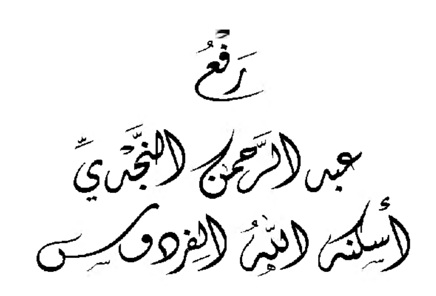


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
مركز الفكر المعاصر
(٣)
التطرف
المسكوت عنه
أصول الفكر العصراني المعاصر
تأليف
د. ناصر بن يحيى الحنيني
دار التوحيد للنشر

التطرف المسكوت عنه

أصول الفكر العصراني المعاصر

تأليف
د. ناصر بن يحيى الحنيني



الطبعة الثانية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

دار التوحيد للنشر و التوزيع

ت : ٢٦٧٨٨٧٨ / ٠١ - ف : ٤٢٨٠٤٠٤ / ٠١

البريد الالكتروني: dar-attawheed.pub.sa@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد**:

فبعد أن منَّ اللَّه علينا ونفدت الطبعة الأولى في وقت وجيز من كتاب (**التطرف المسكوت عنه**)، وقد لاقت ولله الحمد قبولًا واسعًا بين المثقفين، ووصلتني بعض الملحوظات والزيادات والتعديلات، وكذلك أضفنا بعض المقولات المتطرفة لهذا التيار الذي يكتب وفي كل يوم يأتي بطامة أكبر من أختها فتجمَّعت بعض الزيادات وبعض الملحوظات التي استدركناها في هذه الطبعة، فعلى سبيل المثال: كان هناك توسُّعٌ في الرد على شبهة يثيرها التيار العلماني والعصراني على حد سواء حول فصل الدين عن حياة الناس محتجين بحديث النبي ﷺ: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**»، وهناك أيضًا إثبات لرد علمي على بعض طروحات العلمانيين من قبل عالمين فاضلين من علمائنا وهما العلامة الشيخ عبدالرحمن البراك، والعلامة الشيخ صالح الفوزان وغيرها من الزيادات التي أضافت فائدة علمية على الكتاب، وأسأل اللَّه أن يجعل هذا العمل خالصًا صوابًا، وأن ينفع به كاتبه وقارئه وكل من اطلع عليه.

وأطلب من كل من قرأه أن لا يتردد في إبداء رأيه ونقده وملحوظاته؛ فإن المسؤولية على الجميع، ولا يدرى البركة أين هي؟ فقد تكون في ملاحظة من قارئ؛ فينفع اللَّه بها الفئام من الناس.

جعلنا اللَّه وإياكم مباركين أينما كنا وأن يتقبل منا ومنكم صالح الأعمال واللَّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه / د.ناصر بن يحيى الحنيني
المشرف العام على مركز الفكر المعاصر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدِّمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه دراسةٌ حول اتجاه فكري منحرف ظهر في حياةِ المسلمين المعاصرةِ، بعد أن عجز الفكر العلماني المعادي، والمنابذ للشريعة الإسلامية أن يخترق ثقافة الأمة الإسلامية، وأن يؤثر فيها كما كان يحلم، فجاءت اليقظة العلمية والدعوية في أوساط الأمة، وبدَّدت أحلام هذا الفكر المنحرف المعادي للدين، فعمد إلى بعض أبناء المسلمين الذين خُدِعوا ببعض دعواه، والمتأَثِّرينِ بالمستشرقين، وبعض الملاحدة الزَّنادقةِ منْ أعداء الدين، فخرج هذا المسخ الذي يسمى(الفكر الليبرالي).

وفي الآونة الأخيرة وفي العقد الأخير تحديدًا، ازداد نشاط التيار الليبراليِّ بصورة لافتة للنظر، وظهر توجه متطرف يَتَقَنَّعُ بالإسلامِ زورًا وبُهْتانًا، يدعو إلى نبذِ الأصولِ المتينةِ والقواعدِ المحكمةِ التي انطلق منها سلفُ الأمة من الصحابة والتابعينَ في فهمهم للدِّينِ بأبوابهِ المتعددةِ، وتصورهم ونظرتِهم للكونِ والحياةِ، في مُقابلِ إخضاعِ العقيدةِ والفكرِ والثقافةِ والنَّظرِ للكونِ والحياةِ للأهواءِ وجعلهَا حاكمًا مهيمنًا عليها بعيدًا عَنْ نورِ الوحي والرِّسالةِ؛ مع الاعتمادِ الكليِّ على النَّظرةِ النقديةِ الفلسفية لكلِّ شيء ولو كانَ من الثوابتِ والمسلماتِ[1] والسير في ركاب

(١) انظر: «التراث والحداثة»: (ص/ ٤٥-٤٦) للجابري.

أعداء الملة وتحديدًا أمريكا بدعوى التطور، وأنَّ من أسباب التخلف تلكم الكتب الصفراء التي نرددها في مساجدنا ودروسنا-زعموا-، وظهر تحالف

مشبوه بين التيار الليبرالي العلماني الصريح وبين هؤلاءِ اللِّيبراليين المتَقَنِّعينَ بالإسلامِ، وأصبح الاتجاه الليبرالي المتَقَنِّعُ بالإسلامِ غِشًّا وَخِداعًا مطية يركبها الاتجاه الليبرالي الأمريكي التوجه والهوى، لتنفيذ مخططاتهم في تغريب الأمة عمومًا وبلاد الحرمين على وجه الخصوص، وأمريكا تعرف هذا التوجه وتشجعه وتراهن عليه[١]، كيف لا؟وأصحاب هذا الاتجاه يُشيدون بِها، وبسياستِها في المنطقة، ويَكيلونُ لها الثَّناء العاطرَ.

يقول خالص جلبي -وهو أحدُ رموزهم الكبار-: «يجب أن نحزن لحزن أمريكا؛ لأنَّ فشلها فشلٌ لكلِّ الجنس البشري، ولأَنَّها تُمثِّلُ طليعة الجنس البشري»[٢].

إِنَّهُ لَمِن الواجبِ على أهل العلم والمنهج الأصيل أن يتصدوا لهذه الحملة الظالمة التي طالت الأصول والثوابت، وساهمت بشكل كبير في الترويج للمشروع التغريبي الذي تتزعمه أمريكا وأهل الشهوات في البلد، وهذه الدراسة محاولة متواضعة لتجلية شيء من حقائق هذا الفكر ورسم معالم وخطوط عامة لمعرفة مكمن الداء وكيفية العلاج والله الموفق .

✍ وقد قَسَّمتُ الدراسة كما يلي:

---

(١) انظر مقالًا خطيرًا مترجمًا عن اللغة الإنجليزية بعنوان(الليبراليون الجدد. . عمالة تحت الطلب)، لِ(جون بي آلترمان (Jon B. Alterman) مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي (Center for Strategic and International Studies)، وقد ترجم المقال للعربية: الأستاذ/ إبراهيم عرفة أحمد، ولقراءة المقال، والوقوف على تفاصيله، انظر: «مجلة البيان»: العدد(٢١٩)ذو القعدة ١٤٢٦هـ.

(٢) جريدة الاقتصادية، العدد(١٧٣)في: ٤/ ٢/ ٢٠٠٣م.

المقدمة، وفيها بيان البواعث على كتابة هذه الدِّراسة، وبيان خطر هذا الاتجاه على وجه الإجمال.

- وتمهيد: وفيه:

١) المصطلحات التي أطلقوها على أنفسهم أو أُطلقت عليهم من غيرهم (الليبرالية، العصرانية، العقلانية، التنوير، الفكر التجديدي، الفكر التحديثي).

٢) تاريخ ظهور هذا الاتجاه على وجه الإجمال.

٣) أثر الاستشراق والاتجاهات الإلحادية على الفكر الليبرالي.

٤) أسباب انتشار هذا الفكر والافتتان به.

الفصل الأول: معالم الفكر الليبرالي المعاصر.

الفصل الثاني: آثار وأخطار الفكر الليبرالي على المسلمين.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات.

وقد حرصت في هذه الدراسة على الاختصار الشديد، والاكتفاء ببعض الشواهد من كلام الليبراليين، وليس الكلُّ، مع الحرص الشديد على التوثيق الدقيق، وقد تطلَّب ذلك في بعض المواضع النقل الحرفي لبعض المقابلات المسجَّلة؛ كما هي دون تعديلٍ أو تصحيح لغوي.

كما ركَّزْتُ في هذه الدراسة على النموذج السعودي خصوصًا، وإن كنت في بعض المقاطع أستشهد بآراء غير السعوديين، وخصوصًا آراء خالص جلبي لسببين:

أحدهما: أنَّه كاتب مكثر في الصحافة السعودية وفي أكثر من مطبوعة.

الثاني: أنَّ عددًا من الليبراليين السعوديين تتلمذوا على يديه، واستنسخوا بعض أفكاره.

وأسأل اللَّه أن يوفقنا وإياكم لما يحب ويرضى، وهذه محاولة متواضعة لبدء مشروع متكامل لمواجهة هذا الفكر الذي له منابره ووسائله وكتبه، والتي ظهر أثرها على المجتمعات الإسلامية وخاصة المحافظة منها، واللَّه المعين والموفق وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه
د.ناصر بن يحيى الحنيني
المشرف العام على مركز الفكر المعاصر
وأستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد

١-المصطلحات التي أطلقوها على أنفسهم أو أُطلقت عليهم من غيرهم:

قبل الحديثِ عن هذه المصطلحات، يجدر التنبيه على أننا لا ننتقد هذه المصطلحات لذاتِها، بل نريد أن نبين المقصد من إطلاقها، وإلَّا فإنَّ بعضها قد يحتمل معنى صحيحًا وآخر فاسدًا.

-الليبرالية: وهاهنا يحسن بنا أن نُسلط الضوء على حقيقة هذا المصطلح؛ لأنَّ أصحاب التيار الليبرالي صاروا يروجون له، ويتشدقون به كثيرًا في الآونة الأخيرة.

يقول إبراهيم البليهي: «أنا مسلم أولًا ثم ليبرالي ثانيًا، يعني مسلم مبادئ وليبرالي آليات، يعني أرى أن الإسلام لن يكون له نجاح إلا بالآليات التي توصل إليها البشر في تطبيق العدل»[١].

وهاهو يوسف أبا الخيل يرى ضرورة تعزيز قيم الليبرالية في المجتمعات العربية، إذ يقول: «كنتُ قد كتبت مقالًا هنا عن ضرورة لبرلة المجتمعات العربية قبل أية محاولة لدمقرطتها، وجاءت تلك الملاحظة على خلفية ما كنت رصدته خلال الفترة الماضية من بعض إفرازات ما يعرف بـ(بالممارسة الديموقراطية الغوغائية) التي مورست على وقع أجواء حرية التعبير الجديدة التي سادت في بعض البلاد العربية كاستجابة للمتغيرات المحلية منها والدولية».

ويقول في نفس المقالِ: «فقد طالبت في مقالتي تلك بغرس قيم الليبرالية في مفاصل الثقافة العربية عن طريق إصلاح التعليم والفكر بشكل عام بتطعيمهما

---

(١) في لقاءٍ معه نُقِلَ عبر(قناة العربية)، بتاريخ الأربعاء: ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م

بتلك القيم قبل أية محاولة لدمقرطة المجتمعات العربية . . »[1].

أَمّا محمد المحمود، فيعترفُ بِكلِّ صراحةٍ ووضوحٍ بانتمائه للتيار الليبرالي، وتشرُّفه بأنَّ يصل إلى قيمه وأدبياته، وإليكَ هذا المقطعَ المسجَّل الذي يكشف النِّقابَ عنْ حقيقةِ القومِ:

«**محمد المحمود:** أصابتني رياح الصحوة لكن ليست يعني لم تستولي عليّ، ولم تقتلعني من جذوري فأنا . .

تركي الدخيل: وش جذورك؟

محمد المحمود: جذوري الليبرالية . .

تركي الدخيل: تعتبر نفسك ليبرالي؟

محمد المحمود: جدًّا، وهو أفق أسعى إليه، يعني أنا أعتبر نفسي كصفة أو صفة تشريف لكن هل أنا أحوزها أم لا . .

تركي الدخيل: الليبرالية؟

محمد المحمود: إي الليبرالية صفة تشريف لكن هل أحوزها أم لا . .

تركي الدخيل: ليش تعتقد أن انطباع الانطباع الموجود في المجتمع الليبرالية سلبي؟

محمد المحمود: الجهل فقط . .

تركي الدخيل: جهل الناس . .

محمد المحمود: جهل الناس بماذا تعني الليبرالية . .

(١) في مقالٍ له بعنوان: (الهويات الدينية في المجتمع الليبرالي)، نُشرِ في جريدة الرياض، بتاريخ: الخميس ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ٢١ يوليو ٢٠٠٥م- العدد ١٣٥٤١.

تركي الدخيل: يعني وأنت أدركت ما تعني الليبرالية؟ما هي وش تعريفك لليبرالية؟

محمد المحمود: شوف الليبرالية أخي هي مجموعة من الأفكار التي تتمحور حول مفردة الحرية، فالحرية كقيمة لهذا الإنسان هنا من هنا تبدأ الليبرالية، طبعًا هنا التجارب الليبرالية تخضع لعدة تمظهرات من هذا الجذر وعدة تجارب، فلدينا تجارب ليبرالية تأخذ أو تعطي بعض مفردات الحرية مطلقاتها، أي تمنحها ومطلقاتها وهنا تصبح»[1].

ويقول أيضًا: «إن الليبرالية تعني في أساس مصطلحها الأوروبي (فلسفة الحرية)، لأنَّ كلمة «حرية» لها ارتباط وثيق بكلمة «ليبرالية»إذ تم اشتقاقها من أصل الكلمة اللاتينية (Liberty Liberalism)، والإسلام بصفته دين الحرية الإنسانية يتوافر على أهم أصل في مجال الليبرالية، بل إنه المجال المؤسس لما ينبني عليه من حقوق أخرى»[2].

ونلحظُ أَنَّ هؤلاءِ الليبراليينَ الجددَ، أدركوا من واقع مجتمعهم الذي يعيشون فيه أَنَّ استعلانَهُمْ باللِّيبراليةِ ومجاهرتَهُم بِها في وضحِ النَّهارِ، وبخاصَّةٍ في المجتمعاتِ المحافظةِ؛ كالمجتمعِ المسلمِ في بلادِ الحرمين، منْ شأنهِ أَنْ يكشفَ خبيئةَ أمرهم، ويَجُرَّ عليهم كثيرًا من المتاعبِ، وَيَدفنَ منذُ الوهلةِ الأولى مشروعهم التغريبيَّ الإجراميَّ في مقبرةِ التَّاريخِ، ثُمَّ لا يعودونَ من وراء ذلك كُلِّهِ إلَّا بالخيبةِ والخسران.

فكانَ منْ مكرِهم أَنْ تقَنَّعُوا في دعوتِهم لليبراليةِ الَّتي يَنْعِقونَ بِها بالإسلام زُورًا وَبُهتانًا؛ منْ أجلِ أَنْ يُلَبِّسوا على النَّاسِ، وحَتَّى تروجَ بضاعتهم الكاسدةُ لِمَنْ يقرأُ أو يسمع لَهُمْ.

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ: الأحد: ٦ ربيع الأول ١٤٢٨هـ، ٢٥ مارس ٢٠٠٧م.
(٢) جريدة الرياض، الخميس ٢ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ١٣ يناير ٢٠٠٥م- العدد ١٣٣٥٢.

ولنا أن نتساءلَ-حينئذٍ-: ما هي الليبرالية؟ وماهو جوهرها الحقيقي؟وهل يمكن أن تلتقي مع الإسلام بحيث يسوغُ للمسلمِ أن ينعت نفسه بـ(المسلم الليبرالي)؟

أما الجواب عن السؤال الأول: ما هي الليبرالية؟ فأقول:

الليبرالية: تدعو إلى الحرية المطلقة وعبادة الفرد نفسه وهواه وشهوته، وقد عَبَّرَ عنها منظروها في الحضارة الغربية سواء في فرنسا أو في بريطانيا بأنها التفلت المطلق، وهي أيضًا تدعو إلى الحرية المطلقة التي لا تعترف بدين ولا نص مقدس ولا عادات ولا تقاليد ولا أي أمر يعيق الحرية الفردية .

ومن أشهر من نادى بالليبرالية: آدم سميث ومالتوس وريكاردو وجون ستيورات مل[١].

فالفكر الليبرالي في أصله-كما يقول الدكتور عبد العزيز كامل-: «نشأ عن فلسفة سياسية واقتصادية، أفرزت قناعات ثقافية وممارسات اجتماعية، حاولت بعد ذلك أن تتحول إلى منطلقات لحرية دينية، ونسبية اعتقادية، تؤول إلى (اللا دين). والليبرالية بكل تعريفاتها لكل أصنافها؛ تُركِّزُ على جوهر واحد يتفق عليه جميع الليبراليين، وهو أنها: تعتبر الحرية هي المبدأ والمنتهى في حياة الإنسان، وهي وراء بواعثه وأهدافه، وهي المقدمة والنتيجة لأفعاله. فالحرية هي سيدة القيم عندهم دون أدنى حدود أو قيود، سواء كانت هذه الحدود هي (حدود الله) أو كانت تلك القيود لسبب سياسي أو اجتماعي، أو ثقافي، أما مبدأ عبودية الإنسان لخالقه كما جاءت به رسالات السماء جميعًا، فهي عند الليبراليين لون من تراث الماضي «المتخلف».

و الفكر الليبرالي لم يقف عند حد علاج الخلل الناشئ بسبب فساد تصورات

---

(١) «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة»: (٢/ ١١٤٥-١١٤٦).

الكنيسة في الدين والسياسة والاقتصاد والاجتماع، بل جعل الآلهة المتعددة إلهًا واحدًا هو الهوى، فهو المعبود الحقيقي في الملة الليبرالية. . . ».

ويقول أيضًا: «صحيح أن أرباب الليبرالية يختلفون فيها بقدر اختلاف أهوائهم، إلا أنهم يتفقون على شيء واحد، وهو وصف موسوعة (لالاند) الفلسفية لها بأنها: «الانفلات المطلق بالترفع فوق كل طبيعة».

وعَرَّفها الفيلسوف السويسري (جان جاك روسو) بأنها: «الحرية الحقة في أن نطبق القوانين التي اشترعناها نحن لأنفسنا».

وهكذا نرى أن تعريفات الليبرالية تُجمِع على أنها انكفاء على النفس مع انفتاح على الهوى؛ بحيث لا يكون الإنسان تابعًا إلا لنفسه، ولا أسيرًا إلا لهواه، وهو ما اختصره المفكر الفرنسي (لاشييه) في قوله: «الليبرالية هي الانفلات المطلق»[1]. اهـ بتصرف واختصار.

ثم يأتي الجواب عن السؤال الآخر: هل يمكن أن تلتقي الليبرالية مع الإسلام؟

الجواب: كيف يلتقي الإسلام مع الليبرالية؟!، ومن شروطها وأساس فكرتها نبذ كل ما يعارض الحرية البهيمية من دين ونص شرعي مقدس وعادات وتقاليد وغيرها، فالليبرالية لا يمكن أن تقوم إلا بنبذ الدين، ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان مسلمًا وليبراليًا في نفس الوقت، لأنه سوف يتقيد بأحكام الإسلام وشروطه وهي التي تخالف فكرة الليبرالية من أصلها، وأما إعلاء شأن الإنسان وكرامته وحقوقه فالإسلام أعطى الإنسان حقه وما هو في صالحه وصالح المجتمع؛ إذ المنهج الذي جاء به معصوم من عند رب العالمين؛ لأن الله-خالق الإنسان-هو أعلم بما يصلحه كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

(١) مجلة البيان، العدد: (٢١٩) بتاريخ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، بتصرف.

[الملك: ١٤]، وهذه الحقيقة الشرعية هي الغائبة عن الحضارة الغربية، فمن السفه والغباء إذًا أن تُستجلب الليبرالية كمنهجٍ ونظام حياةٍ للمسلمين الذين أكرمهم اللّٰه وشَرَّفَهُم بِهذا المنهج الإسلامي الذي يصلح لكل زمان ومكان، وأما ما ابتدعته عقول المفكرين الغربيين فهي قائمة على الحظوظ الشخصية دون اعتبار للأمور الغيبية التي تميز المسلم في عقيدته ومنهجه في الحياة .

وعليهِ؛ فلا يجوز أن يطلق المسلم على نفسه لقب الليبرالية؛ لأنَّها تدعو إلى معاداة الدين ونبذه وعدم الرجوع إليه والتحاكم إليه .

وثمة خطر آخر وهو: أنَّ هذا المصطلح المحدث يوهم التقارب بين الإسلام والليبرالية، ويسمح بتمرير ضلالات الليبرالية إلى قلوب عوام الناس وعقولهم وهم لا يشعرون، وهذا لا ريب أنه محظور عظيم يجب سد الطرق المفضية إليه .

وهي كذلك: تبيح للشخص أن ينتسب إلى أي دين، وإلى أي مذهب دون أن يُعَاب أو يُنكَر عليه، فهذه حريةٌ مطلقة لا قيود ولا ضوابط لها، وقد دَلَّ الكتاب والسنة وإجماع المسلمين على وجوب اتباع دين الإسلام الحق، وأن من لم يتبع دين الإسلام فهو كافرٌ، شقي في الدنيا، وهو في الآخرة من الأخسرين الخالدين في الجحيم، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال النبي -صلى اللهُ عليه وعلى آله وسلم-: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[١] .

-**العصرانية**: إشارة لتطويعهم نصوص الشريعة وأحكامها لتتوافق مع مستجدات العصر دون اعتبار لقداسة النص والمرجعية الشرعية وهي الكتاب والسنة[٢] .

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا، ١/ ٣٦٥/ برقم ٢١٨) .

(٢) انظر: «قاموس إنجليزي-عربي»: (ص/ ٥٨٦) لمنير البعلبكي، و«دائرة المعارف البريطانية/ =

-**العقلانية**: إشارة إلى تقديمهم وتقديسهم للعقل، أو أنهم أهل عقل وحكمة ومن عداهم ليس لديه اهتمام بالعقل، ويقصدون بذلك أصحاب الاتجاه السلفي تحديدًا، وتعاملوا مع العقل بالطريقة المنحرفة التي تعامل بها أهل البدعة عمومًا والمعتزلة على وجه الخصوص[(١)].

-**التنوير**: ظهر مصطلح التنوير (ENLIGHTENMENT) في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا تعبيرًا عن الفكر الليبرالي البورجوازي ذي النزعة الإنسانية العقلية والعلمية والتجريبية. ويتضمن هذا الفكر نزعةً ماديةً واضحةً بعد إقصاء اللاهوت، وذلك بإحلال الطبيعة والعقل بدلًا من الفكر الغيبي الثيولوجي والخرافي في تفسير ظواهر العالم ووضع قوانينه[(٢)].

والتنوير اتجاهٌ ثقافيٌّ ساد أوروبا في القرن الثامن عشر بتأثير طبقة من المثقفين من أمثال: (فولتير)، و(ديدرو)، و(كوندورسيه)، و(هولباخ)، و(بيكاريا)، الذين أخذوا عن الفلاسفة العقليين: (ديكارت)، و(سبينوزا)، و(لايبنتس)، و(لوك)، والذين طبعوا القرنين السابع عشر والثامن عشر بطابعهم الثقافي، حتى أُطلق على هذه الفترة اسم عصر العقل (THE AGE OF REASON)، وكان التنوير نتاجه[(٣)].

= ١٩٥٤م)، و«مفهوم تجديد الدِّين»: (ص/٩٦-٩٧، و٩٩-١٠١، و١٠٢-١٠٣، و١٠٥-١٠٦) لبسطامي محمد سعيد، و«اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر»: (ص/ ٥٥٢) لحمد بن صادق الجمال، و«العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب»: (ص/١٨٦-١٩١) لمحمد حامد الناصر.

(١) انظر: «مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي-رؤية نقدية في ضوء الإسلام» لعبد الرحمن بن زيد الزنيدي، و«المدرسة العقلية الحديثة»: (ص/ ٩) لناصر العقل.

(٢) انظر: «موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية»، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٦٩، محرر المادة د. محمد أبو شامة.

(٣) انظر: «المعجم الفلسفي»، إصدار مجمع اللغة العربية، طبعة القاهرة، سنة١٩٧٩م، و«القلب والعقل» لرولان مورتييه (Recueil.Le caeur et la raison،Roland Mortier)، و«مدخل إلى التنوير الأوروبي»: (ص/ ١٣٨-١٣٩) لهاشم صالح.

ويمثّل التنوير حركةً عقليةً أوروبيةً رأت في العقلِ الوجودَ الحقيقيَّ للإنسان، وسعت إلى تحرير الحضارة من الوصاية الكنسية والنزعات الغيبية والخرافات، وآمنت بتقدم الإنسانية عن طريق البحث العلمي(١).

ويرجع الفضل إلى الفيلسوف الألماني(كانت) في استخدام مصطلح التنوير كتعبير عن الحركة العقلية التي بدأت في أوروبا في القرن السابع عشر وبلغت أَوُجَّها في القرن الثامن عشر، وقد امتدَّ تأثيره في الحضارة الأوروبية كلِّها، وفي الشعوب المتأثرة بالحضارة الأوروبية(٢).

فالتنوير إذن، كمصطلح شائع في الحياة الفكرية، هو مصطلحٌ أوروبيٌّ النشأة والمضمون والإيحاءات، بل إنه عنوانٌ على نسق فكري سَادَ في مرحلة تاريخية من مراحل الفكر الأوروبي الحديث، حتى ليقال كثيرًا، في تقسيم مراحل هذا الفكر: «عصر التنوير». وهذا المفكر من عصر التنوير. وهذا الفكر من أفكار (عصر التنوير)(٣)، أو ضد أفكار ذلك العصر(٤).

---

(١) انظر: «الدين والفلسفة والتنوير»، د. محمود حمدي زقزوق، ص: ٧٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦، و«فلسفة الأنوار» لكاسيرر (Ernst Cassirer,La philosophie des lumieres.Fayard,Paris,197.,pp.39-4).

(٢) المرجع السَّابق.

(٣) انظر: «معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام»، د. محمد عمارة، ص٥٤، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

(٤) يُعتبر الإلحاد هو السِّمة البارزة الطاغية في (عصر التنوير)؛ فقد كانت الحركة الماسونية تعمل عملها الفتَّاكَ المدمِّرَ في تلك الحقبة التاريخية، وكانت غايتها الكبرى من وراء ذلك كُلِّه القضاءَ على كل اعتقاد ديني، وهذا يتناول كل الأديان على حدٍّ سواء، يتجلَّى هذا في الجوانب الآتية:
أ-إقامة النفوس فوق كل اعتقاد بالإله أيًّا كان.
ب-إذا ذُكرِ الإله؛ فإنما يُقصدُ به في قانونهم (الطبيعة) وقواها المادية.
جـ-كلُّ شيءٍ هو مادِيٌّ؛ فاللَّه والعالم ليس إلا شيئًا واحدًا.
هـ-جمع الديانات خيالية، غير ثابتة، اخترعها ذوو المطامع.

✍ **وإليك أخي القارئ بعض النقول التي تبرهن على انتماء هؤلاء القوم إلى الفكر التنويري، وترويجهم لأصولهِ ومضامينه:**

يقول محمد بن علي المحمود: «كما لم يأت التنوير الأوروبي من فراغ؛ فإنه- كذلك -لم يقم في فراغ. لقد كان الوقع المظلم لأوروبا في القرون الوسطى هو الباعث أو المبرر لطرح سؤال التنوير الذي أخرج أوروبا من الظلمات إلى النور. ولا زال التراث التنويري، يمد العالم أجمع بنفحات من الحياة، يصعب أن تعيش بدونها؛ رغم بعض صور العقوق له، حتى من أبنائه، ورغم القراءات التي المتجاوزة من جهة، والمضادة لنهائيات القيم التنويرية من جهة أخرى.

التنوير ليس ترفًا، وإنما هو (حالة) إنقاذ، وانتشال للأمة من واقع المأساة الإنسانية والتخلف المدني. لم يأت التنوير في سياق طبيعي، وما كان له أن يأتي؛ إلا كرد فعل على واقع مضاد. جاء التنوير؛ لأن كل مفردة من مفردات الواقع كانت تدعو - بضديتها - إلى حالة تنوير. ولولا الظلام؛ لم نبحث عن النور، فضلا عن أن نخترعه من العدم»[1].

وهاهو خالد الغنامي يكشف النقاب عن حقيقة دعوتِهم التي يُنادون بِها في حوارٍ أَجْراهُ معهُ تركي الدخيل:

«**تركي الدخيل:** يعني أنت تريد أن تعيد أن تبعث أفكار فلاسفة التنوير[2]؟

= و-رفض أي عقيدة تقوم على أساس الوحي. انظر: «الإسلام والفلسفة»: (ص/ ٢٥٢)، الأستاذ/ أنور الجندي.

(١) جريدة الرياض، الخميس ٢٥ ذي القعدة ١٤٢٥هـ- ٦يناير٢٠٠٥م- العدد: (١٣٣٤).

(٢) فلاسفة التنوير في ميزان الحقيقة هم زعماء الماسونية ورُوَّادها الكبار، ويأتي في مقدمتهم (ويستهويت)، ويليه: فولتر، ورينان، وكولفين، وروسو، ودلمبار، وبرودون، وقد كشفتْ بعض الوثائق السِّرِيَّةِ النقابَ عن أفكار هؤلاء الفلاسفة التي من أبرزها: حرية الأديان، وتأليه العقل، وحرية البحث بانتقاد عقائد الدين، والزعم بأنَّ العلم هو الأساس الوحيد لكل معتقد. انظر: «الإسلام والفلسفة»: (ص/ ٢٥٥- ٢٥٦)

خالد الغنامي: ليس وحدي ولكنَّ كثير من الكتّاب السعوديين يعتقدون هذا، يعتقدون أن العودة إلى عصر التنوير هو ما نحتاجه في الفترة الحالية»[١].

- **الفكر التجديدي**: ويعنون به تغيير أصول الإسلام-لا المقصود المتبادر من اصطلاح التجديد وهو إحياء ما اندرس من معالم الإسلام وأصوله، فالمتمعن في كتب هذا التوجه يرى أنهم يُدخِلون في التجديدِ الابتداعَ في تغيير الإسلام وتغيير أصوله بما يتوافق مع الأهواء، ويساير الواقع وتوجهات الأعداء ليقبلوا بهم[٢]، وسيأتي بيانُ ذلكَ -بإذن الله- بالتفصيل في تضاعيف هذه الدِّراسة.

-**الفكر التحديثي، أو الإسلام التحديثي**: هو الاتجاه العقلاني الدَّاعي إلى الابتداع في الدين أو تكييفه وتطويره -باسم التجديد- لمسايرة العصر ومواكبة التطور[٣]، وهذا الإطلاق صادرٌ عن الدوائر الثقافية الغربية التي تُروِّجُ له؛ لأنه يهدم الإسلام ويضعفه من داخله؛ فهو يعارض ويقف بقوة أمام تميز المسلمين وسر عزتهم واستعصائهم على عدائهم من خلال إيمانهم ببعض الثوابت الشَّرعية مثل: الجهاد، والولاء والبراء، وهما أكبر قضيتين يسعى الغرب لقتلهما في نفوس المسلمين، بل تشويه ماضيهم المشرق المليء بالجهاد والبطولات والفتوحات.

وللدكتور المسيري كلام نفيس حول مصطلح الحداثة والتحديث الذي يُروَّج له كي نلحق بركب الحضارة الغربية دون تمييز حيث يقول:

«... ومصطلح التحديث لا يُشَكِّلُ أي استثناء لهذه القاعدة، فتوجد تعريفات كثيرة لمفهوم الحداثة، لكن ثمة ما يشبه الإجماع على أن الحداثة مرتبطة تماما بفكر حركة الاستنارة الذي ينطلق من فكرة أن الإنسان هو مركز الكون وسيده، وأنه

(١) انظر: «موقع قناة العربية» -برنامج إضاءات -بتاريخ١١/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٢) انظر: «مفهوم تجديد الدين»: (ص/ ١٢٠).
(٣) انظر: «الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية»: (ص/ ٢٢٣) لمفرح القوسي.

لا يحتاج إلا إلى عقله سواء في دراسة الواقع أو إدارة المجتمع أو للتمييز بين الصالح والطالح، وفي هذا الإطار يصبح العلم هو أساس الفكر، مصدر المعني والقيمة، والتكنولوجيا هي الآلية الأساسية في محاولة تسخير الطبيعة وإعادة صياغتها ليحقق الإنسان سعادته ومنفعته.

هذا التعريف قد يبدو للبعض تعريفًا جامعًا مانعًا أو على الأقل كافيًا، ولكننا لو فحصنا الأمر بدقة أكبر لوجدنا أن الحداثة ليست مجرد استخدام العقل والعلم والتكنولوجيا، بل هي استخدام العقل والعلم والتكنولوجيا المنفصلة عن القيمة، أو كما يقولون بالإنجليزية: ڤاليو -فري (Value- free).

وهذا البعد هو بُعْدٌ مُهِمٌّ لمنظومة الحداثة الغربية، ففي عالم متجرد من القيمة تصبح كل الأمور متساوية، ومن ثم تصبح كل الأمور نسبية، وحين يحدث ذلك فإنه يصعب الحكم علي أي شيء، ويصبح من المستحيل التمييز بين الخير والشر وبين العدل والظلم، بل وبين الجوهري والنسبي، وأخيرًا بين الإنسان والطبيعة أو الإنسان والمادة.

وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف يمكن أن تحسم النزاعات والصراعات، وكيف يمكن أن نسوي الخلافات، وهي كلها من صميم الوجود الإنساني؟ في غياب قيم مطلقة، يمكن الاحتكام لها، يصبح الإنسان الفرد أو الجماعة العرقية مرجعية ذاتها، وتصبح ما تراه في صالحها هو الأساس وما ليس في صالحها هو الطالح. وقد أدَّى هذا إلى ظهور القوة والإرادة الفردية كآلية واحدة لحسم الصراعات وحل الخلافات.

هذه هي الحداثة التي تبناها العالم الغربي والتي جعلته ينظر إلي نفسه باعتبار أنه هو (وليس الإنسان أو الإنسانية) مركز العالم، وأن ينظر للعالم باعتباره مادة استعمالية يوظفها لصالحه باعتباره الأكثر تقدما وقوة، ولذا فإن منظومة الحداثة الغربية هي في واقع الأمر منظومة إمبريالية داروينية.

هذا هو التعريف الحقيقي للحداثة كما تحقَّقت تاريخيا، وليس كما عُرِّفت معجميًّا، وهذا هو التعريف الذي يمكننا من قراءة كثير من الظواهر الحديثة. . . »[١] اهـ

٢-تاريخ ظهور هذا الاتجاه على وجه الإجمال (الجذور التاريخية لهذا التطرف):

أ - الفكر الفلسفي أَوَّلُ منْ نادى بتقديس العقل وتأليهه:

الغلو في تعظيم العقل لم يكن وليد الساعة، بل كانتْ له جذور قديمة تبدأ من الفكر اليوناني، والمتمثل في الفلسفة الإغريقية القديمة، التي كانت تعظم العقل وتؤلهه؛ كما ظهر عند أقطاب هذه الفلسفة من أمثال: أرسطو[٢]، واستمر مسيطرا على الفكر الأوربي قرون عدة، حتى كان التحول المضاد من سيادة العقل إلى تعطيله، تحت سيطرة الكنيسة، واستمرت هذه السيطرة ما يقارب عشرة قرون، وهي فترة ما يسمى بِ(العصور الوسطى المظلمة)ثم تلا ذلك ما يُسمَّى بِ(عصر الإحياء)، الذي ظهر فيه التمرد، واتسم هذا العصر الجديد بالغلو في تعظيم العقل، وإعمال الفكر في كل شيء بحرية لا تقبل القيد، وأصبح العقل هو مصدر المعرفة المقدم على غيره، ويعتبر هذا العصر هو فترة سيادة العقل، وذلك إبان القرن الثامن عشر، ونتيجةً للانحراف في تقديس العقل، والغلو فيه، ظهرتْ موجة الإلحاد، والمذاهب الوضعية التي تُنكرُ الدِّين بالكلية وتعاديه، وهو ما عُرِفَ بِ(عصور التنوير)[٣].

---

(١) انظر: مقال «الحداثة ورائحة البارود» لعبد الوهاب المسيري، منشور على موقع «شبكة القلم الفكرية» على النت.

(٢) انظر: «درء التعارض»: (١/ ٨١، ٣٨٤) لابن تيمية، و«إغاثة اللهفان»: (٢/ ٢٦٠-٢٦٢) لابن قيم الجوزية.

(٣) انظر: «الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين. . .عرض ونقض»: (١/ ١١٥) للدكتور/ سعيد بن عيضه الزهراني».

ب-الفكر الاعتزالي يدور في فلك الفكر الفلسفي:

كما كان للفكر اليوناني الفلسفي الأثر على الفكر الأوربي في تمجيد العقل وتعظيمه، فقد كان له الأثر كذلك على الفرق الكلامية المنتسبة للإسلام، وفي مقدمتها، فرقة المعتزلة التي قدَّست العقل، وغلت في تعظيمه، وقد كان هذا التأثير عن طريق الترجمة لكتب وفلسفات اليونان التي رأى بعض الخلفاء العباسيين كالمأمون ومن ورائه من أصحاب الفكر الاعتزالي ضرورة ترجمتها، والأخذ عنها وذلك لأنهم وجدوا فيها ما يرضي نهمهم العقلي، وشغفهم الفكري[1].

٣-أثرُ الاستشراقِ[2] والاتجاهات الإلحادية على الفكر الليبراليِّ:

أَمَّا أثر الاستشراق، فيظهر بجلاءٍ حين التأملِ في نظرةِ أصحابِ هذا الاتجاهِ للحضارة الإسلامية، حيث ينظرون إليها نظرةً سوداوية تتمثَّل في احتقارها، ورميها بالجمود والتخلف، والظَّلامية، والوحشية، ومصادمة الإنسانية، وأَنَّها كانتْ أغلالًا وقيودًا ثقيلةً كَبَّلتْ حَركةَ الإنسانيةِ عنِ الانطلاقِ في ميادينِ العلمِ والمعرفةِ!!!

✍ كذلك فإنَّ من أبرز الأفكار الاستشراقية التي تأثَّر بِها أصحاب الفكر الليبرالي ما يلي:

١-القول بتاريخية النَّصِّ.

٢-التشكيك في القرآن والسنة بطرق ملتوية.

---

(١) «الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين... عرض ونقض»: (١/ ٢٢٥)، و«الغلو والفرق الغالية في العقيدة الإسلامية، عرض ومناقشة»: (ص/ ٣٧٣) للدكتور/ علي بن سليمان الصالحي.

(٢) يعتزم المركز-بإذن اللّه تعالى- إصدار دراسةٍ موسَّعةٍ حول تأثير الفكر الاستشراقيِّ بمضامينه ومناهجه في النقد والتحليل على الفكر اللِّيبراليِّ، وما سيقفُ عليه القارئ في هذا المبحث ما هو إلا إشاراتٌ يسيرةٌ في هذا الجانب.

٣-أنَّ تراث السلف في الاعتقاد والحديث والتفسير تأثَّر بالضغوط السِّياسية .

١- **يقول محمد المحمود**: «أدرك رواد التنوير العربي أن المسلمين لم يخرجوا - بعد - من قرونهم الوسطى التي تمتد لما يناهز العشرة قرون، وأن عصور الظلام الإسلامية لم تكن أحسن حالًا - بمعيار الوعي الكلي - من عصور أوروبا المظلمة ذات النفس الكنسي.

الحالة العربية خصوصًا، والإسلامية عمومًا، حالة ظلامية؛ فيما هي عليه الآن. أي أنها تستدعي التنوير بظلاميتها الراهنة. وكلما تكشف الواقع عن روح ظلامية رجعية؛ كلما كان إحساس الفاعل التنويري بأهمية دوره التاريخي إحساسًا عميقًا؛ يدعوه إلى (الجهاد) في سبيل التنوير، حتى النفس الأخير»(١).

ويقول أيضًا: «تاريخنا-كمسلمين، وعرب على نحو أخص-منذ كان وإلى اليوم، لم يحضر الإنسان فيه كقيمة أولية، إلا في استثناءات قليلة ونادرة، استثناءات تؤكد مجمل السياق ولا تنفيه. الاعتبار كان يقام لكل شيء، حتى الحجر، بينما يأتي الإنسان في الهامش الأخير من جدول الأعمال لأمتنا الخالدة!. نفتخر بالفتوحات، ونحن إلى الغزو، ونتغنى بإجهاض العقلانية الناهضة، ونبكي على عهد الرقيق والجواري والقيان، ونشرعن لاسترقاق الإنسان بلا حياء، وبلا عقل أيضا!»(٢).

ويقول: «من يقرأ في بداية تكوينه الثقافي: (حصوننا مهددة من الداخل) و(الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر) وكلاهما لمحمد محمد حسين، أو كتاب: (ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين) لأبي الحسن الندوي، لا بد أن

---

(١) في مقالٍ لَهُ بعنوان (التنوير. صراعٌ ضد التخلفِ)، نُشِرَ في جريدةِ الرياضِ بتاريخ: ١٣ربيع الآخرِ ١٤٢٧هـ-١١مايو ٢٠٠٦م- العدد(١٣٨٣٥).

(٢) في مقالٍ له بعنوان (نحن.. والإنسان)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الخميس ٤ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ - ١٢ مايو ٢٠٠٥م- العدد (١٣٤٧١).

يتخذ موقفًا واضحًا، إما أن يصدق كل هذا الكم الهائل من أوهام المؤامرة، ومثله في توهم أن ثمة حضارة حقيقية كانت لنا كمسلمين، ثم زالت !، وإما أن يرفض كل هذه الأوهام، ويسلك طريقا آخر في تفسير تاريخه»[١].

٢- **يقول مشاري الذَّايدي**: «الهجمات السبتمبرية ليست حدثا أمنيا أو إرهابيا محضا، ولا حتى انتقاما سياسيا خالصا، إنها حدث «حضاري» بالمعنى الذي يشير إلى تفجر حضارة في وجه أخرى، وتوتر حضارة بشكل حانق تجاه حضارة أخرى. وحتى لا تنزلق الافهام الى مجرى آخر فيما يخص كلمة «الحضارة»، فإن المقصود هنا الجانب المتأزم من كل حضارة، فالجانب المتأزم منا هو الذي أرعب وأرهب وفجر وقتل في نيويورك ولندن ومدريد واستانبول وبالي والكويت والرياض وجدة والدمام وشرم الشيخ والقاهرة وجربة والجزائر والدار البيضاء، باختصار «الإرهاب الإسلامي» هو الجرح النازف من إسلامنا والأكثر تعبيرًا عن الجوانب المتوترة والمتأزمة منا»[٢].

إنَّ هذه النظرةَ هي بعينها نظرةُ المستشرقينَ لحضارتنا الإسلاميةِ، ولا عجبَ حينما نعلم أنَّ أَهمَ المصادرِ التي يرجعُ إليها أصحاب هذا الاتجاه، ويستقونَ منها معلوماتِهم هو ما سطَّرهُ المستشرقونَ في كتبهم منْ تزويرٍ وتشويهٍ للحضارةِ الإسلاميةِ التي كانتْ هي اليد الطولي فيما وصلتْ إليهِ الحضارةُ الغربيةُ منْ تقدمٍ وازدهارٍ في الجانبِ الماديِّ فقط[٣].

كما أَنَّ تأثرهم بالمناهج الاستشراقيةِ، يبرزُ في تبنيهم منهجِ التشكيكِ، وطرحِ الافتراضاتِ التي لا رصيدَ لها ولا وزنَ في الجانبِ العلميِّ والتاريخيِّ، وهذا

(١) جريدة الرياض، الخميس ١٩شوال ١٤٣٠هـ- ٨ أكتوبر ٢٠٠٩م- العدد. ١٥٠٨١

(٢) في مقالٍ له بعنوان: « مقال رقم ٧»، جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء ١٧ رمضان ١٤٢٩ هـ- ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨- العدد. ١٠٨٨٥

(٣) انظر: «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا»: (ص/ ٥٩-٦١) للشيخ محمود شاكر.

المنهجُ في حقيقته وجوهره هو القاسم المشترك في مناهج المستشرقين[١]، والَّذِي يُلقِي بصاحبِهِ في ظلماتِ الزندقةِ -عياذًا بالله-.

٣- **يقول يوسف أبا الخيل**: «لذا لا بد للإنسان-ولا يتأتى ذلك له للأسف غالبًا إلا في العيش في جو ثقافي فلسفي- أن يشك ولو مرة واحدة... شك يعطي دفعًا للشاك أن لا يتحمس أو يتمعر وجهه أو تنتفخ أوداجه عندما يتعايش مع من يخالفه توجهاته، إذ أن هذا الشك يتيح لذلك الإنسان الشاك استحضار تساؤلات من قبيل: ولماذا لا تكون وجهة نظر فلان هي الصواب؟ أو لماذا لا تكون تلك الرؤية أو ذلك التأويل أو التفسير أو التخريج لذلك الفرد أو الجماعة أو الفرقة تحمل على الأقل شيئًا من الصحة في باطنها؟ ولماذا مثلًا لا تكون الرؤية التي أحملها أو تلك التي حُمِّلتها ليست قاطعة ويشوبها الشك وعدم اليقين؟ في مثل ذلك الجو الثقافي المشبع والمربى على نسبية الحقيقة - النظرية على الأقل - لا يملك الإنسان إلا أن يكون متسامحًا مع غيره لأنه لا يحمل اليقين على قطعية ما تناهى إليه نظره وما برمجته عليه ثقافته طوال عمره»[٢].

٤- **يقول عبد اللَّه بن بجاد العتيبي**: «إذًا فلا بد كمنطلق لعملية التنوير والإصلاح أن يدخل الشك في آلية العقل العربي الإسلامي الحالي أن يشك في قضية جوهرية وهي «هل هو قادر على العمل الآن؟هل آلياته ومناهجه ومنظومته المعرفية صالحة للتعامل مع الزمن الراهن»[٣].

أمَّا الاتجاهات الإلحادية؛ فظهر تأثيرها من حيث توبة كثير من اليساريين والشيوعيين الذين سَمَّوا أنفسهم بالإسلاميين زورًا وبهتانًا، وظهرت لهم كتابات

---

(١) انظر: «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية»: (١/ ١٣٠-١٣٢) لمجموعة باحثين.

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (لنشك حتى لا نقع في شر قطعياتنا)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأحد ١٩صفر-١٤٢٧هـ.

(٣) جريدة الوطن، العدد: ١٧٢٧، بتاريخ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٥م.

مثل: (شيوعية الإسلام) و(الإسلام الثوري)، وكذلك نزعة تقديس العقل والمحسوسات، وإنكار كثير من الغيبيات مثل الملائكة والجن وتأويل بعض الأخبار الغيبية بما يتوافق مع المحسوسات المشاهدة في أصلها نزعة الملاحدة الماديين أصحاب المدارس الوضعية.

٤-أسبابُ انتشارِ هذا الفكرِ والافتتانِ:

• **أولًا: اتباع الهوى:** فإنَّ الهوى يُعمِي ويُصِمُّ، وعند غلبة الهوى لا ينفع العلم ولا المعرفة، بل إن صاحب الهوى يستخدم العلم والمعرفة لتأييد ما يهواه ويُسوِّغُ انحرافه، وهذا ظاهر في كتابات هؤلاء حيث يفرقون بين المتماثلات، وتظهر في كتاباتهم الخيانات العلمية، والتناقضات حتى في أفكارهم وأطروحاتهم، ومصادمة العقل والفطرة وكلها نتاج لاتباع الهوى، ولهذا ماذا يمكن أن نسمي: بتر النصوص، وإخراجها عن سياقها ومن ثم الطعن في صاحب المقال أو القدح في الفكرة؟! وماذا نسمي الهجوم على رموز الإسلام ومناراتهِ الشامخةِ، والإشادة برموز البدعة والانحراف بل رموز الكفر والإلحاد[1]؟

وصدق اللّه العظيم إذ يقول: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

• **ثانيًا: الانبهار بالحضارة الغربية:** وما يعبر عنه بالصدمة الحضارية، وهي نتيجة لواقع المسلمين المؤلم من التخلف التقني والعلمي التجريبي، وهيمنة الحضارة الغربية في جانبها المادي، وهؤلاء لم يرفعوا رأسًا بالجانب الحضاري في تشريعات الإسلام التي لم يصل إليها الغرب ولن يصلوا إليها في تشريعاته وحفظه لحقوق الإنسان وحفظ كرامته وتوازنه بين حقوق الفرد والجماعة، وعظمة تشريعاته المعجزة التي تصلح لكل زمان ومكان، وحتى لا نغرق في

---

(١) سيأتي بيان هذا بالتفصيل في المباحث القادمة بإذن اللّه تعالى.

الواقع المؤلم فإن المؤشرات الحالية واستشراف المستقبل تبين أن المسلمين في طريق النهوض الحضاري وأنهم بدأوا في امتلاك كثير من أدوات التقنية والعلم.

وجديرٌ بالذِّكر هاهنا أَنْ نَذْكُرَ كلمةً لإبراهيم البليهي، تُبرزُ ما تنطوي عليهِ نفوسُ القومِ من انبهارٍ رهيبٍ ببريق الحضارةِ الغربيةِ الزَّائفةِ، وما تُكِنُّهُ ضمائرهم منْ احتقارٍ شديدٍ لواقعِ المسلمينَ وحياتِهم المعاصرةِ في الجانب الماديِّ، ولنتأَمَّلْ الآنَ الحوارَ الَّذي دارَ بينَ البليهي وتركي الدخيل:

«**تركي الدخيل**: خلّينا نبسّط للمشاهد أستاذ إبراهيم البليهي: ماذا تقصد بالتخلف؟

إبراهيم البليهي: أولًا: أنا أعترض على كلمة التخلّف لأن التخلّف يعطينا شيئًا من التقدم، يعني المتخلّف..

تركي الدخيل: نصف.. ثلاث أرباع أطروحاتك فيها، حتى الكلمة التي تعترض عليها..

إبراهيم البليهي: إي نعم التخلف.. نعم..

تركي الدخيل: مؤلف كتاب اسمه: «بنية التخلف»، شلون تعترض عليها؟

إبراهيم البليهي: لأننا درجنا على أن نصف هذا الوضع بالتخلّف، لكن الأصل أننا نحن متقهقرون ولسنا متخلّفين فقط..

تركي الدخيل: تنازلت عن اللفظة اللي كنت تستخدمها أصلًا..

إبراهيم البليهي: من الأصل أنا متنازل.

تركي الدخيل: طيب شلون كتبت «بنية التخلف»؟

إبراهيم البليهي: أنا استعملته، أنا استعملت هذا اللفظ لأنه هو المستعمل..

تركي الدخيل: تنزّلًا.. تدرّجًا يعني مع المخالف.

إبراهيم البليهي: نعم هو المستعمل، يعني هو اللفظ المستعمل، يعني المتخلف عندما يكون هناك سباق، المتخلّف هو الذي لم يلحق، لكنه يركض وراءهم بس نحن لم نبدأ أصلًا في الركض.

تركي الدخيل: هذا يعني، هذا ينقض الفكرة اللي قلتها لي بالجزء الأول من البرنامج، إنّو في النهاية أنا يجب أن أضيف إلى المتلقّي شيئًا جديدًا، ليش ما أضفت لفظة التقهقر وتخلّيت عن استخدام اللفظة الشائعة اللي هي التخلف؟

إبراهيم البليهي: أنا شرحًا أضيفها له، بس استخدام العناوين لأن هو الاستعمال الشائع هو كلمة التخلّف، لكن التخلف أنا أعتقد أنه لا نستحقه، يعني نستحق أن يقال: الواقفون أو المتقهقرون أو شيء من هذا النوع.

تركي الدخيل: التخلّف أسوأ من التقهقر؟

إبراهيم البليهي: لا التخلّف أحسن.. لا لا التخلّف أحسن..

تركي الدخيل: يعني حتى التخلّف ما وصلنا له يعني؟

إبراهيم البليهي: ما وصلنا لمرحلة التخلّف، أنا أعتبر أن التخلّف مرحلة متقدمة قياسًا بما عليه العرب والمسلمون..

تركي الدخيل: كيف؟

إبراهيم البليهي: لأننا لم نبدأ، يعني المتخلف هو الذي يركض خلف السابقين ولم يستطع أن يلحق بهم لكنه يركض، نحن لم نبدأ في الركض أصلًا لم نبدأ من نقطة البداية يعني لا زلنا لا نؤمن بضرورة الركض خلفهم.

تركي الدخيل: جالسين يعني؟

إبراهيم البليهي: لا نتقهقر، الواقع لسنا جالسين فقط»[1].

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ: ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

- **ثالثًا: الهزيمة النفسية:**

نَجِدُ-وللأسفِ الشَّديدِ-حجمًا هائلًا مِنَ الضعفِ والانكسارِ أمام الهجمات المتتالية، من قبل المستشرقين وتلاميذهم الذي كتبوا وألفوا في الطعن في الإسلام وتشريعاته، وقدَّموا صورة مزيفة عن الإسلام الحقيقي الذي أنزله رب العالمين، وقد ظهر ذلك جليًا في موقفهم من قضية الحدود، والجهاد، والولاء والبراء، والموقف من القوانين الوضعية.

وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

- **رابعًا: الضعف العلمي:**

حين يقل العلم، ويتلقف هذه الشبهات قليلو البضاعة في العلم؛ فإنه بالتأكيد ستمرر عليهم الشبهات والتلبيس والتدليس الحاصل الآن بدعاوى مختلفة؛ كحرية النقد، أو الموضوعية، أو اختزال فهم النص، أو التقليد دون إعمال العقل، وهي في الحقيقة- لمن رزقه اللَّه العلم النافع- دعاوى ساقطة مرذولة؛ لأنَّها:

أولًا: تخالف أصول الشريعة وضروراتها كحفظ الدين، فعلى سبيل المثال يُطلبُ منا اليوم السماح بترويج الإلحاد ونشر باطلهم بحجة الرأي والرأي الآخر وتُلغى هذه الضرورة المهمة التي هي محل إجماع.

وثانيًا: أنَّ ما يطرحه علماء الإسلام ودعاته يتوافق مع النصوص ولا يعارض ما يدعون إليه من الموضوعية والشمولية وعدم إقصاء الآخر، ونحوها من العبارات المطاطة التي تحتمل معانيَ متعددة منها الحق ومنها الباطل.

- **خامسًا: العوامل الشخصية:**

لا شك أن شخصية الكاتب والملقي والمفكر لها تأثير على ما يطرحه من نتاج ثقافي، وهذا في الحدود الطبيعية لا يؤثر في الطرح العلمي كثيرًا، أما إذا أصبحت

هناك مشكلة في نفسية وشخصية الكاتب فهنا يحدث الانحراف والتطرف والغلو أو التفريط والتساهل في تقرير القضية العلمية، وكثيرٌ مِمَّنْ يُنَظِّرون لهذا الفكر تجد أن لديهم مشاكل شخصية ونفسية؛ فعدد لا يستهان به من رُوَّاد هذا الفكر ومنظريه كانوا في ماضيهم أصحاب أفكار غالية ومتطرفة وحدثت لهم ردة فعل فأصبحوا أقرب إلى دعاة العلمنة والتحلل وجميع هذه الأفكار -وللأسف- تصاغ باسم الإسلام.

• **سادسًا: الدعم الغربي لهذا التيار:**

وهذا أمر حقيقي قطعي، فليس هو من قبيل الظن أو التوقع أو التخمين، وإنَّك واجدٌ هذه الحقيقة فيما سَجَّلتهُ التقارير الغربية التي صدرتْ مؤخرًا عن بعضِ المراكز البحثية التخصصية في الولايات المتحدة الأمريكية من الحث على دعم هذا التيار الذي يسمى بـ(الإسلام الليبرالي) زورًا وبُهتانًا، ومنها:

أ-تقريرُ جون بي آلترمان (Jon B. Alterman) **مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي** (Center for Strategic and International Studies):

حيث كتب جون بي آلترمان مقالًا تحت هذا العنوان تحدث فيه عن تنامي الدعم الغربي لليبراليين العرب[1].

ب-تقريرُ مؤسسةِ (راند) الأمريكيةِ[2]:

حيث نشرت مؤسسة (راند) الأميركية تقريرًا استراتيجيًّا بعنوان (الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء، والموارد، والإستراتيجيات) للباحثة في قسم الأمن القومي

---

(١) انظر: «مجلة البيان»: العدد(٢١٩)ذو القعدة ١٤٢٦هـ.

(٢) مؤسسة (راند): مؤسسة نشأت بصفتها مركزًا للبحوث الإستراتيجية لسلاح الجو الأميركي، ثم تحولت بعد ذلك إلى مركز عام للدراسات الإستراتيجية الشاملة، ويعدها المحللون السياسيون بمثابة «العقل الاستراتيجي الأميركي». انظر: «الإسلام الليبرالي»: (ص/٩٣-١٠٥) للأستاذ محمد إبراهيم مبروك، و«مجلة البيان»: العدد(٢١٩)ذو القعدة ١٤٢٦هـ.

(شيرلي بينارد)، وقد نُشِرَ هذا التقريرُ بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وتحديدًا في عام ٢٠٠٣م، وفي ربيع عام ٢٠٠٤م قامت الباحثة نفسها بنشر ملخصٍ عنه.

وقد جاء في الفصل الثالث منْ هذا التقريرِ، وعنوانه: «إستراتيجية مقترحة»: توصيات عملية موجهة لصانع القرار الأميركي لاستبعاد التيارات الإسلامية المعادية وتدعيم التيارات الإسلامية الأخرى، وخصوصًا ما يطلق عليه التقرير التيارات العلمانية والحداثية، .ولأنها أقرب ما تكون إلى قبول القيم الأميركية وخاصة القيم الديمقراطية.

وتُقرِّر(بينارد) منْ خلال هذا التقريرِ أنَّ الغرب يراقب بدقة الصراعات الإيديولوجية العنيفة داخل الفكر الإسلامي المعاصر، وتقول بالنص: «من الواضح أن الولايات المتحدة والعالم الصناعي الحديث والمجتمع الدولي ككل تفضل عالمًا إسلاميًا يتفق في توجهاته مع النظام العالمي، بأن يكون ديمقراطيًا، وفاعلًا اقتصاديًا، ومستقرًّا سياسيًّا، تقدميًّا اجتماعيًّا، ويراعي ويطبق قواعد السلوك الدولي، وهم أيضًا يسعون إلى تلافي (صراع الحضارات) بكل تنويعاته الممكنة، والتحرر من عوامل عدم الاستقرار الداخلية التي تدور في جنبات المجتمعات الغربية ذاتها بين الأقليات الإسلامية والسكان الأصليين، في الغرب، وذلك تلافيًا لتزايد نمو التيارات المتشددة عبر العالم الإسلامي، وما تؤدي إليه من عدم استقرار وأفعال إرهابية»[١].

جـ- تقرير صادر عَنْ مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي-واشنطن، كتبه الخبير والمحلل السياسي بالمؤسسة: عمر حمزاوي:

بدأ عدد من مراكز الأبحاث والمؤسسات السياسية الأمريكية، المهتمة

(١) انظر: «الإسلام الليبرالي»: (ص/٩٣-١٠٥) للأستاذ محمد إبراهيم مبروك، و«مجلة البيان»: العدد (٢١٩) ذو القعدة ١٤٢٦هـ.

بشؤون الشرق الأوسط، في الأيام القليلة الماضية نشاطًا لافتًا للنظر؛ فقد نظم معهد «المؤسسة الأمريكية» مؤتمرًا حول الديمقراطية في العالم العربي، عنوانه «إلى المعارضين العرب: ارفعوا أصواتكم»، ودعا إليه مجموعة من ممثلي التيارات الليبرالية لمناقشة دورهم في تحولات أوطانهم السياسية والاستراتيجية الأنجع للدعم الغربي لهم، وتلاه «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى»، بعقد ورشة عمل حول مستقبل الليبرالية العربية، في ضوء نجاحات القوى الدينية في مجمل ما أجري من انتخابات في عام ٢٠٠٥م، إن برلمانية في العراق ومصر، أو بلدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتواكب ذلك مع سلسلة من النقاشات حول نتائج الانتخابات العربية أجرتها المؤسسات الأمريكية العاملة في مجال نشر الديمقراطية، مثل «الوقف الوطني للديمقراطية» و«المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي»، بحضور ممثلين عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية، غلب عليها التوجس من الإسلاميين والقلق لضعف التيارات الليبرالية الواضح.

وعلى الرغم من أن الاهتمام الأمريكي الحكومي وغير الحكومي بالليبراليين العرب غير جديد، إلا أن الأمر يبدو في اللحظة الراهنة وكأنه محاولة يائسة لدعم بديل سياسي أثبتت صناديق الاقتراع هشاشته الشديدة، والتمسك بقراءة غير واقعية لصيرورة السياسة العربية. ولذلك العديد من المسببات والدوافع. فمن جهة أولى، يتحدث الليبراليون العرب بخطاب يفهم الشريك الأمريكي مفرداته جيدًا ويتوافق حول مضامينه الرئيسية. التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، مشاركة المرأة، حقوق الأقليات؛ جميعها تمثل أهدافًا مشتركة للطرفين، تتطابق حولها رؤاهما بصورة شبه كاملة. في حين يثير حديث القوى الإسلامية، المازج في بعض الأحيان لتلك الأهداف بمفردات غامضة للخطاب الديني، من شاكلة الديمقراطية الإسلامية والمرجعية الإسلامية للنظام الديمقراطي، والمشدد في لحظات أخرى على توافق التحول الديمقراطي مع مبادئ ينظر لها في الغرب بريبة، مثل تطبيق

الشريعة، مخاوف الأمريكيين من انعكاسات صعود الإسلاميين على أوضاع مجتمعاتهم، ويدفع إلى تصنيفهم كفصيل غير ديمقراطي، قد يستغل آلية الانتخابات للقفز على السلطة والاستئثار بها. ثانيًا، يعمق المعلن من مواقف القوى الإسلامية تجاه إسرائيل، خاصة الإرهاصات العربية للخطاب النجادي (نسبة إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد) النافي لشرعية وجود الدولة العبرية، من التحفظات الأمريكية ويرفع من أسهم أولئك في الولايات المتحدة الذين يقيسون مدى إيجابية إجراءات التحول الديمقراطي في عالمنا، استنادًا إلى ضمانات الأمن الإسرائيلي.

لا يعدم، من جهة ثالثة، دفع الليبراليين بأن النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية قد همشتهم هم كتيارات سياسية، بينما سمحت للإسلاميين بالتواجد الكثيف في مجالات مجتمعية حيوية كالتعليم والإعلام والعمل الأهلي، وبأن نتائج انتخابات ٢٠٠٥، ما هي إلا تعبير مأساوي عن هذا الغبن الهيكلي، المؤيدين في واشنطن الذين يرون أن على الولايات المتحدة الأخذ بيد الليبراليين حتى يشتد عودهم، حتى إن عني ذلك الدفاع عن سياسات إقصائية تطول الإسلاميين. أخيرًا، يعبر الاهتمام الحالي بالتيارات الليبرالية عن ميكانزم تعويضي تقتضيه توجهات إدارة الرئيس بوش التي تحظر على مراكز الأبحاث والمؤسسات الأمريكية المتلقية لدعم حكومي الاتصال بالقوى الإسلامية، وتضع العديد من القيود على دعوة ممثليها للولايات المتحدة. يلجأ عدد من المراكز والمؤسسات إزاء مثل هذا المنطق المنعي إلى رفع معدلات التواصل مع سياسيين ومثقفين ليبراليين بغية الاستئناس بشروحهم للظاهرة الإسلامية.

وإن صدق الاهتمام بالتحول الديمقراطي، هو إعادة تقييم التوجه نحو الإسلاميين والانفتاح المشروط عليهم، بصورة قد تدفع قواهم إلى مزيد من الاعتدال والبراجماتية. لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها من الليبراليين العرب أو إضفاء هالة من المثالية على قوى

إسلامية يرد على فكرها وممارستها من المحاذير العديد، فقط البحث عن نقطة توازن واقعية جديدة في الإستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية عربيًا بدونها تغيب الفعالية والمصداقية[١].

د- تقرير صادرعن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية بتاريخ ٩ يونيو:

رَكَّزَ هذا التقرير على ضرورة أن يكون هدف أمريكا في الشرق الأوسط تشجيع التطور الديموقراطي وليس الثورة، كما يجدر بصانعي السياسات أن يأخذوا بعين الاعتبار التنوع السياسي والاقتصاد في المنطقة. وذكر التقرير أن عملية التطور الديموقراطي بطيئة ومتدرجة ويجب أن تتم من خلال النظم السياسية الموجودة في الدولة العربية. وأشار التقرير إلى أن سياسة نشر الديموقراطية تؤدى إلى بعض المخاطر ولكن حرمان الشعوب من الحرية ينطوي على مخاطر أكثر. ونبه التقرير على أخذ الظروف الخاصة بكل دولة على حدة مع التأكيد على مبادئ أساسية مثل حقوق الإنسان وتقبل الآخر وسيادة القانون وحقوق النساء والأقليات وعدم ربط الإصلاح بالصراع العربي الإسرائيلي.»[٢].

كما أَنَّ هذا الدعمَ انتقلَ في الآونةِ الأخيرةِ من حيز التنظيرِ إلى دائرة التطبيق الفعلي باستضافة رموز هذا التيار في بعض القنوات المعروفة بتبعيتها الغربية صراحة مثل: قناة الحرة أو حالًا مثل قناة العربية، وقد استضافت قناة الحرة (خالد الغنامي) وغيره، وأما قناة العربية فاستضافت عددا كبيرًا من رموز هذا التيار وأبرزتهم من خلال برامج متعددة، وعلى رأسها برنامج إضاءات مثل: (خالص جلبي، وإبراهيم البليهي، وعبد العزيز القاسم (المحامي)، ومنصور النقيدان، وعبد اللّه بن بجاد، ومشاري الذايدي، وخالد الغنامي) مع وجود مثقفين أكثر شهرة وأعمق ثقافة، وانتقاء هؤلاء له دلالاته التي لا تخفى.

---

(١) انظر: المواقع الإلكترونية الآتية: («www.carnegieendowment..org»، و«www.swissinfo.org»).

(٢) انظر: الموقع الإلكتروني: («www.mengos.net»).

• سابعًا: الانكباب على تراث المنحرفين الزائغين من أمثال الصوفيةِ الزنادقة والفلاسفة الملاحدة:

المتأمل في تاريخ هؤلاء الليبراليين، يلحظُ بجلاءٍ أنَّ انكبابَهم على تراث المنحرفين الزائغين من أمثال الصوفيةِ الزنادقة والفلاسفة الملاحدة-مع ضعف العلم والبصيرة-كان هو نقطة التحولِ الرهيبة في حياتِهم الفكرية، مثلما كان هو الشرارة النارية الأولى في تغير نسجيهم الثقافي، حيثُ يفعلُ ذلك التراثُ فعله الفظيع في النفس الإنسانية؛ إذ يغرز فيها حُبَّ التفلتِ والتحررِ من أيِّ قيودٍ أو ضوابط شرعية، كما أنَّه يُعَمِّقُ فيها منهجَ الشَّكِ في كلِّ شيء حتى في قطعياتِ الدِّين وثوابته الراسخة[1].

* * *

---

(١) للوقوفِ على التحولات الجذرية في حياة منصور النقيدان ومشاري الذايدي وعبد اللَّه بن بجاد العتيبي، انظر -غير مأمور- مقالًا للكاتبة الإمريكية (اليزابيث روبين) بعنوان: (الجهادي الذي ظل يتساءل: لماذا؟)، نُشِرَ في مجلة (نيو يورك تايمز) بتاريخ: (٧/ ٣/ ٢٠٠٤م).

الفصل الأول

معالم الفكرِ الليبراليّ

المعلم الأول: الموقف من النص الشرعي

مضى في التمهيد من هذا الكتاب: بيان حقيقة هذا الفكر، وأسباب انتشاره في حياة المسلمين المعاصرة، ونأتي الآن -بعون الله- إلى كشف معالم هذا الفكر المنحرف في صورةٍ واضحةٍ بَيِّنةٍ، مع تسليط الضوء عليها؛ لتكونَ أخي القارئ واعيًا بِها، مُحيطًا بأطرافها -بإذن اللَّه تعالى-:

منَ الْمُسلَّماتِ الشَّرعِيَّةِ أن النَّص الشرعي هو المرجع وهو الحاكم في حياة المسلمين، والعقل مصدر تابع له؛ بل إنَّ الأدلة العقلية هي نوع من الأدلة الشرعية، والحجاج في القرآن والسنة على المخالفين وأهل الباطل في الأعم الأغلب هي حجاج عقلية.

وقد تباينت مواقف هذه المدرسة المنحرفة التي تخالف أصول الإسلام من هذه القضية الكبرى وهي مرجعية الشريعة وتعظيم نصوص الوحيين، فحصل منهم تجاوزٌ وتهوين من شأن النصوص الشرعية؛ لأنها هي العائق الكبير أمام ما يطرحونه من أمور تخالف الشرع صراحة؛ فعمدوا إلى موقف سيء من النصوص الشرعية، يتجلى في القضايا الآتية:

١- تقديس العقل المخالف لأدلة الشَّرع في مقابل التهوين من شأن النصوص:

وقبل الحديث عن موقفهم من النص الشرعي وتقديمهم العقل عليه، لا بد من تجلية موقف الإسلام من العقل وأهل السنة تحديدًا، وأنهم هم أهل العقل والحكمة، وليس كما يصمهم خصومهم بأنهم حرفيون ونصِّيُّون وعبدة نصوص وجامدون، وغيرها من الألقاب الشنيعة.

• أولًا: صُورُ تكريمِ الإسلامِ للعقلِ:

١- إشادة القرآن الكريم وثناؤه على من استعمل عقله، وذمه لمن عطَّله:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «... مدح اللَّه العلم والعقل والفقه ونحو ذلك في غير موضع وذمَّ عدم ذلك في مواضع»[١].

وفي كتاب اللَّه آيات كثيرة تثني على من أعمل عقله، واستعمله فيما خُلق له، كما في مثل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

٢- جعل الإسلام للعقل حدودًا لا يتعداها:

منَ المسَّلمِ به لدى العقلاء أنَّ العقل البشري هو كغيره من أعضاء الإنسان له طاقة محدودة واختصاص معين، ومنِ الخطأ والعبث أن يُطالبَ بما فوق طاقته، وأن يُطالبَ كذلك بما هو خارج عن اختصاصه، فإذا حُمِّل فوق طاقته كان نصيبه العجز والهلاك، وإذا استعمل خارج نطاق اختصاصه حاد عن الصواب وكان نصيبه التخبط والانحراف.

يقول السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ تسليط الفكر على ما هو خارج عن حده تعب بلا فائدة، ونصب من غير عائدة، وطمع في غير مطمع، وكد في غير منجع»[٢].

ويقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ اللَّه جعل للعقول في إدراكها حدًّا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلًا إلى الإدراك في كلِّ المطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري -تعالى- في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ

(١) «الاستقامة»: (٢/ ١٥٧) لابن تيمية.

(٢) «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية»: (١/ ١٠٥) للسفاريني.

لو كان كيف كان يكون؟، فمعلومات اللَّه لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى»[١].

وفي العصرِ الحديث يشهد بِهذه الحقيقة أكابر أطباء الغرب وحكمائهم؛ كالدكتور(ألكسيس كاريل)، حيث يقول: «وواقع الأمر أنَّ جهلنا مطبق، فأغلب الأسئلة التي يلقيها على أنفسهم أولئك الذين يدرسون الجنس البشري تظل بلا جواب؛ لأنّ هناك مناطق غير محدودة في دنيانا الباطلة ما زالت غير معروفة»[٢]، ويقول: «إنَّنا ما زلنا بعيدين جدًّا عن معرفة ماهية العلاقات الموجودة بين الهيكل العظمي والعضلات والأعضاء ووجوه النشاط العقلي والروحي. . .كيف نستطيع أن نحول دون تدهور الإنسان وانحطاطه في المدنية العصرية؟ وهناك أسئلة أخرى لا عداد لها يمكن أن تلقى في موضوعات تعتبر على غاية الأهمية بالنسبة لنا، ولكنَّها ستظل جميعًا بلا جواب، فمن الواضح أنَّ جميع ما حَقَّقه العلماء من تقدم فيما يتعلق بدراسة الإنسان ما زال غير كافٍ، وأنَّ معرفتنا بأنفسنا ما زالت بدائية في الغالب»[٣].

٣- العقل أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها:

جاءت الشريعة بحفظ العقل؛ لأَنَّهُ أحد الضروريات الخمس التي لا بدَّ منها لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد حفظت الشريعة جانب العقل من ناحيتين:

الناحية الأولى: من جانب الوجود وذلك بفعل ما به قيام العقل وثباته، ولَمَّا كانَ العلمُ النافعُ يزيدُ من قوة إدراك العقل، ويزيدُ من عمق تفكيره، جعل منه الإسلام ما يجب تعليمه على كُلِّ مكلفٍ، سواء كان ذكرًا أو أنثى، وهذا العلم منه

(١) «الاعتصام»: (٢/ ٣١٨) للشاطبي.

(٢) «الإنسان ذلك المجهول»: (ص/ ١٧) للدكتور ألكسيس كاريل، تعريب: شفيق أسعد فريد.، وانظر: «الثبات والشمول»: (ص/ ٢٨٧-٢٨٨) للدكتور عابد بن محمد السفياني.

(٣) «الإنسان ذلك المجهول»: (ص/ ١٨-١٩) للدكتور ألكسيس كاريل، تعريب: شفيق أسعد فريد.

ما هو فرض عين لا يعذر أحد بجهله، ومنه ما يكون فرض كفاية[١].

الناحية الثانية: من جانب العدم، وذلك بحفظ العقل من كلِّ ما يؤثرُ فيه بشكلٍ سلبيٍّ، وهذا يتضح فيما يلي:

أ- حرَّم الإسلام الجناية على العقل بالضرب والترويع، وجعل الدية كاملة على من تسبَّبَ في إزالته، يقول ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي ذهاب العقل الدية، لا نعلم في هذا خلافًا...»[٢].

ب- النَّهي عن كُلِّ ما يُؤثِّر على وظائفه ومن ذلك: تحريم شرب الخمر وكلِّ مسكر ومفتر، يقول القرطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ السكر حرام في كُلِّ شريعةٍ؛ لأَنَّ الشرائع مصالح العباد، لا مفاسدها، وأصل المصالح العقل كما أَنَّ أصلَ المفاسد ذهابه، فيجب المنع من كلِّ ما يذهبه أو يشوشه»[٣].

ج- ومنْ صور محافظة الإسلام على العقل، تحريم ما تنكره العقول وله تأثير عليها كالسحر الذي يُذهبُ العقل كُليًا أو جزئيًا، فقد ثبت عنه ﷺ قوله: «**اجتنِبوا السَّبعَ الموبقات.** قالوا: يا رسولَ اللهِ، وما هُنَّ؟ قال: **الشِّركُ باللهِ، والسِّحرُ...**»[٤].

وكذلك تحريم الكهانة والعرافة والتنجيم، فقد جاءت النصوص صريحة في النهي عن مثل هذه الأوهام والخرافات والاعتقادات الباطلة، ومنها قوله ﷺ: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**»[٥].

---

(١) انظر: «الاتجاه العقلاني لدي المفكرين الإسلاميين المعاصرين»: (١/ ٤٤-٤٦).

(٢) «المغني»: (١٢/ ٤٩٧) لابن قدامة.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن»: (٦/ ٢٨٧) للقرطبي.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (كتاب الأشربة، باب أنَّ كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، ١٣/ ١٤٤/ رقم٥١٧٤).

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده»: (٣/ ١٦٤)، وَصحَّحه الألباني في «إرواء الغليل»: (٧/ ٦٨).

٤- العقل مناط التكليف:

من القواعد المعلومة في هذا الدِّين أَنَّ العقل مناط التكليف في الإنسان، وإذا زالَ العقل زال التكليف، فالتكليف يدور مع العقل وجودًا وعَدَمًا، ومن هنا يتبين أهمية العقل ومكانته في الإسلام إذ بالعقل الذي هو عمدة التكاليف يكون التفضيل لهذا الإنسان، كما بيَّنَ ذلك القرطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «والصحيح الذي يعوّل عليه أن التفضيل إنما كان بالعقل الذي هو عمدة التكليف، وبه يُعرف اللَّه ويُفهم كلامه، ويوصل إلى نعيمه وتصديق رسله؛ إلا أنه لما لم ينهض بكل المراد من العبد بُعثت الرسل وأنزلت الكتب. فمثال الشرع الشمس، ومثال العقل العين، فإذا فتحت وكانت سليمة رأت الشمس وأدركت تفاصيل الأشياء»[١].

ويقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ مورد التكليف هو العقل وذلك ثابت قطعًا بالاستقراء التام، حتى إذا فُقدَ ارتفع التكليف رأسًا، وعُدَّ فاقده كالبهيمة المهملة»[٢]

٥-العقل له دور فعَّال في قضية الاجتهاد:

من المعلوم أَنَّ استنباط الأحكام فيما لا يوجد فيه نصٌّ من كتاب أو سنة أو إجماع يرجعُ إلى الاجتهاد-الذي يقوم مداره على العقل-، حيث قال رسول اللَّه ﷺ حاضًّا عليه-عند فَقْدِ النَّصِّ-: «**إذا حكمَ الحاكمُ فاجتهدَ ثم أصابَ فله أجران، وإذا حكمَ فاجتهدَ ثم أخطأ فله أجر**»[٣].

فجعلَ من اجتهاد العقل أساسًا للحكم -لمن هو أهله-عند فقدان النَّصِّ، مع تثبيت الأجر عند الخطأ[٤].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١٠/ ٢٩٣). (٢) «الموافقات»: (٣/ ٢٧) للشاطبي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (كتاب الاعتصام بالسنة، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، ١٥/ ٢٥٧، رقم٧١٨٧).

(٤) انظر: «العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون»: (ص/ ٢٩-٣٠) لعلي بن حسن عبد الحميد.

• ثانيًا: مكانةُ العقل في الإسلام:

العقل نعمةٌ عظيمةٌ امتنَّ اللهُ بها على بني آدمَ، وميَّزهم بها على سائر المخلوقات، غيرَ أنَّ هذا التكريم لا يتحقق إلَّا إذا كانَ العقل مهتديًا بوحي اللَّه محكومًا بشرع اللَّه، وبذلك ينجو صاحبه من الضلال والغواية، ويهتدي إلى الحق، كَمَا قالَ تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

أَمَّا إذا كان العقل مقدمًا على وحي اللَّه، حاكمًا على شرع اللَّه، فقد ضلَّ صاحبه سواء السبيل[١]، كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

ومن هنا وقفَ الإسلام موقفًا وسطًا تجاه العقل، فلم يتخذ مسلك الفلاسفة والمعتزلة الذين غلوا في تقديس العقل وجعلوه الأصل لعلومهم ومعارفهم، وسبيل الوصول إلى الحقائق، والحكم المقدم على النقل والشرائع.

ومن الأمثلة التي توضح مسلك الغلاة في العقل، ومدى خطورته، ما ذكر عمرو بن عبيد[٢] عن حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «**إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه...**»، الحديث، قال: «لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أجبته، ولو سمعت عبد اللَّه بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت اللَّه يقول هذا لقلت له ليس على هذا أخذت ميثاقنا»[٣].

---

(١) انظر: «الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين العصرانيين»: (١/ ٢٦).

(٢) عمرو بن عبيد بن كيسان التميمي القدري كبير المعتزلة، وأولهم. مات سنة١٤٣هـ. انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال»: (٣/ ٢٧٣، ٢٨٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٠٤) كلاهما للذهبي، و«تهذيب التهذيب»: (٨/ ٧٠) لابن حجر.

(٣) «تاريخ بغداد»: (١٢/ ١٧٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٢٧٨).

كما أَنَّ الإسلام لم يتخذ مسلك الصوفية والرافضة الذين ذموا العقل وعطلوه واعتقدوا ما لا يُقبلُ ولا يُعقلُ من الحماقات والخرافات.

ومن الأمثلة التي توضح مدى استخفاف الجفاة في هذا الباب، ما قاله مؤلف جواهر المعاني عن التجاني الصوفي أنه قال: «من حصل له النظر فينا يوم الجمعة أو الاثنين يدخل الجنة بغير حساب ولا عقاب، إن لم يصدر منه سب في جانبنا ولا بغض ولا أذية. . . »[١].

والرافضة لهم النصيب الأوفى والقدح المعلى في مثل هذه الخرافات والحماقات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان ذلك: «ومن حماقاتهم تمثيلهم لمن يبغضونه بالجماد أو الحيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد والحيوان ما يرونه عقوبة لمن يبغضونه مثل اتخاذهم نعجة-وقد تكون نعجة حمراء لكون عائشة تُسمَّى الحميراء-يجعلونها عائشة ويعذبونها بنتف شعرها وغير ذلك، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة، ومثل اتخاذهم حلسًا[٢] مملوؤًا سمنًا ثم يبعجون[٣] بطنه فيخرج السمن فيشربونه، ويقولونَ: هذا مثل ضرب عمر وشرب دمه. ومثل تسمية بعضهم لِحِمَارَيْنِ من حُمُر الرَّحا أحدهما بأبي بكر والآخر بعمر، ثُمَّ يعاقبون الحمارين، جعلًا منهم تلك العقوبة عقوبةً لأبي بكر وعمر»[٤].

إنَّ الإسلامَ كمنهجٍ رباني أَنزله اللطيف الخبير -جلَّ وعلا- اتخذ مسلكًا وسطًا تجاهَ العقلِ حيثُ عَرف للعقلِ قدره؛ فَوضَعَهُ في مكانهِ اللائق به بلا إفراطٍ ولا تفريط، وإليكَ كلامًا نفيسًا -يكتب -بحقٍ- بمدادٍ من ذهبٍ على صفحاتٍ من

---

(١) «التجانية»: (ص/ ٢٣٨) للدكتور علي بن محمد الدخيل.

(٢) الحِلْسُ: كُلُّ شَيْءٍ وَلِيَ ظَهْرَ البعير والدَّابةِ تحتَ الرَّحْلِ والقَتَبِ والسَّرْجِ، وهي بمنزلةِ الْمِرْشَحَةِ تكونُ تحتَ اللِّبْدِ. انظر: «لسان العرب»: (٦/ ٥٤).

(٣) بَعَجَهُ، كَمَنَعَهُ: شَقَّهُ. انظر: «القاموس المحيط»: (ص/ ٢٣١) للفيروزآبادي.

(٤) انظر: «منهاج السنة»: (١/ ٤٩) لابن تيمية.

نور-لشيخ الإسلام ابن تيمية يُوضِّحُ فيه حقيقةَ تلك المسالك المنحرفة تجاه العقلِ، مع بيان المنهج الوسطي (المنهج الحقِّ) في هذه القضيةِ، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف. وأرباب العمل والصوت، عن القرآن والإيمان: تجدهم في العقل على طريق كثير من المتكلمة، يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له.

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل.

ويمدحون السكر والجنون والوله، وأمورًا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز، كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها، ممن لم يعلم صدقه، وكلا الطرفين مذموم.

بل العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار.

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية: كانت الأقوال، والأفعال مع عدمه: أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد، وذوق، كما قد يحصل للبهيمة.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة.

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه. لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه،

لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقًّا، وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال، وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل اللَّه به بني آدم على غيرهم»[١].

هكذا وقفَ الإسلامُ مُتَمَثِّلًا في منهج أهل السنة والجماعة موقفًا متميزًا تجاهِ العقلِ، ينسجم مع دوره ومنزلته في تسيير حياة الإنسان.

• موقف الليبراليين منَ النَّصِّ الشَّرعيِّ:

أَمَّا الليبراليون، فقد اتخذوا مسلك الفلاسفة والمعتزلةِ تجاه العقلِ؛ حيث جعلوا العقل هو العمدة والأساس؛ فما وافق العقل من النصوص الشرعية قبلوه، وما خالفه حسب أهوائهم وأمزجتهم طعنوا فيه؛ وهاك بعض الجوانب التي تُجلِّي هذه الحقيقة:

١ - تقديس العقل في مقابل التهوين والتهكم من شأن النصوص.

أ- خالص جلبي يدعو إلى أَنْ يتجاوز العقلُ نِطاقَ الثَّوابت الدينية، ويقفز عليها؛ فيقول: «المواطن العربي اليوم محاصر في مثلثٍ من المحرَّمات، بين الدِّين والسياسة والجنس، كلُّ ضلعٍ فيه يمثل حاجزًا شاهقًا لا يستطيع أفضل حِصانٍ عربيٍّ رشيقٍ، أنْ يقفزَ إلَّا بالقفزِ إلى الإعدامِ. فأمام حائط الدِّينِ يُطِلُّ مفهوم الرِّدةِ، وأمام جدار السياسة يبرزُ مصطلح الخيانةِ، وعند حافة الجنسِ تَشِّعُ كُلُّ ألوان الحرامِ والعيبِ، فالعقلُ مُصادرٌ ومؤممٌ وملغي حتى إشعارٍ آخَرَ» ثُمَّ يدعو إلى ثَوْرةٍ عقليةٍ: «لا بُدَّ منْ تدريبِ عقولنا على النِّقاشِ والجدلِ، وذلكَ يفتحُ طُرُقًا عصبيةً رائدةً، فالعقل النَّقدي حي والعقل النَّقلي ميتٌ»[٢].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٢) جريدة الرياض، العدد(١٠٣٤٩)، بتاريخ: ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٦م.

● تعليق:

تأمَّل أخي القارئ هذه العبارة الخطيرة: «العقل النقلي ميت»!!

ب- وهاهو يوسف أبا الخيل يرى أَنَّ النصوص في الشريعة الإسلامية جاءت محدودة بطبيعتها باعتبار توقف الوحي بعد وفاة الرسول ﷺ، ومن هنا اقتصرت الشريعة بناءً على تلك النصوص على بيان الفروض والحدود، أما ما سوى ذلك فهو ميدان العقل والتدبير الإنساني، وقد استند يوسف أبا الخيل في رأيِهِ هذا على كلامٍ لابنِ المقفعِ الفارسيِّ؟

وَهَاهُنا حَقيقٌ بكَ أَنْ تعجبَ أخي القارئ غايةَ العجبِ، أتدري لِمَ؟!

لأَنَّ هّذا الرَّجلَ الَّذِي جعله يوسف أبا الخيل منطلقه وعُمْدَتَهُ فيما ذهبَ إليهِ منْ رأيٍ هُوَ رجلٌ مُتَّهمٌ بالزَّندقةِ[1].

يقول: «وبما أن النصوص في الشرع الإسلامي محدودة بطبيعتها باعتبار توقف الوحي بوفاة الرسول ﷺ، في مقابل تجدد النوازل وتغير الأحوال بتجدد الزمان وتطور الاجتماع، وهو أمر طبيعي إذ لو أن الشرع على رأي ابن المقفع لم يغادر حرفًا من الأحكام والأوامر والنواهي وجميع ما هو حادث في الناس منذ مبعث النبي ﷺ إلى يوم يلقونه إلا جاء فيه بحكم معين لكان الناس قد كلفوا ما لا يطيقونه فضاق عليهم أمرهم وأتاهم ما لم تتسع له أفهامهم ولا قلوبهم ولحارت عقولهم وألبابهم التي امتن اللَّه بها عليهم ولكانت تلك العقول لغوًا لا يحتاجون إليها في شيء، ولذلك فمن لطف اللَّه بعباده أن اقتصرت الشريعة على بيان الفروض والحدود، أما ماسوى ذلك فهو من ميدان العقل والتدبير الإنساني»[2].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٢٠٩)، و«البداية النهاية»: (٥/ ٩٦) لابن كثير، و«الوافي بالوفيات»: (٦/ ١١).

(٢) في مقالٍ له بعنوان(العلاقة بين الديني والمدني عند ابن المقفع)، نُشِرَ في (جريدة الرياض: الخميس ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ - ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥م - العدد: (١٣٦٣٩).

• **تعليق:**

أين القياس على الشرع، والرجوع إلى كليات الشرع وأصوله.

جـ- وهاهو إبراهيم البليهي يجعل العقل الناقد هو الحكم على رؤى الإنسان ومواقفه وسلوكه، يقول: «أما المفتاح الوحيد الذي يعيد للفرد ذاته فهو امتلاك العقل الناقد الذي يتيح للفرد أن يراجع محتويات ذهنه ويعيد فحص عاداته وطريقة تفكيره فيبني وعيه بنفسه ويتحمَّل مسؤولية تكوين آرؤاه ومواقفه وسلوكه»(١).

• **تعليق:**

تأمَّلْ معي أخي القارئ قوله: «المفتاح الوحيد»؛ فتدرك مواطن الخلل في هذا الكلام.

٢-تقديم المصلحة المتوهمة على النص:

هذا الموقفُ المنحرف متفرِّعٌ عمَّا سبقَ من غلوهم في جانب العقلِ على حساب النقلِ -عياذًا بالله-، حيث اعتقدوا أَنَّ العقل لهُ الصلاحيةُ الكاملة، والأهلية التامة في أنْ يستقل بإدراك المصالح والمفاسد بعيدًا عن نور الوحي، وهذا بلا ريبٍ مصادمٌ للحق والحقيقةِ؛ إذْ إنَّ العقلَ -كما ذكرنا آنفًا- تابعٌ للشرع، وخاضعٌ تحت حكمه، فلا يجوزُ له حينئذٍ أن يتخطى ما حدَّهُ الشرعُ زاعمًا أنهُ إنَّما يتبع المصلحة ويريد الإحسان والتوفيق، بل الحكم الأول والأخير للشريعة.

ومعلوم أن العلماء جعلوا المصالح على أنواع منها: مصالح معتبرة يؤخذ بِها، وهي ما دل الدليل على اعتبارها وجوازها ودعا إليها، ومصالح ملغاة لا اعتبارَ ولا ميزان لها، وهي ما جاء النص صراحة بإلغائها؛ كما حَرَّم الخمر مع اشتماله على بعض المصالح، وهي مصالح ملغاة بنص الشارع الحكيم،

(١) في مقالٍ له بعنوان(التباس مفهوم الثقافة)، نُشِرَ في (جريدة الرياض: الأحد غرة ذي الحجة ١٤٢٦هـ - ١ يناير ٢٠٠٦م العدد: (١٣٧٠٥).

وأصحاب هذه المدرسة يُصرِّحون -كما سوف يأتي -باعتبار المصالح الملغاة ويضربون بالنصوص الشرعية التي جاءت مصادمة لهذه المصالح عرض الحائط، فيصبح الدين تبعًا للهوى وما تمليه الشهوات والأهواء لا عبودية لرب الأرض والسماء.

«ولقد زعمت طوائف كثيرة من البشر بأنَّ العقل -الذي لا يخضع لحكم الشرع- يمكن أنْ يُعَرِّفها بمصالحها فماذا صنعت؟

أ- كان أهل الجاهلية الأولى يرونَ أَنَّ المصلحة في وأد البنات!!!

ب- كان أهل الجاهلية يرون حرمان الإناث من الإرث، ومثلهم في ذلك أهل الجاهلية الحديثة حيث ظلَّ القانون الإنجليزي يحرم الإناث من الإرث قرابة عشرة قرون!!!

ج- قانون الجاهلية الأولى يرى المصلحة في أَنَّ المدين إذا لم يستطع أن يدفع لدائنه؛ فعليه أن يدفع مقابل الأجل فوائد حتى يقضي أو يُقضى عليه، وأَمَّا القانون الرُّوماني فهو أشد جاهلية، فإنَّه يجيز للدائن أن يسترق مدينه إذا لم يستطع أن يقضي دينه، وإذا كان هناك أكثر من دائنٍ ولم يجدوا من يرغب في شراء المدين فإنَّ لهم الحقَّ -بموجب القانون- أن يقتسموا جثته!!!

د- أعطى القانون الأمريكي الحقَّ للموصي أن يُوصي بكامل ثروته لخليلته - فإنهم يتخذون الأخدان- ويرى أنَّ المصلحة في إعطاء الخليل وخليلته الحرية لأنَّ ذلك لا مفسدة فيه»[1]!!!

هكذا يصنع العقل بصاحبِهِ إذا جعله هو الحاكم المقدَّم، وأعطاه كامل الصلاحية في أنْ يستقل بإدراك المصالح والمفاسد بعيدًا عن نور الوحي.

ثم إنَّ هاهنا أمرًا مهمًا للغايةِ، وهو أَنَّ تقديم المصلحة المدَّعاةِ على النصوص

(١) انظر: «الثبات والشمول»: (ص/ ٤٢٩ و٤٨٢) للشيخ/ عابد السفياني.

الشرعية فيه جهلٌ فاضحٌ بحقيقة ما تنطوي عليه النصوص، وسوء ظنٍّ بها، حيثُ إنَّ الشارع كما جاء بمصالح العباد، جاء بالطريق الذي يدلنا على ذلك، فجعل النصوص محققة للمصلحة ابتداء؛ ذلك لأنَّها هي رحمة للعالمين، فإنَّ القرآن هدى ورحمة، فلو لم تحقق نصوصه المصلحة، فكيف يكون هدى ورحمة؟!

وكذلك الرسول ﷺ رحمة للعالمين، فلو لم تكن أحاديثه تحقق المصلحة والرحمة، فكيف يكون هو رحمة للعالمين؟!

فالمصالح إذًا جاءت بِها الشريعة، والطريق للتعرف عليها جاءت ببيانه الشريعة أيضًا، ألم يبين اللَّه لنا أنَّ كتابه هو الصراط المستقيم، وأَنَّ سنَّة نبيه ﷺ هي البيان له، وأَنَّ من اتبع هذا النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام هُدِي إلى ذلك الصراط المستقيم؟!

أفلا يقتضي هذا اتباع نصوصه ورفض الأهواء وعدم تحكيم العقول المخالفة لمقتضى تلك النصوص؟!

أفلا يكفي كل ذلك للقطع بأَنَّ الهدى والخير والمصلحة والرَّحمة في اتباع هذه النصوص؟!، فكيف تنكص أقلام هؤلاء الكُتَّاب على أعقابِها ثُمَّ يقولون: إنَّ المصلحة تقدم على النص، أو لم يكفهم إقرارهم أنَّ الشريعة جاءت لإقامة المصالح وأَنَّها هدى ورحمة، فكيف يطلبون مصلحة فيما يُخالفها[1]؟!

ولنا أن نأتي بمثال تطبيقي نرد به على القائلين بتقديم المصلحة على النص، وهو موقف عمر من أبي بكر رضي الله عنهما في إنفاذ جيش أسامة رضي الله عنه حيث تظهر فيه مقابلة المجتهد النص بالمصلحة التي يحسبها شرعية. ولننظر أيقبل ذلك منه أم لا؟

لقد طلب المسلمون-كما جاء ذلك في كتب التاريخ والسِّير- ومنهم الفاروق-رضي اللَّه عنه من الصديق رضي الله عنه إيقاف جيش أسامة رضي الله عنه الذي عقدَ لواءَ

(١) انظر: «الثبات والشمول»: (ص/ ٥٠٠ و ٥٠١) للشيخ/ عابد السفياني.

النَّبِيُّ ﷺ بنفسهِ قبل موته[١]؛ نظرًا لأنَّ المصلحة الراهنة كانت تقتضي ذلك، حيثُ عظم الخطب، واشتد الحال، وَنَجمَ النفاقُ بالمدينة، وارتد من ارتد من أحياء العرب حول المدينة، وامتنع آخرون من أداء الزكاة إلى الصديق، ولم يبق للجمعة مقام في بلدٍ سوى مكة والمدينة. . . تقولُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في تصوير هذا الموقف العصيب-: « لما قبض رسول اللَّه ﷺ ارتدت العرب قاطبة واشرأب النفاق، واللَّه لقد نزل بي ما لو نزل بالجبال الراسيات لهاضها، وصار أصحاب محمد ﷺ كأنهم معزى مطيرة في حش في ليلة مطيرة بأرض مسبعة، فواللَّه ما اختلفوا في نقطة إلا طار أبي بخطلها وعنانها وفصلها. . . »[٢].

ومع هذا الواقع المرير المحاط بالأخطار من كُلِّ جانبٍ، امتنع الصديق رضي الله عنه من ذلك، وأبى أشدَّ الإباء؛ تمسكًا بالنصِ في مقابل المصلحة، وتنفيذًا لأمرِ رسول اللَّه ﷺ، وفي ذلك قال رضي الله عنه كلمته الخالدة التي سجَّلها التاريخ في صفحات من نورٍ بمدادٍ من ذهب-: «واللَّه لا أحل عقدةً عقدها رسول اللَّه ﷺ، ولو أَنَّ الطير تخطفنا، والسباع من حول المدينة، ولو أَنَّ الكلاب جرتْ بأرجل أمهات المؤمنين لأجهزن جيش أسامة»[٣].

ولنا أن نتساءل: ما قيمة هذا الإجراءِ الذي اتخذه الصديق رضي الله عنه، وهل جَرَّ على الأمةِ أيَّ نوعٍ من الويلاتِ والنكسات؟!

بالنظر إلى فلسفة الليبراليين القائمة على تقديم المصلحة القائمة على الهوى وحظوظ الدُّنيا على النص فإنَّ هذا الإجراء في حدِّ ذاتهِ يعدُّ نوعًا من السفه والتهورِ والجمودِ وعدم التلاؤم مع الواقع ومستجدات الحياة، ومنْ ثَمَّ فإنَّ فيه تضييعًا لمصالح الأمة!!!؛ وعليه فإِنَّ الأمة ستكون في خطرٍ محدقٍ، وهلاكٍ مُحَتَّم،

(١) «صحيح البخاري»: (٧/ ٧٥٨-٧٥٩-مع الفتح).
(٢) «البداية والنهاية»: (٣/ ٣٠٤).
(٣) المرجع السابق.

وستكون عُرضةً للضياع، ونُهْبَةً للأعداء.

أَمَّا أتباع الوحي وأنصار الرسالة (أهل السنة)، فإِنَّ نظرتهم تختلف اختلافًا جذريًا عن أولئك، فهم ينطلقون من منطلقاتٍ ربانيةٍ راسخةٍ لا تُزعزعها الرياح العاتية ولا تؤثر فيها -بحول الله- الأعاصير المحرقة، لذا فإِنَّهم ينظرون لهذا الإجراء بكلِّ إجلالٍ وإكبار، ويرون فيه عين الحقِّ وقمة المصلحةِ، وهذا ما تمخضت عنه الأحداث، فكان ما فعله الصديق ﷺ فيه المصلحة كُلُّها، وفيه الخير كُلُّه، حيث كان جيش أسامة ﷺ لا يمر بحي من أحياء العرب إِلَّا أرعبوا منه، وقالوا: ما خرج هؤلاء من قوم إِلَّا وبهم منعة شديدة، فقاموا أربعين يومًا ويُقال سبعين يومًا، ثُمَّ أتوا سالمين غانمين[1].

ففي هذه القصة دليلٌ واضحٌ على أَنَّ المصلحة التي تعارض النص مردودة، حتى وإن ظَنَّ المجتهد أَنَّها مصلحة، وآية قبولها شهادة الشرع لها، فإذا لم يقبلها لم تُقبل، قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلِّقًا على القصة-: «وسألوه في ردِّ أسامة ليستعين به وبمن معه على قتال أهل الردة، فأبى لصحة الدليل عنده بمنع ردِّ ما أنفذه رسول الله ﷺ»[2].

كما أَنَّ في القصةِ بيانًا واضحًا لمنهج الصحابة ﷺ حيث لم يُصِرُّوا على موقفهم -بدعوى المصلحة المتوهمة- بل انقادوا للحق أتم الانقياد بعدما استبان لهم ذلك بواسطة الصديق ﷺ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَالصَّحَابَةُ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يَكُونُوا يَتَنَازَعُونَ فِي مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَصَّلَهَا بَيْنَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَارْتَفَعَ النِّزَاعُ، فَلَا يُعْرَفُ بَيْنَهُمْ فِي زَمَانِهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ تَنَازَعُوا فِيهَا إِلَّا ارْتَفَعَ النِّزَاعُ بَيْنَهُمْ بِسَبَبِهِ كَتَنَازُعِهِمْ فِي وَفَاتِهِ ﷺ وَمَدْفِنِهِ وَفِي مِيرَاثِهِ، وَفِي تَجْهِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ، وَقِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ، بَلْ كَانَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) «البداية والنهاية»: (٣/ ٣٠٨، ٣٠٩).

(٢) «الموافقات»: (٤/ ٢٢٥) للشاطبي.

فِيهِمْ يُعَلِّمُهُمْ وَيُقَوِّمُهُمْ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا تَزُولُ مَعَهُ الشُّبْهَةُ»[١].

وجديرٌ بالذِّكر هاهنا أَنْ يُقال: إِنَّ باعثَ الصَّحابةِ ﷺ مِنْ وراءِ ذلكَ لَمْ يكنْ هو الهوى أو حظوظ الدُّنيا، كما هُوَ الشَّأنُ عند أصحاب الفكر الليبرالي، بلْ كانَ باعثهُ الغيرة والخوف على المسلمين منْ أن تستأصل شأفتهم، وتُستباح بيضتهم؛ فيغدون أَثَرًا بعد عينٍ.

وقد نقلَ جَمعٌ من الأئمة كالغزالي[٢]، والشاطبي[٣]، الإجماع على ردِّ المصلحة إذا خالفت النَّص الشَّرعي، وهذا المعنى الذي انعقد عليه الإجماع بدهي من بدهيات الإسلام؛ لأَنَّ اللَّه -جلَّ وعلا- هو الشَّارع، ولم يترك لأحدٍ من خلقه هذا الحق؛ لأَنَّه سبحانه وهو الرحيم بهم يعلم ابتداءً أَنَّ عقولهم -التي خلقها لهم- لا تُطيقه وأَنَّهم إنْ حَكَّموا العقل فستغلب عليه الأهواء والمصالح وتنقلب البشرية إلى أحزابٍ متناحرةٍ، تتبع ما فيه هلاكها من المذاهب والشرائع، وتعرض عما فيه نجاتها من الاستسلام لله وحده والخضوع لحكمه.

ثم نحن نتساءل أخيرًا: إذا كانَ العقل لهُ الصلاحيةُ الكاملة، والأهلية التامة -كما يعتقد الليبراليون- في أنْ يستقل بإدراك المصالح والمفاسد بعيدًا عن نور الوحي، فما الفائدة إذًا من إنزال الكتب، وإرسال الرسل؟!

كما أَنَّ هذا الاعتقاد قد يقودهم إلى أمرٍ خطيرٍ للغاية، ألا وهو: اتِّهام اللَّه -جلَّ وعلا- بالعبثِ في أفعاله وتقديره -تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا-، ذلك لأَنَّ من غايات إنزال الكتب وإرسال الرسل تعريف الناس بالشر والخير، وبيان المصالح والمفاسد لهم[٤]، فإذا كان العقل البشري يستقل بمعرفة ذلك -كما

---

(١) «الفتاوى الكبرى»: (٦/ ٤٨٨) لابن تيمية.

(٢) انظر: «المستصفى»: (١/ ٢٨٤، ٣١٠، ٣١١) للغزالي.

(٣) انظر: «الاعتصام»: (٢/ ١١٣) للشاطبي.

(٤) انظر: «الرسل والرسالات»: (ص/ ٤٣، ٥٥) للدكتور/ عمر سليمان الأشقر.

يعتقد كثيرٌ من الليبراليين- كان إنزال الكتب وإرسال الرسل -حينئذٍ- لا طائل من ورائه ولا جدوى فيه، وهذا هو حقيقة العبث الذي يتعالى اللّٰه عنه علوًّا كبيرًا.

إنَّ هذه المفاسد الخطيرة الناجمة عن اعتقادهم باستقلال العقل في إدراك المصالح والمفاسد تكفي العاقل المنصف في بيان فساد هذا الاعتقاد وانحرافه عن جادة الصواب.

- **أقوال الليبراليين في هذا الجانب:**

أَمَّا أقوال الليبراليين التي تبرهن على أَنَّهم يقدمون المصلحة المزعومة على النَّصِ الشرعي، فهي كما يلي:

أ- ويقول مشاري الذايدي: «نحن مطلوب منا أن نمارس السياسة وفق مصالحنا، وحيث ما كانت المصلحة كان دين اللّٰه، هكذا أفهم الأمور، هكذا أفهم الأمور»[١].

ب- يقول محمد المحمود: «ما نحتاجه الآن: قطيعة نوعية مع تراث بشري تراكم على مدى أربعة عشر قرنًا، يقابله اتصال خلاق بالنص الأول في مقاصده الكبرى، وليس مجرد ظاهرية نصوصية لا تعي ما بين يديها ولا ما خلفها»[٢].

جـ- يقول يوسف أبا الخيل -معلقًا على معاهدة الحديبية-: «ولم يشأ أن يستصحب خلال أي من تلك المناسبات الظرفية التاريخية أيًا من نصوص الشريعة التي كان يطبقها في الداخل الإسلامي قدر استصحابه ما يؤمن به المصلحة العليا له ولصحابته ولغير المسلمين ممن ينضوون تحت لواء الدولة الإسلامية مثل يهود المدينة»[٣].

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»- برنامج إضاءات، بتاريخ: ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(٢) جريدة الرياض، الخميس٢٥ربيع الآخر١٤٢٦هـ، ٢يونيو ٢٠٠٥م- العدد: ١٣٤٩٢.

(٣) جريدة الرياض، بتاريخ: ٢/ ٢/ ٢٠٠٤م.

ويقول أيضًا : « إن الشرائع كلها منزّلة من اللّه تعالى لصلاح البشر في العاجل والآجل ، أي في حاضر الأمور وعواقبها الدنيوية فقط ، إذ أن تلك الشرائع لا تحدد للناس سيرهم في الآخرة التي تعتبر دار جزاء على أعمال الدنيا فقط ، وبالتالي فإن ما يجب مراعاته عند تطبيق الأحكام الشرعية هو مدى تحقيقها للمصالح الدنيوية فقط التي تعتبر بطبيعتها متغيرة حسب ظروف الزمان والمكان وبالتالي فيجب أن تدور الأحكام معها وجودًا وعدمًا .

على أن القول بارتباط المصالح الدنيوية مع الأحكام الشرعية إنما ينصرف هنا تحديدًا إلى باب المعاملات(البيع والشراء والاقتراض وأمور الزواج . . الخ) باعتبارها أساس حياة الناس في معاشهم الحاضر ، وبالتالي فيجب اعتبار الأحكام الشرعية التي تنظمها بمثابة وسائل لغايات هي المصالح المتوخاة منها ، ومن ثم فمتى ما تخلفت تلك الوسائل عن غاياتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع وتحولت هي الأخرى إلى غايات بذاتها وأصبحت ضارة بدل أن تكون نافعة .

لنأخذ حكمًا واحدًا في باب المعاملات لنرى آثار تخلف الوسيلة فيه عن الغاية ، فاللّه تعالى حرَّم الربا في كتابه وتوعد عليه بالعذاب الشديد ممثلًا في آيات عديدة منها قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝١٣٠ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٠- ١٣١] .

وعدّ الرسول ﷺ الربا بابًا من بضع وسبعين شعبه أدناها مماثلًا لجريمة إتيان الرجل لأمه ، فما هي يا ترى الغاية المتوخاة من تحريم هذا النوع من المعاملات الذي توعد اللّه المتعاملين به بمكره ، اليم عقابه؟ لنتذكر أن الإسلام حرم الربا أول ما حرمه في بيئة فقيرة وصفها ابراهيم عليه السلام بأنها ﴿بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ ، بيئة حولها الفقر إلى مجتمع طبقي ، طبقة قليلة مترفة ثرية تتنقل قوافل تجارتها ما بين الشام واليمن ، وطبقة واسعة محرومة من أبسط أساسيات الحياة ، والتي كانت تلجأ إلى اقتراض ما يسد رمقها ورمق أولادها من أولئك التجار برهن ما يستطيعون زراعته

أو حطْبه أو عشْبه مما تجود به الأرض الجرداء، فإذا حال الحول ولم يستطع ذلك المقترض تسديد المبلغ أنظره التاجر إلى حين وزاد عليه الفائدة التي كان قد اتفق معه عليها، مما يؤدي في الغالب من الأحيان إلى فقدان كثير من أولئك المُعدمين لبيوتهم وما عليه يعتمدون لإعالة من تحت أيديهم جراء التنازل عنها لمن أقرضهم عندما لا يستطيعون التسديد، ولتفادي الوصول إلى مثل ذلك الوضع البائس جاء الإسلام بتحريم الربا، أي أن المقصود من تحريمه كان اتقاء الإضرار بالناس عن طريق استغلال عوزهم وحاجتهم للمال، وهو ما يوجب على الفقيه استصحابه كغاية عند النظر في تكييف كل باب من أبواب المعاملات سواء أكانت بيعًا أو شراءً أو إقراضًا أو أي نوع من أنواع المعاملات المالية»[١].

ويقول تكملةً لموضوعه السابق: «إعمالًا لتلك القاعدة أعني قاعدة دوران الحكم مع علته وجودًا وعدمًا فإن الاقتراض لأجل هدف آخر غير الهدف الذي حماه التشريع من استغلال من هم بحاجة إليه يصبح في تقديري غير قابل لإنزال حكم تحريم الفائدة عليه باعتبار انتفاء الحاجة الماسة إلى القرض من ناحية عدم ارتباطه بالحاجات الضرورية ومن ثم انتفاء شبهة الاستغلال فيه، ومثاله ما تعتمد عليه الاقتصاديات الحديثة من الاعتماد على الاقتراض من المصارف من أجل تمويل مشروعات تجارية، فالاقتراض هنا لا يتم من أجل سد حاجات أساسية لفقراء معوزين، بل من أجل تمويل مشروعات لا تقوم بطبيعتها إلا على التمويل المصرفي، وبنفس الوقت فهي تنشد الربح من عملياتها ولا تقترض الأموال لحاجة أساسية يمكن للمصرف استغلالها عن طريقها، وهي من جهة أخرى ضرورية لتقدم ورفاهية المجتمعات الحديثة، بل إن من عمليات البنوك الإقراضية ما يؤدي إلى سد الباب أمام استغلال حاجة الناس، خذ على سبيل المثال ما تقوم به

(١) في مقالٍ له بعنوان: «ضرورة مراعاة المقاصد عند إعمال الأحكام الشرعية»، جريدة الرياض: الثلاثاء ٣ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ - ٣٠ مايو ٢٠٠٦م - العدد ١٣٨٥٤.

المصارف من إقراض الأفراد لشراء مساكن أو سيارات أو ما شابهها من الحاجات الأساسية بفائدة بسيطة، وتعتمد على تحصيل حقوقها على الاقتطاع من رواتب المقترضين بما لا يزيد على ثلث الراتب (وهو الحد الأعلى للاقتطاع)، فهذه قروض تساعد ذوي الدخل المحدود على ادخار جزءٍ من مداخيلهم لتأمين متطلباتهم الأساسية، وبنفس الوقت تقيهم عوز وذل الحاجة عندما تؤمن لهم المساكن المملوكة لهم بدل إفناء مداخيلهم البسيطة في استئجار بيوت من أناس يستغلون أولئك البسطاء عن طريق التأجير»[1].

● **التَّعليق والتَّعقيب:**

١- قرَّر يوسف أبا الخيل أنَّ الشَّرائعَ كُلَّها منزَّلةٌ مِنْ عندِ اللهِ لصلاحِ البشرِ؛ وعليهِ فإنَّ الأحكامَ الشَّرعيةَ التي اشتملتْ عليها تلكمُ الشَّرائعُ؛ يجبُ إلا يُلتفتَ إليها إلا منْ جهةِ تحقيقها للمصالحِ الدنيوية فقط؛ ولَمَّا كانتِ المصالحُ الدُّنيويةُ متغيرةً حسب ظروفِ الزمانِ والمكانِ، وجبَ أنْ تدورَ الأحكامُ معها وجودًا وعدمًا.

ومن هنا كانتِ الأحكامُ مُجرَّدَ وسائلَ لتحقيقِ تلكم الغاياتِ، ومتى ما اصطدمت الوسائلُ (الأحكامُ) مع الغاياتِ (المصالح)، وجبَ تقديمُ الغاياتِ (المصالحِ) على الوسائلِ (الأحكامِ)؛ إذْ إنَّ الوسائلَ (الأحكامَ) في هذه الحالةِ تُعتبرُ ضارَّةً، تُؤَدِّي إلى نقيضِ الهدفِ منَ التَّشريعِ.

والمتأَمِّلُ بعينَ البصيرةِ فيما قرَّرهُ وقَعَّدُه يوسف أبا الخيل، يُدركُ يقينًا أنَّ فيهَ مزالِقَ خطيرةً، تستوجِبُ ضرورةَ كشفِ النِّقابِ عَنْهَا، والرَّدِّ عليها؛ وفق ما تقتضيه القواعدُ الشرعيةُ، والحجج العلمِيَّةُ؛ وذلكَ فيما يلي:

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «ضرورة مراعاة المقاصد عند إعمال الأحكام الشرعية»، جريدة الرياض: الأربعاء ٤ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ - ٣١ مايو ٢٠٠٦م - العدد. ١٣٨٥٥

• **المزلقُ الأوَّلُ والرَّدُّ عليهِ:**

• **المزلق الأوَّل:**

أَمَّا المزلقُ الأوَّلُ، فهو القولُ بأنَّ الشَّريعةَ الإسلاميةَ إنَّما جاءتْ لتحقيقِ بعض المصالحِ العامَّةِ دونَ اهتمامٍ بوسائلِ تحقيقها -الَّتي هي في حقيقةِ الأمرِ الأحكام التَّفصيليةُ-.

وانطلاقًا من هذهِ النَّظرةِ فإنَّ الاجتهادَ في استنباطِ الأحكامِ الشَّرعيةِ لدى أصحابِ الاتجاهِ العصرانيِّ يرتكزُ على اعتبارِ المقاصدِ الشَّرعيةِ دونَ الأحكامِ الجزئيةِ[1].

ويوسف أبا الخيل في انطلاقهِ من تلكَ النظرةِ ليس بِدعًا من العصرانيينَ؛ بلْ هُوَ سائرٌ في ركابهم؛ مُتَّبعٌ لآثارِهِم؛ حَذْوَ القُذةِ بالقُذةِ، فها هو ذا (حسن حنفي) يُلوِّحُ بِهذه النَّظرِيَّةِ؛ فيقولُ:

«ربطُ الحكمِ بالعلَّةِ في الفلسفةِ القرآنيةِ لا يُقصدُ لذاتهِ، وإنَّما يرمي الشَّارعُ منْ ورائه إلى تحقيقِ مقاصدهِ؛ فالتَّعَبُّدُ إذنْ في الشَّريعةِ هو السَّعيُ الحثيثُ لتحقيق مقاصدها العليا»[2].

أَمَّا محمد عابد الجابري؛ فيدعو إلى بناءِ التَّجديدِ الأصوليِّ؛ اعتمادًا على المقاصدِ الشَّرعيةِ دونَ الأحكامِ الجزئيةِ؛ إذْ يقولُ:

«إنَّ المطلوبَ اليومَ هو إعادةُ بناء منهجية التفكيرِ في الشَّريعةِ؛ انطلاقًا منْ مقدِّماتٍ جديدةٍ ومقاصدَ معاصرةٍ. وبعبارةٍ أُخرى إنَّ المطلوبَ اليومَ هو تجديدٌ ينطلقُ لا مِنْ مُجرَّدِ استئنافِ الاجتهادِ في الفروعِ؛ بلْ مِنْ إعادةِ تأصيلِ الأصولِ،

(١) انظر: «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧٠١) لهزاع بن عبد اللَّه الغامدي.
(٢) انظر: «ظاهرة اليسار الإسلامي»: (ص/ ٤٥) لمحسن الميلي.

مِنْ إعادةِ بنائها»[١].

الرَّدُّ عليهِ:

أ- المقاصدُ الَّتي يُدندنُ حولها العصرانيونَ؛ إنَّما يَتِمُّ التَّعرُّف عليها، والكشفُ عَنْها باستقراءِ نصوصِ الشَّرعِ وأحكامِهِ الكليةِ والجزئيةِ، وهذهِ المعرفةُ دليلٌ بَيِّنٌ على الارتباطِ الوثيقِ الَّذي لا ينفصمُ بينَ المقصدِ والنَّصِّ الجزئِيِّ؛ فكيفَ تُهملُ الوسيلةُ الدَّالةُ بعد ذلكَ؟

إنَّ التَّوقُّف عندَ المقاصد فقط، وهي المستنبطةُ منَ النُّصوصِ، إهمالٌ للمقصدِ ذاتهِ بإهمالِ الطَّريقِ الموصلِ إليهِ[٢].

فكيفَ إذًا إذا كانَ المقصدُ المتوهَّمُ لَمْ يتِمْ استنباطهُ بالطريقِ الشَّرعيِّ، بل بالرغبةِ والهوى والعقل العاصر؛ كما هُوَ الشَّأنُ عندَ أصحابِ الاتِّجاهِ العصرانيِّ؟!

وَمِنْ هذا المنطلقِ فإنَّهُ يجبُ «على الباحثِ في مقاصدِ الشَّريعةِ أَنْ يُطيلَ التَّأَمُّلَ، وَيُجيدَ التَّثبتَ في إثباتِ مقصدٍ شرعِيٍّ، وإياهُ والتَّساهلَ والتَّسرعَ في ذلكَ، لأَنَّ تعيينَ مقصدٍ شرعِيٍّ كُلِّيٍّ أو جُزئِيٍّ أمرٌ تتفرَّعُ عنه أدلةٌ وأحكامٌ كثيرةٌ في الاستنباطِ؛ ففي الخطأِ فيه خطرٌ عظيمٌ؛ فعليهِ أَلَّا يُعَيِّنَ مقصدًا شرعِيًّا إلا بعد استقراءِ تصرفاتِ الشَّريعةِ في النَّوعِ الَّذي يُريدُ انتزاعَ المقصدِ الشَّرعيِّ منه، وبعد اقتفاءِ آثارِ أئمةِ الفقهِ؛ ليستضِيءَ بأفهامهم وما حصلَ لهم منْ ممارسةِ قواعدِ الشَّرعِ»[٣].

وَمِنْ هنا كانتِ الشَّريعةُ جامعةً بينَ المقاصدِ ووسائل تحقيقها على نسقٍ بديعٍ وانسجامٍ فريدٍ؛ يعصمُ من الوقوعِ في التَّعارضِ بينَ المقاصدِ المستنبطةِ.

---

(١) «وجهة نظر»: (ص/ ٥٩) لمحمد عابد الجابري.

(٢) انظر: «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧١٠).

(٣) انظر: «مقاصد الشَّريعةِ الإسلامية»: (ص/ ٤٠) للطاهر بن عاشور.

كَما أنَّ المقاصدَ المستنبطةَ لا بُدَّ أن تتوفَّرَ فيها الضوابطُ الشرعيةُ التي تجعلُ منها مقاصدَ شرعيةً حقيقيةً[١].

ب- هناك آثارٌ سيئةٌ للغايةِ تترتَّبُ على النَّظريةِ العصرانيةِ القائلةِ بالاعتمادِ الكلِّيِّ على المقاصدِ دونَ التفاتٍ للأحكامِ الجزئيةِ، لعلَّ أبرزها ما يلي:

- الدَّعوةُ إلى العلمانية (اللادينية):

يبدو هذا جليًا عندما يُكتفى بالقول بأنَّ الشريعةَ مقاصدُ، ومقاصدها هي: العدالة والحرية والمساواة... إلخ، ثُمَّ يُتركُ للعقولِ مجالٌ واسعٌ لوضعِ الأحكامِ وتحديدِ الطُّرقِ المحققةِ للمقاصدِ، دونَ الرُّجوعِ لأحكامِ الشَّرعِ وأدلَّتهِ.

وهذا لا جرمَ منهجٌ خارجٌ بالكُلِّيةِ عنِ المنهجِ الإسلاميِّ؛ إذْ هُوَ يفتحُ بابَ الحريةِ على مصراعيهِ للعقولِ والأهواءِ، في مجالِ تقنينِ القوانينِ وسَنِّ الأحكامِ المحققةِ لمقاصدها[٢].

- إلغاء مقاصدِ الشريعةِ الحقيقيةِ:

النَّظرية العصرانية للمقاصد تتفق بصورةٍ أو بأخرى مع أصحاب الدَّعواتِ المشبوهةِ القائلينَ: بأنَّ الشَّريعةَ لَمْ تأتِ بجديدٍ، وأنَّ ما تدعو إليه مِنْ مقاصدَ؛ كالعدلِ والحريةِ، موجودٌ في كتب الفلاسفةِ والحكماء؛ فما الدَّاعي إذن أن تأتي عن طريق الوحي؟![٣].

إنَّ الشريعةَ الإسلاميةَ تتضمَّنُ مقاصد ووسائل لتحقيقها؛ فهي مقصدٌ ووسيلةٌ، وكلياتٌ وأدلة جزئيةٌ، وقواعدُ وأحكامٌ تفصيليةٌ، ولا يمكنُ أخذُ البعضِ وتركُ الآخرِ[٤].

---

(١) انظر: «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧١٠-٧١١).

(٢) المرجع السابق، (ص٧١١).

(٣) انظر: «ظاهرة اليسار الإسلامي»: (ص/ ١٠٦) لمحسن الميلي.

(٤) انظر: «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧١٢).

• **المزلقُ الثَّاني والرَّدُّ عليهِ:**

• **المزلق الثَّاني:**

أَمَّا المزلقُ الثَّاني؛ فهو القولُ بأَنَّ المصلحةَ أصلٌ مستقلٌّ في التَّشريعِ، والنَّاظرُ في هذا المزلقِ، يَجدُ أَنَّ المزلقَ الأَوَّلَ الَّذي مَرَّ معنا آنفًا، قدَ مَهَّدَ لَهُ الطريقَ لاحبًا؛ بحيثُ صارَ المزلقُ الثَّاني -عياذًا بالله- هُوَ النَّتيجةَ الحتميةَ الطَّبعيةَ له.

والمقصودُ بالاستقلالِ هاهنا: بناءُ الأحكام على المقاصدِ دونَ مراعاةٍ للنُّصوصِ، وهذا على التَّحقيقِ مذهبُ العصرانيين بصورةٍ عامَّةٍ، ويلوحُ هذا بشكلٍ سافرٍ في كلامِ يوسف أبا الخيل؛ فقد جعلَ الأحكامَ الشرعيةَ تَبَعًا للمصلحةِ؛ فحيثما وُجِدتِ المصلحةُ -على حدِّ زعمه- أُخِذَ بالنَّصِّ، وحيثما تعارضتِ المصلحةُ مع النَّصِّ قُدِّمتِ المصلحةُ وأُبطلَ النَّصُّ[1].

ومِنَ العجيب حَقًّا أَنَّهم هاهنا «لا يُفرِّقونَ في القولِ بينَ مصالح ضروريةٍ وحاجِيَّةٍ وتحسينيةٍ؛ بلْ يُطلقونَ القولَ بالمصلحةِ؛ لتشملَ كُلَّ المصالحِ المرادةِ من طرفِهم: فهناك مصلحةٌ عامَّةٌ، ومصلحةٌ معاصرةٌ (تُراعي ظروف العصر)، وغيرُ ذلك»[2].

هذا هو المزلقُ الأَوَّلُ بصورةٍ واضحةٍ جَلِيَّةٍ، وأَمَّا الرَّدُّ عليه؛ فهو من الوجوه الآتية:

أ- أنَّ شريعةَ الخالقِ ﷻ صلاحٌ وهدى لعبادهِ، بجميع ما تضمَّنته من أحكامٍ جزئيةٍ أو كُلِيَّةٍ، فكيفَ يتصوَّرُ عقلٌ سليمٌ أنَّ المصلحةَ قد تكونُ خارجَ شرعِ اللهِ، وأَنَّ تقديمها عليه ممكن؟!

ألا يكونُ ذلك إبطالًا للعقولِ الَّتي قررتْ تَضمُّنَ الشَّرعِ للمصلحةِ ثُمَّ رَدِّهِ (أي

(١) انظر: «ظاهرة اليسار الإسلامي»: (ص/١٠٦).

(٢) «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧٢٩).

الشَّرعِ) لمعارضتهِ للمصلحةِ؟![1].

أليسَ في ذلكَ تناقضٌ صارخٌ بينَ أنَّ الشَّرائعَ إنَّما أُنزلتْ لتحقيقِ المصالحِ، وبينَ افتراضِ أنَّ في الأحكامِ الشَّرعيةِ ما قَدْ يُصادمُ المصلحةَ؟!

والمقرَّرُ في الأصولِ؛ كما نَصَّ على ذلكَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، أنَّ «التَّناقضَ أوَّلُ مقاماتِ الفسادِ»[2].

وعليهِ؛ فإنَّ ما قرَّرهُ يوسفُ أبا الخيلِ هُوَ في غايةِ الفسادِ والبطلانِ.

ب- أنَّ المصلحةَ المعارضةَ للنَّصِّ الشَّرعيِّ؛ كمَا مرَّ معنا، هي (المصلحةُ الملغاةُ) التَّي دلَّ الشَّرعُ على إلغائِها وعدمِ اعتبارِها، وهذا النَّوعُ مِمَّا اتُّفقَ على إبطالِهِ وامتناعِ التَّمسكَ بِهِ، فلا يصِحُّ بناءُ الأحكامِ عليهِ؛ لأَنَّ ذلكَ يُؤَدِّي إلى تغييرِ جميعِ حدودِ الشَّرائعِ ونصوصِها؛ بل إلى اندراسِ معالمِ الدِّينِ بالكليةِ؛ فهذا القولُ يفتحُ مجالَ العبثِ واللعبِ بأدلةِ الشريعةِ وأحكامِها؛ بحجةِ المصلحةِ؛ بل قد يبيحُ الزِّنا وبعضَ المعاملاتِ الربويةِ وبعضَ المسكراتِ، وتُوضعُ القوانينُ البشريةُ، وتُوجدُ المحرماتُ، ويُحارب شرعُ اللهِ؛ بحجةِ المصلحةِ المزعومةِ[3]، أعاذ اللَّه الأمة الإسلامية من ذلكَ.

جـ- أنَّ النصوصَ مراعيةٌ للمصالحِ بالإجماعِ؛ فلا سبيلَ لتعارضِ المصالحِ معِ النصوصِ[4].

د- أنَّ العلماءَ مجمعونَ منَ العصورِ الأولى إلى عصرِ الطُّوفي على أنَّ العبرةَ بالنُّصوصِ، ولا يُلتفتُ لما يُتوهَّمُ كونه مصلحةً ما دامتْ مُعارضةً للنصوص[5].

---

(١) «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (٢/ ٧٢٩).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٩٩/ ١٧).

(٣) انظر: «المستصفى»: (١/ ٢٨٥) للغزالي، و«مجلة البحوث الإسلامية»: (ع: ٤٧، ص ٢٧٦) في دراسة بعنوان: «المصلحة عند الحنابلة» لسعد بن ناصر الشثري.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

ومنْ هنا يستبينُ لكلِّ ذي بصيرةٍ أنَّ (الطُّوفيَّ) هُوَ سلفُ العصرانيينَ جميعًا في أنَّ المصلحةَ المجرَّدةَ منَ الضوابطِ الشَّرعيةِ هي أصلٌ في التَّشريعِ، بلْ هي قُطبُ مقصودِ الشَّارعِ؛ وبالتَّالي فإنَّها مُقدَّمةٌ على النَّصِّ في حالِ التَّعارضِ[1].

وقدْ شَنَّعَ كثيرٌ منَ العلماءِ على الطُّوفيِّ ونظريتهِ الشَّاذَّةِ في بابِ المصالحِ؛ ومنْ هؤلاءِ: العلامةُ (أبو زهرةَ)[2]، ود. (عبد الوهاب خلاف)[3]، وغيرهم مَنْ أهلِ العلمِ والفضلِ.

ونختمُ الحديثَ في بابِ المصالحِ بكلمةٍ تأصيليةٍ نفيسةٍ رائقةٍ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ؛ فيقولُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَالْقَوْلُ الْجَامِعُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُهْمِلُ مَصْلَحَةً قَطُّ بَلْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَكْمَلَ لَنَا الدِّينَ وَأَتَمَّ النِّعْمَةَ فَمَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُ إلَى الْجَنَّةِ إلَّا وَقَدْ حَدَّثَنَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَتَرَكَنَا عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلِهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدَهُ إلَّا هَالِكٌ لَكِنْ مَا اعْتَقَدَهُ الْعَقْلُ مَصْلَحَةً وَإِنْ كَانَ الشَّرْعُ لَمْ يَرِدْ بِهِ فَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَازِمٌ لَهُ إمَّا أَنَّ الشَّرْعَ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا النَّاظِرُ أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْلَحَةِ وَإِنْ اعْتَقَدَهُ مَصْلَحَةً؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ هِيَ الْمَنْفَعَةُ الْحَاصِلَةُ أَوْ الْغَالِبَةُ وَكَثِيرًا مَا يَتَوَهَّمُ النَّاسُ أَنَّ الشَّيْءَ يَنْفَعُ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَيَكُونُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ مَرْجُوحَةٌ بِالْمَضَرَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]. وَكَثِيرٌ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ مِنْ الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ مِنْ بِدَعِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَأَهْلِ التَّصَوُّفِ وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَأَهْلِ الْمُلْكِ حَسِبُوهُ مَنْفَعَةً أَوْ مَصْلَحَةً نَافِعًا وَحَقًّا وَصَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَثِيرٌ مِنْ الْخَارِجِينَ عَنْ الْإِسْلَامِ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسِ يَحْسَبُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ الِاعْتِقَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْعِبَادَاتِ مَصْلَحَةً

(١) انظر: «محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته»: (١/ ١٩٨).

(٢) انظر: «ابن حنبل»: (ص/ ٣٥٩) لأبي زهرة.

(٣) انظر: «مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصَّ فيه»: (ص/ ١٠١) لعبد الوهاب خلاف.

لَهُمْ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَمَنْفَعَةً لَهُمْ ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] وَقَدْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ عَمَلِهِمْ فَرَأَوْهُ حَسَنًا. فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَرَى حَسَنًا مَا هُوَ سَيِّئٌ كَانَ اسْتِحْسَانُهُ أَوْ اسْتِصْلَاحُهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ» اهـ(١).

٢- بنى يوسف أبا الخيل مقاله على «معلومة خاطئة - وما بُني على خطأ فهو خطأ - وهي كما يقول: «أنّ الإسلام حرّم الربا أوّل ما حرّمه في بيئة فقيرة وصفها إبراهيم عليه السلام بأنّها (واد غير ذي زرع، بيئة حوّلها الفقر إلى مجتمع طبقي..» إلى آخر ما ذكر، وهو يقصد مكّة شرّفها اللّه. وما ذكره خطأ من وجوه، منها:

أنّ وصف إبراهيم عليه السلام لمكّة كان قبل دعوته لها، ولو أنّ الكاتب أكمل الآية لعرف معناها الصحيح، وتتمة الآية: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

فاستجاب اللّه دعوة خليله عليه السلام، ورزقهم من الطيبات..

والوجه الثاني - وهو المهم -: أنّ الربا إنّما حُرّم تحريمًا قاطعًا في أواخر العهد المدني بعد أن بلغت دولة الإسلام كمال عزّها، وبعد أن أنزل الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

ولذا فإنّ آيات الربا هي آخر ما نزل من القرآن كما هو معلوم عند أهل العلم، فأين المجتمع الطبقي في زمن سيّد الخلق - عليه أفضل الصلاة والتسليم - ودولته، وهو الذي بُعث لإزالة مثل هذا المجتمع؟!..

أمّا قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]. فقد نزل - كما هو معلوم - في أعقاب غزوة أحد في السنة الثالثة للهجرة، قبل أن يحرّم الربا تحريمًا قاطعًا، فلا مفهوم له كما يظنّ كثير من الناس، ممن لا علم له بنصوص الشريعة، ومقاصدها وتدرجها في بعض الأحكام.

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣٤٢-٣٤٥).

ثمّ من الذي يحدد المقاصد الشرعية، هل يحددها كاتب صحفي غير متخصص، أم يحددها العلماء الراسخون في العلم؟»[١].

٣- لو سُلِّمُ لهؤلاء أنَّ الربا المنصوص عليه في القرآنِ هُوَ ما كانتِ الجاهليةُ تفعله لما سُلِّمُ لهم قصرُ التَّحريمِ عليه، بل إنَّ التحريمَ واقعٌ كذلكَ على كُلِّ ما حرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ ونصَّ عليهِ من بيوعاتِ الرِّبا[٢].

يقولُ الجصَّاص رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأبطلَ اللهُ تعالى الرِّبا الَّذي كانوا يتعاملونَ بهِ، وأبطلَ ضُروبًا أُخرى منَ البياعاتِ وسَمَّاها ربًا؛ فانتظمَ قولُه تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] تحريمَ جميعها لشمولِ الاسمِ عليها منْ طريقِ الشَّرعِ»[٣].

وقالَ القرطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ الألفُ واللام هنا للعهدِ، وهُو ما كانتِ العربُ تفعلُه كما بَيَّناه، ثُمَّ تناولَ ما حرَّمهُ رسولُ اللهِ ﷺ ونَهَى عنه منَ البيعِ الَّذي يدخُله الرِّبا، وما في معناه منَ البيوعِ المنهِيِّ عنها»[٤].

وقد جاءَ رَدٌّ حاسمٌ في أحدِ قراراتِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي في دورتهِ العاشرةِ المنعقدة في مكة المكرمةِ على مستشارٍ قانونيٍّ بمؤسسةِ النقدِ السُّعوديِّ، يُقالُ لَهُ (إبراهيم بن عبد اللّٰه الناصر)، أَلَّفَ بحثًا بعنوانِ: «موقف الشريعةِ من المصارف»، أباحَ فيه ربا القرضِ؛ كيوسف أبا الخيل، وأضرابه منَ العصرانيين، كـ(العلايلي)[٥] و(الدمنهوري)[٦]؛ بدعوى المصلحةِ العامَّة، وفيما يلي استعراضٌ لبعض ما جاءَ في الرَّدِّ بما يُناسبُ المقامَ:

---

(١) نقلًا عن: «شبكة نور الإسلام» على الشبكة العنكبوتية، في ردٍّ منشور عليها للدكتور محمد عبد العزيز المسند.

(٢) «إرسال الشُّواظ على من تتبع الشَّواذ»: (ص/ ١٧٨) لصالح الشمرانيِّ.

(٣) «أحكام القرآن»: (٢/ ١٨٤) للجصاص.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن»: (٣/ ٣٤٠) للقرطبيِّ.

(٥) و(٦) انظر: «الربا»: (١/ ١٩٧) للسعيدي.

● المجمعُ يستنكرُ بشدة هذا البحثَ:

١- لخروجهِ على الكتاب والسنةِ والإجماع[١] بإباحته ربا القرض بفائدةٍ، حيث اعتبره الباحثُ مغايرًا لربا الجاهليةِ الَّذي نزلَ بسببهِ القرآنُ.

٢- دعواه أنَّ هذه المصارفَ التي تقرضُ بفائدةٍ، مصلحةٌ يحتاجُ النَّاسُ إليها مردودٌ، بل الرِّبا مفسدةٌ، ولو صحَّ أَنَّهُ مصلحةٌ فهي مصلحةٌ ملغاةٌ بالأدِلَّةِ المحرِّمةِ للرِّبا.

. . . والمجمعُ يُناشدُ الذين يريدون الكتابةَ عنْ شريعةِ الإسلام أَنْ يتَّقوا اللهَ؛ فلا يكتبوا إلَّا عنْ بيِّنةٍ، ولا يبحثوا إلَّا عنْ بصيرةٍ، ولا يفتحوا أبوابَ الشُّبهِ، ولا ينشروا الجهالاتِ؛ لئلا يصرفوا النَّاسَ عنِ الحقِّ، ويلبسوا على المسلمين دينهم.

وقد وقَّعَ على هذا القرارِ كوكبةٌ منْ علماءِ العالمِ الإسلاميِّ، بلغ عَدَدُهم أربعةَ عشرَ عالِمًا[٢].

وهذه طريقة القوم في التعامل مع النصوص الشرعية، حيث لا يُذْعِنونَ لَهَا، ولا يرفعونَ رأسًا بِها، ومن تأمَّل بتجردٍ وإنصافٍ في المصلحة التي يقدمونها على النص، يجد أَنَّها مصلحةٌ مزعومةٌ قائمةٌ على الهوى، نابعةٌ من ضغوط الواقعِ الفاسدِ الذي يعايشونه، ويحيط بهم من كُلِّ جانب!! واللَّه المستعان.

٣- دعوى تعدد قراءات النص الواحد:

يعتقد الليبراليون أَنَّ النص الشرعي له قراءات متعددة وطرائق متنوعة لفهمه

(١) نقلَ جمعٌ مِنْ أهلِ العلمِ الإجماعَ على تحريم (ربا القرض) ومنهم: ابن المنذر، وابن قدامة، والقرطبي، وابن تيمية، وابن حجر الهيتمي، والمرداوي، والعيني. انظر: «المغني»: (٦/ ٤٣٦) لابن قدامة، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٣/ ٢٣٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٩/ ٣٣٤)، و«الزواجر»: (١/ ٤٨٣) للهيتمي، و«الإنصاف»: (٥/ ١٣١) للمرداوي، و«عمدة القارئ»: (١٢/ ٤٥) للعيني.

(٢) انظر: «إرسال الشُّواظ على من تتبع الشَّواذ»: (ص/ ١٧٩-١٨١).

والاستنباطِ منه، وكلُّها صحيحة، وهذه العقيدة من الفساد بمكان؛ لأَنَّها تفتح الباب على مصراعيه لكل مبطلٍ أَنْ يستدل على مذهبه الفاسد من النص الشرعي بدعوى (تعدد قراءات النص)، ولا ريب أَنَّ هذا أصل خطير يُسِّوغ زندقة كل متزندقٍ وكفرِ كلِّ كافرٍ، فالباطني مثلًا الذي يفسر قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾ [البقرة: ٦٧] بأَنَّها عائشة ﵂ بناءً على ذلك الأصل قوله حقٌّ، والذي يقول: إنَّها البقرة المعروفة قوله حقٌّ[1].

ويُطْلِقُ بعض الأئمةِ على هذا الأصلِ (دعوى عدم إفادة النص للعلم واليقين)[2].

والعجيب أَنَّ زنادقة عصرنا من المتكلمين الذين يسمون (مثقفين!!)، و(عصريين!!) اتكأووا على هذا الأصل لتسويغ باطلهم وتمرير انحرافهم، ولهذا زعم من زعم منهم أَنَّ القرآن يمكن أن يدل على كل مذهبٍ في الأرض.

وقد أشار إلى هذا الأصل وبيَّن فساده الإمام ابن قتيبة ﵀ حيث قال: «ثم نصير إلى عبيد اللَّه بن الحسن وقد كان ولي قضاء البصرة فتهجم من قبيح مذاهبه وشدة تناقض قوله . . . وذلك أنه كان يقول: إن القرآن يدل على الاختلاف فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب والقول بالإجبار صحيح وله أصل في الكتاب ومن قال بهذا فهو مصيب ومن قال بهذا فهو مصيب لأن الآية الواحدة ربما دلت على وجهين مختلفين واحتملت معنيين متضادين.

وسئل يومًا عن أهل القدر وأهل الإجبار فقال: كل مصيب هؤلاء قوم عظموا اللَّه وهؤلاء قوم نزهوا اللَّه.

قال: وكذلك القول في الأسماء فكل من سمَّى الزاني مؤمنًا فقد أصاب، ومن

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٥/ ٥٥١).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٦٣٣-٧٩٣) لا بن قيم الجوزية.

سماه كافرًا فقد أصاب، ومن قال: هو فاسق وليس بمؤمن ولا كافر فقد أصاب، ومن قال: هو منافق ليس بمؤمن ولا كافر فقد أصاب، ومن قال: هو كافر وليس بمشرك فقد أصاب ومن قال: هو كافر مشرك فقد أصاب لأن القرآن قد دل على كل هذه المعاني.

قال: وكذلك السنن المختلفة كالقول بالقرعة وخلافه والقول بالسعاية وخلافه وقتل المؤمن بالكافر ولا يقتل مؤمن بكافر وبأي ذلك أخذ الفقيه فهو مصيب.

قال: ولو قال قائل إن القاتل في النار كان مصيبًا، ولو قال هو في الجنة كان مصيبًا، ولو وقف فيه وأرجا أمره كان مصيبًا إذ كان إنما يريد بقوله إن اللَّه تعالى تعبده بذلك وليس عليه علم المغيب. وكان يقول في قتال علي لطلحة والزبير وقتالهما له: إن ذلك كله طاعة لله تعالى.

وفي هذا القول من التناقض والخلل ما ترى، وهو رجل من أهل الكلام والقياس وأهل النظر»[١].

وقد بَيَّنَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أصل هذا المذهب الفاسد، يرجع إلى قول السوفسطائية[٢] من الفلاسفة، ثُمَّ أَخذه عنهم طوائف من ملاحدة الصوفية[٣].

(١) «تأويل مختلف الحديث»: (١/ ١٣) لابن قتيبة.

(٢) السوفسطائية: مأخوذةٌ من السفسطة، وهي: قياس مركب من الوهميات، وهم طائفةٌ من فلاسفة اليونان ممن ينكرون الحسيات والبدهيات، ومعناها باليوناني(سوفا): اسم للعلم، و(اسطا): اسم للغلط، فسوفسطا: معناه علم الغلط، ومثَّلوا لإنكارهم الحسات بأَنَّ الأحول قد يرى الواحد اثنين، والماشي يرى القمر ذاهبًا؛ وعليه فلا يُجزم بأَنَّ أيهم يعرف حقًّا وأيهم يريد باطلًا. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون»: (٢/ ٦٦٥)، و«التعريفات للجرجاني»: (ص/ ١٥٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٢/ ٩٨).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/ ٩٨).

والفلسفة المعاصرة الحديثة أخذت في بعض تقريراتِها بِهذا المذهب الفاسد، فصحَّحُوا كُلَّ الأديان، والمذاهب الباطلة، ولم يجعلوا لنصوص القرآن والسنة منزلةً ولا حرمةً، فكلُّ شخصٍ يفهم النص بما يريد ويشتهي لا بما هو عليه في الحقيقة.

وقد أثبت هذه الحقيقة أحد المفكرين الغربيين، فقال: «لقد خَلَّف لنا التاريخ تصورين مختلفين للتأويل، فتأويل نص ما: حسب التصور الأول يعني الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، أو على الأقل الكشف عن طابعها الموضوعي، وهو ما يعني إجلاء جوهرها المستقل عن فعل التأويل، أمَّا التصور الثاني فهو على العكس من ذلك حيث يتمثل في كونِ النصوص تحتمل كل تأوِيل...»[(١)].

إذًا؛ فهو يرى أنَّ هناك مذهبين: أَمَّا الأَوَّلُ، فهو يرى الوقوف مع النص على ظاهره أيًّا كان هذا النص، وأَمَّا الثاني، فهو على نقيضه تمامًا يرى أَنَّ النص يحتمل كل تأويل يُمكن أن يخطر ببال بشر.

والمعركة التي تدور رحاها الآن بين أقطابِ الزندقة المعاصرين ومن فُتِنَ بِهم ممن يزعمون أَنَّهم مثقفون!! وبين المتمسكينَ بدينهم، والثوابت أساسها، تتمثَّلُ في هذه القضية الكبرى: النَّصِ، وهل يمكن لأَيِّ أحدٍ أَنْ يُفَسِّره بما شاء؟[(٢)].

- أقوال الليبراليين في هذا الجانب:

أ- يوسف أبا الخيل يزعم أنَّ دعوى تعدد قراءات النص الواحد قد أصَّلها علي رضي الله عنه، بينما القول بوجود قراءة واحدة للنص هو مذهب الخوارج!!؟.

يقول: «لم يقاتل الخوارج عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه من أجل مغنم

(١) «التأويل بين السميائيات والتفكيكية»: (ص/ ١١٧) لإمبرتو إيكو، ترجمة: سعيد بنكراد.

(٢) انظر: «منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثالث الهجري-رسالة علمية تحت الطبع»: (٢/ ٩١٢).

دنيوي ابتغوه عاجلًا أو أسسوا له آجلًا، ولكنهم قاتلوه وقتلوه في النهاية لأنهم ابتغوا فرض منطقهم التأويلي للقرآن الكريم عليه وعلى الصحابة الأجلاء معه، ومن يومها وعلى وقع تلك الأيديولوجية تشكلت في جذور الثقافة العربية ما يعرف بـ «ثقافة فرض الرؤية الشخصية بكافة تمظهراتها على الآخرين ولو بالقوة»، من جانبه فقد دشن علي رضي الله عنه على هامش معركته مع أولئك الخوارج ثقافة تعددية قراءة النصوص بقوله (القرآن بين دفتي المصحف لا ينطق وإنما يتكلم به الرجال) ويعني بذلك أن سياق القراءة، سواء للقرآن الكريم أو للسنة النبوية ابتغاء استنباط الأدلة منهما، إنما هو سياق مختلف متعدد المشارب، تعتمد القراءة فيه على ثقافة كل قارئ وأيديولوجيته وزمانه ومكانه، ومراميه من القراءة نفسها.

في مقابل ذلك التسامح الذي كان الإمام عليٌّ رضي الله عنه يحاول تهيئة جينات الثقافة العربية لقبوله، كانت الأيديولوجية الخوارجية تنطلق من مبدأ (ما أُريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)، وهي أيديولوجية تعتمد على قراءة حرفية للنصوص مهمِلة كافة السياقات المختلفة لها، مع اعتقاد جازم لا يتزعزع بأنها القراءة الوحيدة الصحيحة وما سواها فضلال وزيغ وتنكب عن الصراط المستقيم»[1].

ويقول أيضًا: «إنَّ أول خطوة في مكافحة العصاب الوسواسي للتعصب تكمن في تقديري في إصلاح مناهج المواد الدينية التي تقدم للناشئة في مراحل التعليم العام بما يؤدي بها إلى أن تقدم مضمونًا يعلم الطالب التفرقة بين النص الديني في ذاته المتعالية وبين قراءته البشرية، بحيث يتم (تعبئة) الذهنية الطرية الغضة بأن النص في ذاته كبنية متعالية هو واحد لا يتعدد ولا يتنسب (من النسبية) أما قراءة البشر لهذا النص فهي تتعدد وفقًا للدوافع الرغبوية للقارئ وللظروف الزمانية والمكانية والحاجات المعيشية والنوازل الجديدة التي تحيط به سواء أكان هذا

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (طمس صور الشوارع: ثقافة فرض الرؤية الخاصة على الآخرين)، نشر في (جريدة الرياض: الخميس ٥ من ذي الحجة ١٤٢٦هـ - ٥ يناير ٢٠٠٦م - العدد: (١٣٧٠٩).

القارئ فردًا أو جماعة أو مذهبًا أو طائفة»[١].

٤- رد السنة صراحة لأنَّها لا تتوافق مع العصر ومتطلباته ومستجداته:

-يقول عبد اللَّه بن بجاد العتيبي في مقالٍ له بعنوان (حتى لا يتحكم فينا الخارجون من التاريخ) -نقلًا عن موقعه على الشبكة-: «بينما نقرأ على وجه العملة الآخر لخارجين آخرين من التاريخ يناقضون هؤلاء تماما على النتيجة ويملكون نفس مفتاح الخروج ولكن بيقين معاكس، ويمثل هؤلاء بعض المتشددين من الجماعات الدينية والتي تمثل الجماعات الإسلامية المتشددة مثالهم الصارخ في مقابلة خصوم الصراع، وينطق بن لادن ومنظروه باسمهم، لقد آثر هؤلاء الخروج من التاريخ هروبا للخرافة ليثبتوا مقولاتهم التي يعوزها المنطق والواقع، وقد حدثونا عن سفياني سيخرج وقحطاني سيسوق ومهدي سيملأ الدنيا، ولذا فهم ينتظرون هذا ويسخنون العالم لذاك، ولكن طرفي العملة يلتقيان على العالم ليحرقاه في مبخرة التعالي عليه والهروب منه ويقدماه قربانا لنظرة أيديولوجية ضيّقة لا تستطيع صدورها أن تحمل أعجازها ولا تطيق مقدماتها ثقل نتائجها، الطرفان يبنيان ناطحات سحاب على بيوت عنكبوت، ويسكنان العالم مرغما في بناياتهما المهترئة» اهـ

فانظر أخي القارئ، كيف وصلتْ به الجرأة على أن يصف الأحاديث التي جاء فيها ذِكْرُ القحطاني[٢] والمهدي[٣] بأَنَّها خرافة، وقد جاءت بأسانيدَ صحيحةٍ عن

---

(١) جريدة الرياض، بتاريخ: السبت ١٨ ذي القعدة ١٤٢٧هـ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٦م - العدد: (١٤٠٤٧).

(٢) ثبت حديثه في الصحيحين، فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب المناقب، باب ذكر قحطان، ٤/ ١٥٩/رقم٦١، وكتاب الفتن، باب تغير الزمان حتى يعبد الأوثان، ٨/ ١٠٠/ رقم٩٢) ومسلم في «صحيحه» (كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، ٤/ ٢٢٣٢/ رقم٢٩١٠).

(٣) أحاديث المهدي كما حكى غير واحدٍ من أهل العلم متواترة، وتواترها تواتر معنوي لكثرة طرقها، واختلاف مخارجها وصحابتها ورواتها وألفاظها، وقد نصَّ على صحة هذه الأحاديث جمع كبير من=

المعصوم ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلَّا وحي يُوحى؟!

أمَّا ما ورد في شأن السفياني منْ أحاديثَ وخروجه في آخر الزمان، فلا يصح منها شيء سندًا، ولا يصلح للاعتماد على رواياتِها؛ لأنَّ الكثير منها موقوفات بل ومقطوعات ضعيفة الإسناد، فيها مجاهيل وضعفاء، وكذا المرفوع لا يصح منه شيء[1].

٥- تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية، وما كان غير تشريع فلا يلزم الأخذ به:

يرى كثير من الليبراليين أَنَّ السنة النبوية ليست على نمطٍ واحدٍ، فمنها ماهو تشريع يلزم الأخذ به وهو ما يسمى عندهم بِـ(السنة التشريعية)، ومنها ماهو تشريع لا يلزم الأخذ به، وهو ما يعبرون عنه بِـ(السنة غير التشريعية)، ومن تأمل في هذا التقسيم، وقلَّب فيه النظر، أدرك بجلاء أَنَّ هذا التقسيم هو -بحقٍّ وحقيقةٍ- من أخطر شبهاتِهم في هذا الميدان، وقد اعتمدوا في هذا التقسيم المحدث المبتدع على حديث (تأبير النخل)، وانطلقوا منه في ترسيخِ تلك الشبهة وتكريس بنائهم الفكري عليها.

- **ولنا أن نجمل الرد عليها في النقاط الآتية:**

أوَّلًا: تقسيم السنة إلى سنة تشريعيةٍ وأخرى غير تشريعية تقسيم باطل لا مستند عليه، والصواب الذي أجمع عليه أئمة المسلمين أَنَّ كُلَّ ما أُقِرَّ عليه رسول اللَّه ﷺ

= نقاد الحديث وأئمته، منهم: الحاكم، والذهبي، وأبو نعيم، وابن العربي المالكي، والقرطبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وغيرهم. انظر: «الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي»: (ص/ ١٥٧) للشيخ/ عبدالمحسن العباد، و«السلسلة الصحيحة»: (٤/ ٣٨، و٢/ ٣٣٦) للشيخ/ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة»: (٤/ ٣٦٩)، و«ضعيف الجامع الصغير»: (٤/ ٢٢٤) للألباني، و«إتحاف الجماعة»: (١/ ٤٩) للشيخ حمود التويجري.

من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ قبل وفاته ثُمَّ لم يُنسخ هو شرعٌ ودين يُتعبَّدُ اللَّه به، ولكن هذا الدين والتشريع يختلف حكمه، فمنه ما هو فرض عين، ومنه ما هو فرض كفايةٍ، ومنه ما هو واجبٌ، ومنه ما هو سنة مؤكدة، ومنه ما هو مندوبٌ، ومنه ما هو مباح. وكُلُّ من عمل شيئًا من ذلك بنية التقرب إلى اللَّه ﷻ يُثاب على فعله، سواءٌ كان فرضًا، أو سنة مؤكدة أو مندوبًا، أو مباحًا[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ ما قاله النبي ﷺ بعد النبوة وأُقِرَّ عليه، ولَم يُنْسخْ فهو تشريعٌ، لكن التشريع يتضمن الإيجاب، والتحريم والإباحة»[2].

وقد قال اللَّه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، وما لم يكن في ذلك اليوم دينًا فلن يكون اليوم دينًا، وحدود الشريعة حدَّدها رسول اللَّه ﷺ، وليس لأحدٍ بعده أن يحذف منها، أو يضيف إليها؛ لأَنَّ أمور الدِّين توقيفية، فاللَّه تعالى هو المشرع، والرسول ﷺ هو المبلِّغ، وما علينا إلَّا التسليم.

يقول الإمام محمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «من اللَّه ﷻ الرِّسالة، وعلى رسول اللَّه ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم»[3]. وحذف شيءٍ مِمَّا جاء به الرسول ﷺ لا يقِل خطرًا وإثمًا عن إضافة شيءٍ جديد.

ثانيًا: أَنَّ اللَّه جعل رسوله ﷺ قدوةً للمؤمنين، حيث قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

---

(١) انظر: «الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية-دراسة نقدية»: (ص/ ٢٧٠، ٢٧١) للدكتور/ مفرح القوسي، بتصرف يسير.

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٨/ ١١-١٢).

(٣) انظر: «فتح الباري»: (٢١/ ١٢١).

وهذا -بلا ريبٍ- يعم كل نواحي حياته الشريفة بلا تمييزٍ إلَّا ما خصَّه اللَّه تعالى به كتزوجه بأكثر من أربع زوجاتٍ، ووصاله في الصيام.

وأمر سبحانه بطاعة رسوله ﷺ بدون قيدٍ أو شرطٍ، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. ، وقال أيضًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال ﷺ: «**إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(١).

وعن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما أنه كان يكتب كل ما سمع من النبي ﷺ، فقالت له قريش: إنَّ رسول اللَّه ﷺ يتكلم في الغضب والرضا فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فقال له: «**اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلَّا حقًّا**»، وأومأ بإصبعيه إلى فيه(٢).

إذًا؛ فكل ما صدر عن النبي ﷺ تشريع؛ لأنه يدل على حكم شرعي، سواء في ذلك مسائل باب العبادات أو المعاملات أو العقوبات، ويدخل فيه أيضًا ما صدر عنه ﷺ من أفعالِه بمقتضى جبلته البشرية وطبيعته الإنسانية، فهذا النوع من الأفعال وإن لم يكن فيه أسوة أو قدوة ولا يتعلق به أمر باتباعه ولا نهي عن مخالفته، إلَّا أنه يدل على الإباحة، والإباحة من الأحكام الشرعية(٣)، فالمباح قسم من أقسام السنة، والسنة ليست على درجةٍ واحدةٍ من درجات الإلزام، ثم «أليس تحليل

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، الباب(٢)، ١٣/ ٢٥١/ رقم٧٢٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ، ١٥/ ص١٠٩).

(٢) أخرجه ابن عبدا لبر في «جامع بيان العلم»: (١/ ٨٥)، وأخرجه أبو داود في «سننه» (كتاب العلم، باب(في كتاب العلم)، ٣/ ٣١٨/ رقم٣٦٤٦). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ولهذا-أي الحديث المذكور-طرق أخرى عن عبد اللَّه بن عمرو يقوي بعضها بعضًا». انظر: «فتح الباري»: (١/ ٢٠٧). والحديث صحَّحه الشيخ الألباني رحمه الله في «الصحيحة»: (٤/ ٥٤و١٠٦).

(٣) انظر: «إرشاد الفحول»: (ص/ ٣٥) للشوكاني رحمه الله.

الحلال من أهم مقتضيات الإيمان؟ألا يقدح في الإيمان تحريم الحلال أو تحليل الحرام؟ ، فإذا كان الحل والجواز بمثل هذه الأهمية ، فكيف تكون السنة التي تدل على هذا الحل وهذه الإباحة سنة غير تشريعية؟!!»[١].

ثالثًا : إدراج ما جاء في السنة من مسائل باب (المعاملات)ضمن السنة غير الملزمة بحجةٍ أنها من أمور الدنيا التي نحن أعلم بها جرمٌ عظيمٌ ، ذلك أنَّ كل ما بينه الرسول ﷺ وجاءت به سنته فهو من أمور الدين التي يجب على كل مسلمٍ الالتزام بها ، ومما يؤكد ذلك أمران :

الأول : أَنَّ النبي ﷺ لم يُبيِّنْ لنا فرقًا واضحًا في سنته بين أمور الدنيا وأمور الدين ، ولو كان مثل هذا التقسيم حقيقة قائمة لأوضح لنا كيف نميز بين القسمين تمييزًا لا نقع معه في لبسٍ ؛ لأَنَّ الحاجة ماسة لمثل هذا التمييز ، فلمَّا لم نجد بيانًا عنه ﷺ مع قيام الحاجة إليه تأكدنا أن هذا التقسيم إلى سنة خاصةٍ بأمور الدين وسنة خاصةٍ بأمور الدنيا تقسيم لا وجود له . وحتى أولئك الذين وَلَّدَ وهمهم هذا التقسيم لم يستطع أحد منهم أن يقدم معيارًا صحيحًا للتمييز بين ما ظنوه سنة تشريعية وغير تشريعية .

الثاني : أَنَّ الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين والفقهاء خلال أربعة عشر قرنًا من الزمان لم يُعرف عن أحدٍ منهم أنه ردَّ سنة من سنن الرسول ﷺ بحجة أنها خاصة بأمور الدنيا ، مع تنوع أقوالهم ، وردِّ بعضهم على بعضٍ عند تعارض الأدلة[٢].

رابعًا : تصرفات الرسول ﷺ في القضاء والإمامة إنما هي تشريع يلزم العمل

---

(١) «مفهوم تجديد الدين» : (ص/ ٢٤٦) لبسطامي سعيد . وانظر : «الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية–دراسة نقدية» : (ص/ ٢٧٢-٢٧٣) .

(٢) «مفهوم تجديد الدين» : (ص/ ٢٥٢) ، وانظر : «مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور حسن الترابي» : (ص/ ٨١-٨٢) للأمين الحاج احمد .

به، وأما ما ذهب إليه الإمام القرافي من تقسيمه تصرفاته ﷺ إلى أربعة أقسام: تصرفات بوصفه رسولًا، وبوصفه مفتيًا، وبوصفه قاضيًا، وبوصفه إمامًا(رئيس دولة)، فليس فيه أدنى حجة على ما ذهب إليه الليبراليون من اعتبار تصرفاته في القسمين الأخيرين ليست من السنة التشريعية الملزمة، ذلك لأنَّ من تمعَّن فيما ذكره الإمام القرافي يتضح له أنَّ مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ من تقسيماته تلك «هو التفرقة بين الأمور الخاصة بالسلطة التنفيذية والتي لا يجوز للأفراد العاديين مباشرتها، والأمور الخاصة بالسلطة القضائية والتي لا يجوز لعام الأفراد ممارستها إلا بعد حكم قضائي وإذن، وبين الأمور التي ترك للناس الحرية في التصرف فيها دون حاجةٍ إلى إذنٍ من السلطات. فالمقصود من كلام القرافي البحث عن ذلك في تصرفات الرسول ﷺ بيانًا للاختصاصات، وتوزيعًا للسلطات، وحصرًا لما يدخل تحت اختصاص كل سلطة من سلطات الدولة[١].

ولا يفهم من كلامه بحالٍ أن تصرفات الرسول في قسمي الإمامة والقضاء ليست تشريعية، بل إنَّ صفة الرسالة وهي الوظيفة التشريعية لا تفارق الرسول حتى وهو حين يتصرف باعتباره رئيس دولة، أو حين ترفع إليه الخصومات ويقضي فيها بوصفه قاضيًا، فهو حين يقسم الغنائم، أو حين يقيم الحدود، أو حين يعلن الحرب-وكل ذلك من تصرفات الإمام (رئيس الدولة)- تشريعه في هذه الأمور تشريع لازم لكل إمام بعده وكذلك أحكامه القضائية»[٢].

خامسًا: حديث تأبير النخل الذي ينطلق منه الليبراليون في ذلك التقسيم المحدث، هو برواياته المتعددة لا يجوز الاحتجاج به على أنَّ من سنته ﷺ ما لا يُعدُّ تشريعًا ملزمًا؛ لأنه خارج محل النزاع لسببين:

---

(١) انظر: «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام»: (ص/ ٨٦، ١٠٨).

(٢) انظر: «مفهوم تجديد الدين»: (ص/ ٢٥٦-٢٥٧)، و: «الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية- دراسة نقدية»: (ص/ ٢٧٤).

أحدهما : أنَّ النبي ﷺ لم يصدر عنه في هذا الحديث أمر للقوم بترك التلقيح ، ولم يصدر منه خبر أنَّ التلقيح مفيد أو غير مفيد ، بل هو قد ظنَّ ظنًا وغلط القوم في فهم هذا الظن فتركوا التلقيح بناء عليه . ونجد هذه الحقيقة صريحة في رواية موسى بن طلحة عن أبيه قال : «مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ فَقَالَ : **مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟** فَقَالُوا : يُلَقِّحُونَهُ يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيَلْقَحُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا** قَالَ : فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ : **إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللَّهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ ﷻ**»[1] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحًا ذلك : « هُوَ ﷺ لَمَّا رَآهُمْ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ قَالَ لَهُمْ : **مَا أَرَى هَذَا يُغْنِي شَيْئًا** ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : **إِنَّمَا ظَنَنْت ظَنًّا فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللَّهِ فَلَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ**» وَقَالَ : «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ فَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**» وَهُوَ لَمْ يَنْهَهُمْ عَنْ التَّلْقِيحِ لَكِنْ هُمْ غَلِطُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّهُ نَهَاهُمْ كَمَا غَلِطَ مَنْ غَلِطَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ (الْخَيْطَ الأَبْيَضَ) و(الْخَيْطَ الأَسْوَدَ) هُوَ الْحَبْلُ الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ»[2] .

ويؤكد الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الحقيقة ، فيقول : «قال العلماء : ولم يكن هذا القول خبرًا ، وإنَّما كان ظَنًّا»[3] .

الثاني : أنَّ مسألة تلقيح النخل تُعدُّ من أمور معايش الدنيا التي لم يتعرض لها النبي ﷺ ببيان ، والتي يتعامل معها المرء بحسب خبرته ويكون هو أعلم بها ، شأنها في ذلك شان خياطة الملابس وصنع السيوف والدروع ونصب الخيام وطبخ الأطعمة . . . ، ولهذا قال ﷺ في بعض روايات الحديث : «**إذا كان شيئًا من أمر**

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله ﷺ شرعًا، ١٥/ ص١١٦-١١٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» : (١٨/ ١٢).

(٣) «صحيح مسلم» : (١٥/ ١١٦-بشرح النووي).

دنياكم فشأنكم به»، وقال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم». والنزاع إنَّما هو في المسائل التي أقرَّها النبي ﷺ أو فعلها أو صدرت فيها الأوامر والنواهي منه وأُقِرَّ عليها قبل وفاته[1].

يقول د. الشريف حاتم بن عارف العوني -وفقه الله-: «ومن هنا أدخل في الجواب عن الحديث الذي جعله بعضهم مُتّكأهُ لردّ كثير من السنن الثابتة عنه ﷺ، لا من جهة عدم صحّتها عنه ﷺ عندهم، وإنما من جهة أنها اجتهادٌ قابلٌ للصواب والخطأ. فهم قد لا يُعارضون في الثبوت، بل قد يقرّرون أن النبيّ ﷺ قد قال ذلك الحديث؛ لكنّهم يعارضون في وجوب التصديق بما تضمّنه ذلك الحديث، وفي العمل بما دلّ عليه؛ لأنه عندهم ليس من السنّة التي هي وحي.

وهذا الحديث هو حديث عائشة وأنس: أن النبيّ ﷺ مَرَّ بقوم يلقّحون، فقال: «**لو لم تفعلوا لصَلَحَ**»، فخرج شِيصًا، فمرَّ بهم فقال: «**ما لنخلكم؟!**»، قالوا: قلتَ كذا وكذا، قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**». (أخرجه مسلم: رقم **٢٣٦٣**).

وفي لفظ آخر لهذا الوجه من أوجه روايات الحديث: فقال: «**لو لم يفعلوا لصَلَحَ ذلك**»، فأمسكوا، فلم يأبُرُوا عامَّته، فصار شِيصًا. فذُكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «**إذا كان شيءٌ من أ مر دنياكم: فشأنَكم، وإذا كان شيءٌ من أمر دينكم: فإليَّ**» (أخرجه الإمام أحمد: رقم١٢٥٤٤، ٢٤٩٢٠، وابن ماجه: رقم٢٤٧٠، وابن حبان: رقم ٢٢).

ووجه دلالة هذا الحديث على ما يستدل به القومُ المشار إليهم آنفًا: أنه صريح في أنّ النبيّ ﷺ يجتهد في أمور الدنيا، وأنه ﷺ لذلك قد يخطئ، وبناءً على ذلك وضع قاعدةً عامّةً لنصوصه المتعلّقة بأمور الدنيا، وأعلمنا أنّ الأمر فيها راجع إلى تحقيق المصلحة التي يعرفها أهل الدنيا، وأنه لا يلزمنا فيها اتِّباع أمره ﷺ، وذلك عندما قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، وقال: «**إذا كان شيءٌ من أمر دنياكم**:

(١) انظر: «مفهوم تجديد الدين»: (ص/ ٢٤٧، ٢٤٩).

فشأنكم، وإذا كان شيءٌ من أمر دينكم: فإليَّ».

هذا الحديث هو عمدة فئامٍ كبيرٍ ممّن ردّوا عامّةَ السنة أو قدْرًا منها، وجعلوه أصلًا ما أكثر ما يلهجون به في مقالاتهم وبحوثهم، وكأنّه أصل الأصول، وأصحُّ منقول!!

وأوّل ما يؤخذ على هؤلاء هو هذا الاعتماد المبالغ فيه وفي دلالته، حيث جعلوا هذا الحديث الوحيد أساسًا ترجع النصوص إليه؛ وكأنّه هو المُحْكَمُ الذي تؤول إليه كل نصوص القرآن والسنة التي تقدّم قطرةٌ من بحرها، وغرفةٌ من نهرها!! وهذا خطأٌ منهجيّ، لا من جهة أنه نصٌّ واحد مقابل عشرات ... بل مئات النصوص، بل من جهة أنّهم لم يُمعنوا النظر في ألفاظ الرّواية، لينظروا هل هي دالةٌ على ما يريدون، أم لا تدل؟ وهذا الخطأ كان سيكون مقبولًا، لو لم يكن هذا الاستدلال يخالف جميع تلك النصوص. أمَا وقد خالفها، فكان هذا يوجب عليهم عميق النظر والدراسة.

وقبل الدخول إلى مناقشتهم في انتقائيَّتهم لأحد ألفاظ الرواية؛ لأنها هي الرواية التي يؤيّد لفظُها مُرادَهم، أودّ مُبَاحَثَتَهم في أصل استدلالهم باللفظ الذي أوردوه واستدلّوا به:

فأقول لهم: ما المراد بأمر الدنيا الذي تجعلونه ممّا لا يرُجع فيه إلى السنَّة؟ حيث إنه يدخل في أمر الدنيا كلّ ما لا يدخل في أمر العقائد والعبادات المحضة: كالمعاملات: من بيع وشراء، ونكاح وطلاق، وآداب للحديث واللباس والطعام والشراب وعموم الأخلاق ... وغير ذلك. فإن قالوا: المقصود جميعُ ما ذُكر، لدخوله تحت دلالة قوله (أمر الدنيا)، كان هذا القول منهم دليلًا على سقوط فهمهم وبطلانه؛ لأنه خالف قطعيّات الكتاب والسنة الدالة على وجوب طاعة النبيّ ﷺ فيما ذُكر من أمور المعاملات والآداب والأخلاق، وخالف أيضًا إجماعَ العلماء: فهذه كتب الفقه على جميع المذاهب وكتب العلم لدى جميع

أهل العلم: حفيلةٌ بنصوص السنة في ذلك، عظيمةُ العناية بالاهتداء بنورها، مستضيئةٌ بهدايتها. وإن قالوا: بل بعض ذلك دون بعض، كأحاديث الطبّ. قلنا: وما دليل هذا التخصيص؟ ثم إن الحديث الذي تحتجّون به ليس في الطب، بل النصّ الذي تعتمدونه ظاهره العموم (أمر الدنيا). فالتخصيص بلا دليل، دليلٌ على بطلان ذلك القيل.

وبذلك نخلص أن هذا الفهم باطلٌ من أساسه؛ فلا عُمومُهُ مقبول، ولا خُصوصُه بالذي يُساعدهُ الدليل؛ بل بُطلان طرفيه أوضحُ مِنْ أن يحتاجَ إلى شيءٍ من التطويل.

وهذا يكفي لانعقاد القلوب على خلاف هذا الفهم، وعلى أن نعلم علم اليقين أن معارضة النصوص القاطعة في الكتاب والسنة بهذا الفهم السقيم لهذا الحديث غير قويم.

فإن قيل: فما الفهم الصحيح لهذا الحديث؟

قيل: هو أن تجمع طرق الحديث، وتنظر في ألفاظه أوّلًا:

فقد روى هذا الحديث طلحةُ بن عُبيد اللَّه ﷺ، قال: مررتُ مع رسول اللَّه ﷺ بقوم على رؤوس النخل، فقال: «**ما يصنع هؤلاء؟**» فقالوا: يُلقّحونه: يجعلون الذكرَ في الأنثى فيلقح، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ما أظن يُغْني ذلك شيئًا**»، قال: فأُخبِروا بذلك، فتركوه. فأُخبر رسول اللَّه ﷺ بذلك، فقال: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننتُ ظنًّا، فلا تؤاخذوني بالظنّ. ولكن إذا حدثتكم عن اللَّه شيئًا، فخذوا به. فإني لن أكذب على اللَّه ﷻ**» (أخرجه مسلم: رقم ٢٣٦١).

ورواه رافع بن خَديج، فقال: قدم نبيُّ اللَّه ﷺ المدينة، وهم يَأْبُرُون النخل (يقول: يُلَقِّحُون النخل)، فقال: «**ما تصنعون؟**» قالوا: كُنَّا نصنعه، قال: «**لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا**»، فتركوه، فَنَفَضَتْ (أو نقصت)، قال: فذكروا ذلك له؛ فقال: «**إنما أنا بشر، فإذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من**

رأي، **فإنما أنا بشر**». قال عكرمة بن عمار (أحد رواة الحديث): أو نحو هذا. (أخرجه مسلم: رقم ٢٣٦٢، وابن حبان رقم ٢٣).

● **وسنقف مع هذين اللفظين عدة وقفات:**

أوّلًا: جاء التصريح في كلا اللفظين من النبيّ ﷺ أنه لم ينههم عن تلقيح النخل إلا بناءً على الاجتهاد، ووضّح لهم ﷺ ابتداءً أنه لا يقول ما يقوله في ذلك اعتمادًا على خبر السماء، بل اعتمادًا على ظنّه واجتهاده. فقد قال في رواية طلحة رضي الله عنه: «**ما أظن يغني ذلك شيئًا**»، وقال في رواية رافع رضي الله عنه: «**لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا**»، ومن المعلوم أنه لو كان ما قاله في شأن تلقيح النخل وحيًا لما قال: «أظن» ولا «لعلكم»، فهذان اللفظان قاطعان لمن سمعهما منه ﷺ أنه لا يُخبر عن وحي السماء، وإنما يُخبر عن اجتهاده.

وهذا التنبيه يوجب علينا التفريق بين نصٍّ نبويٍّ صريح بأنه اجتهادٌ غير مجزوم به، مثل هذا النص، ونصٍّ آخر صدر منه ﷺ على وجه القطع وعدم الشك، فهذا حقٌّ مطلقًا، إلا أن يُصوّبه النبي ﷺ بما يُوحَى إليه من قرآن أو سنّة.

ثانيًا: أن الخطأ في هذا الحديث قد وقع من الصحابة الذين تركوا تلقيح النَّخل؛ لأنهم حملوا ظنّ النبيّ ﷺ على عدم احتمال الخطأ، وكأنه وحي، فقدّموا ظنّه ﷺ على ما علموه يقينًا من ضرورة تلقيح النخل!!

قال المناوي في (فيض القدير): «قوله: «**إنما أنا بشر**» يعني: أُخطئ وأُصيب فيما لا يتعلّق بالدين؛ لأن الإنسان محلُّ السهو والنسيان، ومراده بالرأي: في أمور الدنيا، على ما عليه جمعٌ. لكنّ بعض الكاملين قال: أراد به الظنّ؛ لأن ما صدر عنه برأيه واجتهاده وأُقِرَّ عليه حُجَّةُ الإسلام مطلقًا».

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء الكاملون، هو الذي يدلّ عليه لفظ الحديث وسياقُه، فاحرص أن تكون من الكاملين!! فإنك إن نظرت في لفظ الحديث بروايتيه السابقتين، تجد أنه ﷺ أخبرهم بظنّه المصرَّح بأنه ظنّ، ثم لمّا أخذوا بظنّه قال

لهم: «إنما ظننتُ ظنًّا، فلا تؤاخذوني بالظنّ»، أي ما دمتُ قد صَرّحتُ لكم بأني أظنّ فلا مؤاخذةَ عليّ، ثم إنه ﷺ جعل الذي يُقابل الظن: ما أخبر به عن اللَّه تعالى، فقال: «ولكن إذا حدثكم عن اللَّه شيئًا فخذوا به». إذن فليس هناك إلا ظنٌّ أو وحيٌ، والظنّ هو ما صرَّح بكونه ظنًّا، والوحي ما قطع به وأُقرّ عليه؛ لأنه ﷺ لا يُقَرّ على خطأ.

ويشهد لذلك أيضًا اللفظ الآخر، فإنه ﷺ قال: «إنما أنا بشر، فإذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي، فإنما أنا بشر»، فتنبّه أنه قابَلَ بين الدين والرأي (أي: الاجتهاد الظنّي)، ولم يُقابل بين الدين والدنيا. والمعنى: أنّ السنّة التي من الدين (أي من الوحي) هي التي لم تكن باجتهاد، وليست هي التي تكون في أمور الدنيا مطلقًا. فسياق الحديث دلّ الصحابة على الطريقة التي يفرّقون بها بين سنة الدين والرأي (الاجتهاد)، ولم يأت في الحديث ما يفرّقون به بينهما؛ إلا تصريحُه بأنه قال ما قال عن ظنّ واجتهاد. فالحديث جاء للتفريق بين النصّ الذي يُصَرَّح فيه بأنه ظنّ، والنصّ الآخر القاطع.

أما ما اجتهد فيه النبي ﷺ وأخبر به جازمًا، ثم صَوّبه الوحي بعد ذلك؛ فهذا وَجْهٌ آخر للتفريق بين سنة الوحي والاجتهاد منه ﷺ الذي ليس بوحي، بأن يُقال في هذا الوجه: إنّ ما أُقر عليه النبيّ ﷺ فهو وحي، وما صُوّبَ فقد عرفنا بالتصويب أنه ما قاله قبله ليس وحيًا.

وقد سبق أنَّ ما اجتهد فيه النبيّ ﷺ وصَوّبه له الوحي لا يختصُّ بأمور الدنيا، فقد اجتهد النبيّ في أمور الدين أيضًا وصَوّب الوحي له اجتهاده. فإن كان مجرّد تصويب الوحي لاجتهاده ﷺ في أمور الدنيا سببًا لاعتقاد أنها ليست وحيًا، فيلزم أن يكون تصويب الوحي لاجتهاده ﷺ في أمور الدين سببًا لاعتقاد أنها ليست وحيًا أيضًا!! وهذا ما لا يقوله إلا غُلاة أهل الضلال؛ لأنه يخالف قطعيات الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين وعوامّهم.

وبذلك نخلص أن الشرع المحفوظ ونصوصه المصونة قد جعلا لنا وسيلتين للتمييز بين: سنة الوحي التي لا تحتمل إلا الصدق وتوجب العلم أو العلم والعمل، وسنة الاجتهاد التي تحتمل الصواب والخطأ.

وهاتان الوسيلتان هما:

(١) ما صرّح النبيّ ﷺ فيه بأنه يقوله عن ظنّ واجتهاد.

(٢) وما لم يُقرّه عليه الوحي، فصوّبه له. وما سوى ذلك وحيٌ مطلقًا، سواءٌ أكان في أمور الدين أو أمور الدنيا.

ولذلك لمّا سُئل شيخ الإسلام ابن تيميّة: «ما حدُّ الحديث النبوي؟ أهو ما قاله في عُمُره؟ أم بعد البعثة؟ أو تشريعًا؟»، أجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فكل ما قاله بعد النبوّة وأُقرّ عليه ولم يُنسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمّن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دلّ عليه من منافع الطبّ... (إلى أن قال:) والمقصود: أن جميع أقواله يُستفاد منها الشرع، وهو ﷺ لمّا رآهم يلقّحون النخل قال لهم: «ما أرى هذا يُغني شيئًا»، ثم قال لهم: (إنما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن. ولكن إذا حدّثتكم عن اللَّه فلن أكذب على الله)، وقال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم، فما كان من أمر دينكم فإليّ)، وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنّهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن الخيط الأبيض والخيط الأسود هو الحبل الأبيض والأسود». انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثالثًا: قوله ﷺ في اللفظ الذي يحتجّ به المخالفون: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، لم يأت مبتورًا بلا قصّة، ولا كان هو اللفظ الوحيد الذي جاء به هذا الخبر، والروايات الصحيحة يفسّر بعضها بعضًا، بل هي أولى ما يُفسَّر به الحديث.

فالنبيّ ﷺ عندما قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، إنما قاله لما صَرّح لهم بالظنّ والاجتهاد، وما دام هذا هو سياق الخبر، فالمعنى على هذا السياق: إذا أخبرتكم بالظنّ وكان عندكم يقينٌ بخلافه مما تعلمونه من أمور دنياكم، فقدّموا يقينكم بالأمر

الدنيوي على ظنّي فيه .

ومن ثَمَّ: لم يكن قوله ﷺ: «أنتم أعلم بأمر دينكم» قاعدةً عامّةً في أمور الدنيا، ولا يصحّ أن يُتصَوَّر هذا في عموم العقلاء والحكماء أصلًا، فضلًا عن النبيّ ﷺ. فإنه مما لاشك فيه أن النبيّ ﷺ كان له من العقل والحكمة ما يجعله باجتهاده أقدرَ على تسيير كثير من أمور الدنيا في السياسة العامة وترتيب أمر الدولة وإصلاح المجتمع وغير ذلك بما لا يصل إليه أعلمُ أهل الدنيا علمًا بها. فكيف يصح تصوّرُ فَهْمِ المخالفين، من أن قوله ﷺ: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» قاعدةٌ عامّةٌ في كل أمور الدنيا؟!! هلّا أنزلوا النبيّ ﷺ منزلة عامة العقلاء الذين لا بدّ أن يكون للواحد منهم من اليقين في أمور الدنيا اليقينيّاتُ الكثيرة!! إذن فيلزمهم أن لا يقولوا: إن ذلك النصّ قاعدةٌ عامّة، بل عليهم أن يقولوا: إن المقصود به بعض أمور الدنيا لا كلّها، أو بعض أخباره ﷺ عن أمور الدنيا لا كل أخباره ﷺ عنها. ثم لابُدّ بعد هذا التبعيض أن يبيّنوا كيفيّة تمييز هذا النوع من ذاك، وإلا أدّى عدم التمييز إلى إبطال الكل، وما هذا في السوء إلا كالذي هربنا منه، من إنزال النبيّ ﷺ دون منزلة بقية العقلاء؛ لأن القولين أدّيا إلى ردِّ كل أخباره ﷺ في أمور الدنيا، وكأنّ النبيّ ﷺ عندما قال لهم: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» على هذا الفَهْم السقيم يُشرّع لهم مخالفته في كل أمور الدنيا، وكأنه يقول لهم: لا تطيعوني في أمور دنياكم أبدًا، إنما الطاعة في الدين فقط!!! وما أقبح هذا من فهم!! وما أسوأ أثره على الدين والدنيا!!!

ونحن نعلم أن هناك فرقًا بين أحكامه ﷺ في حوادث خاصّة، مما لا عموم لها، كحكمه بين الخصوم للقضاء، مما يُعبّر عنه العلماء بأنه حادثة عين لا عموم لها، فهناك فرقٌ بين هذه وبين إطلاقاته العامّة التي لا علاقة لها بفرد ولا اختصاص لها بأحد، وإن كان بعضُها قد جاء لسبب، إذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وهذه الأحكام الخاصّة التي لا عموم فيها (كحكمه ﷺ على سبيل القضاء والإمامة والسياسة) هي التي ربما عَبّر عنها العلماء بأمور الدنيا، التي لا يلزم أن تكون بوحي، بل التي قد يحكم النبيّ ﷺ فيها بحكم ولا يُصَوَّب ويكون مخالفًا للواقع. لأنّ الخطأ في هذه الأمور لا يؤدّي إلى خطأ في التصوّر للأمة كلها إلى قيام الساعة، ولا يَفْهَمُ الناسُ منه أنه حكمٌ يتعدَّى إلى غير من حُكم له أو عليه، ولا يَؤُولُ إلى خلل في بلاغ الدين.

ولذلك عَلّق القاضي عياض على حديث التأبير بقوله: «وقول النبيّ ﷺ ها هنا للأنصار في النخل ليس على وجه الخبر الذي يدخله الصدق والكذب، فَيُنَزَّهُ النبيُّ ﷺ عن الخُلْف فيه، وإنما كان على طريق الرأي منه، ولذلك قال لهم: «**إنما ظننت ظنًا، وأنتم أعلم بأمر دنياكم**» (قال القاضي:) وحكمُ الأنبياء وآراؤهم في حكم أمور الدنيا حكمُ غيرهم، من اعتقاد بعض الأمور على خلاف ما هي عليه، ولا وُصِمَ عليهم في ذلك، إذ هِمَمُهُم متعلّقةٌ بالآخرة والملأ الأعلى وأوامِرِ الشريعةِ ونواهيها، وأمرُ الدنيا يُضادُّها».

فانظر كيف جعل سبب عدم عَدِّ ما وقع منه ﷺ في هذا الخبر خُلْفًا للواقع هو أنه رأيٌ وظنٌّ واجتهادٌ، ولم يجعل السبب أنه من أمور الدنيا. ولذلك لمّا ساوى بين الأنبياء وغيرهم في أحكام الدنيا ينبغي أن يُحْمَل قوله على أحد أمرين: إمّا على مساواة ظنّهم واجتهادهم في احتماله الخطأ لظنّ غيرهم في مطلق هذا الاحتمال، وهو الذي يشهد له فاتحة كلامه. وإمّا أن يُحمل على حوادث الأعيان التي لا عموم لها، فاجتهادهم فيها غير معصوم.. لا ابتداءً ولا انتهاءً.

وكيف يُفهم كلام القاضي عياض على خلاف ذلك، وقد نقلنا آنفًا كلامًا له يقطع بأنه لا يخالفه، والذي قال في خاتمته متحدثًا عن أقواله ﷺ في أمور الدنيا: «وأنه ﷺ معصومٌ من الخُلْف، هذا فيما طريقُه الخبر المحض، مما يدخله الصدق والكذب».

فالجمعُ بين قوليه يُبَيِّنُ مُرادَهُ بوضوح، خاصة مع تنبيهه رَحِمَهُ اللَّهُ أن كلامَ النبيّ ﷺ في تأبير النخل لم يكن خبرًا أصلًا، وإنما كان ظنًّا؛ لأن الخبر هو الذي يحتمل التصديق والتكذيب، وأمّا الظن فلا يحتملهما، وإن كان يحتمل التخطيء والتصويب. وهذا هو الفرق بين: القول الجازم وهو الخبر المحض، فلا يصح اعتقادُ خُلْفِهِ؛ لأنّ الخُلْفَ فيه يدل على التكذيب. وأمّا الظنّ والاجتهاد فاعتقادُ الخُلْفِ فيه لا يدل إلا على اعتقاد الخطأ، فلم يكن فيه معارضة لمقام النبوّة.

رابعًا: في هذا الحديث (حديث تأبير النخل) حجّةٌ قويّةٌ على المخالفِين، من جهة إظهار الفهم الذي كان مستقرًّا في قلوب الصحابة ﷺ عن سنة النبيّ ﷺ، ولو كانت في أمرٍ من أمور الدنيا. فإنهم ﷺ ما إن سمعوا بإرشاده في ترك التأبير، حتى سارعوا بتركه دون مراجعة، وهُمْ أهل النخل العارفون بضرورة تأبير النخل لإصلاحه. فقدّموا ما فهموا أنه جزمٌ منه ﷺ، فَرجَّحُوهُ على يقينهم؛ لأن اليقين المتلقَّى عن الوحي أقوى من أي يقين سواه؛ فإن اللَّه قادرٌ على تبديل السُّنَن، والسنن لا تخالف أمر اللَّه تعالى.

ثم إن النبيّ ﷺ لم يخطئهم في اتباعهم لأمره، ولو كان من أمور الدنيا، بل خطّأهم في عملهم بظنّه الذي صرّح لهم فيه أنه مجرّد ظنّ: «**إني إنما ظننت ظنًّا، فلا تؤاخذوني بالظن**». وقد تقدّم بيان هذا، أنّ خطأهم في اتّباعهم الظنّ مع معارضته ليقينهم، لا في اتّباعهم له في أمر من أمور الدنيا.

فالصحابةُ ﷺ قد بلغ تعظيمهم لأمر النبيّ ﷺ في أمر الدنيا والدين، أنهم قدّموا ظنونه ﷺ على يقينيَّاتهم!! ما أبعد هذا ممّن أراد أن يقدّم ظنون نفسه على يقينيَّاته ﷺ!!! وهي كل خبر جازم أقرّه اللَّه تعالى عليه، سواء أكان في دين أو دنيا.

... وهذا الذي كان عليه الصحابة من طاعة النبيّ ﷺ في كل أمر، سواء في الدين أو الدنيا، أكثر من أن يحتاج إلى انتزاع دليل عليه، أو أن نَنْصَب في تسويد صفحاتٍ فيه.

وما زال علماء الملّة كذلك، وهذه مصنّفاتهم من الموطأ للإمام مالك (ت١٧٩هـ)، إلى المسانيد والمصنّفات، إلى كتب الصحاح والسنن كلّها لا تفرّق بين أحاديث النبي ﷺ في أمور الدنيا عن أمور الدين، مَنْ كان يبوّب يبوّب بما يدل عليه لفظها، ومن كان لا يبوّب يوردها بالسياق الذي يورد فيه غيرها من السنن، فلا أمور الدنيا عندهم بدون أمور الدين في وجوب التثبت لها والتحرّي في شأنها، ولا تجنّبوا العناية بتدوينها وكتابتها، بل هي أحاديثُ النبيّ ﷺ، كلُّها عندهم سواء. بل نصّوا على التساهل في أحاديث الترغيب والترهيب والفضائل، ولا نصّوا على التساهل في أحاديث الطِّبّ مثلًا»[1].

✍ ونختم الكلام في هذا الحديث بكلامٍ نفيسٍ للشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يقول:

«وهذا الحديث مما طنطن به مُلحدو مصر، وصنائع أوربة فيها من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلًا يحجون به أهل السنة وأنصارها، وخُدَّام الشريعة وحُماتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئًا من السنة وأن ينكروا شريعةً من شرائع الإسلام في المعاملات وشؤون الاجتماع وغيرها يزعمون أَنَّ هذه من شؤون الدنيا، يتمسكون برواية أنس»: أنتم أعلم بأمر دنياكم" واللَّه يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالألوهية، ولا بالرسالة، ولا يصدقون القرآن، في قرارة نفوسهم، ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهرًا، ويؤمن قلبه فيما يُخيل إليه، لا عن ثقة وطمأنينة، ولكن تقليدًا وخشية، فإذا ما جد الجد، وتعارضت الشريعة، الكتاب والسنة، مع ما درسوا في مصر أو أوربة، لم يترددوا في المفاضلة، ولم يحجموا عن الاختيار، فَضَّلُوا ما أخذوه عن سادتهم، واختاروا ما أشربته قلوبهم! ثم ينسبون نفوسهم بعد ذلك، أو ينسبهم الناس إلى الإسلام!! والحديث

(١) في دراسة علمية له بعنوان: «السُّنَّةُ وَحْيٌ مِن رَّبِّ العَالَمِين فِيْ أُمُوْرِ الدُّنْيَا وَالدِّيْنِ [٢/ ٢]»، منشورة في (موقع الإسلام اليوم)، الثلاثاء ١٨ شعبان ١٤٢٧- الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦.

واضح صريح، لا يعارض نصًا، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنة في كل شأن؛ لأنَّ رسول اللَّه لا ينطق عن الهوى، فكل ما جاء عنه فهو تشريع، ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]، وإنما كان في قصة تلقيح النخل أن قال لهم: «ما أظن ذلك يغني شيئًا» فهو لم يأمر ولم يَنْهَ، ولم يُخبِرْ عن اللَّه، ولم يسن في ذلك سنة، حتى يُتوسع في هذا المعنى إلى ما يهدم به أصول التشريع، بل ظَنَّ، ثُمَّ اعتذر عن ظنه، قال: «**فلا تؤاخذوني بالظن**» فأين مما يرمي إليه أولئك؟ هدانا اللَّه وإياهم سواء السبيل»[١].

-أقوال الليبراليين في هذا الجانب:

يقول يوسف أبا الخيل: «هكذا ينظم ابن المقفع[٢] العلاقة بين الشأن المدني والديني بتحديد مجال وحدود كلٍ منهما مما يؤدي إلى فك الإشكال بينهما بشكل سليم، ومن الواضح أنه يقصد بكلمه هذا أن كل ما من شأنه تنظيم العلاقة بين الإنسان وبين ربه (العبادات المفروضة عليه مثلًا) فهو خاص به لا يجوز لأحد أن يتدخل فيها ما لم يكن في تنظيمها مصلحة ظاهرة للمجتمع كالحج مثلًا، أما ما شأنه المعاملات على اختلاف أنواعها سواء منها ما يختص بعلاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض (السياسة الداخلية) أو سواء ما يتعلق منها بعلاقة الدولة بغيرها من الدول (السياسة الخارجية) فهي أمور مدنية صرفة متروك أمر تدبيرها وفق الصالح العام والمصلحة الوطنية للحاكم أو الحكومة بشكل عام . . . هذا التكييف الرائع لمسألة ظلت شائكة وعصية الفهم على الفكر العربي إلى اليوم يتفق في تقديري مع ما أرشد الرسول ﷺ صحابته إليه لفك مثل هذا الإشكال عندما يعترضهم في

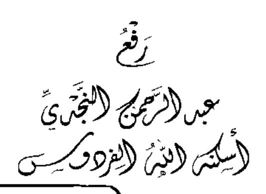
(١) «مسند الإمام أحمد»: (٢/ ٣٦٤-٣٦٥-الهامش)، تحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) أرأيت أخي القارئ كيف أنَّ القومَ ينطلقون في تقريرِ باطلهم منْ نظرياتِ أُناسٍ مشبوهين متهمين بالزندقة؟!
وَصَدَقَ منْ قال: إنَّ الطُّيورَ على أشكالها تقع.

حياتهم، ففي مسند الإمام أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك رضي اللّه عنه أنه قال: (سمع رسول اللّه ﷺ أصواتًا فقال ما هذا؟ قالوا يلقحون النخل فقال لو تركوه فلم يلقحوه لصلح، فتركوه فلم يلقحوه فخرج شيصًا، فقال النبي ﷺ ما لكم؟ قالوا تركوه لِما قلت، فقال رسول اللّه ﷺ إذا كان شيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم به، أمَّا ما كان من أمر دينكم فإليَّ)، إذًا أمر الدين يُرجع فيه إلى ما شرعه ﷺ وهو كما رأينا يتحقق عمليًا -وفقًا لنظرية ابن المقفع- في أمر الفرائض والحدود وجميع العبادات التي يجعلها العبد جسرًا لعلاقته مع خالقه ﷻ، أما ما كان من أمر الدنيا، أو من الشأن المدني كما في اللغة المعاصرة فيُرجع فيه إلى المصلحة الراجحة التي يقررها الإمام أو الحكومة التي تنطلق في تأطيرها وتكييفها بما يتفق والصالح العام الذي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان، وليس من العقل ولا من الشرع أن يترك أمر تقريره لآحاد الناس أو جمعهم اتكاءً على تقرير ما إذا كان فيه ثمة مخالفة أم لا، فالتشريع النظامي أو القانوني له من قبل الدولة معناه اكتسابه صفة الإلزام بطاعته والالتزام بمحدداته»[1].

* * *

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (العلاقة بين الديني والمدني عند ابن المقفع)، نشر في (جريدة الرياض) بتاريخ: الخميس ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ - ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥م-العدد: (١٣٦٣٩).



المعلم الثاني: موقفهم من قضايا العقيدة وأصول الدين الكبرى

١- موقفهم من قضايا التوحيد والإيمان:

موقفُ الليبراليين من قضايا التوحيد والإيمان موقف في غاية القبح والشَّناعةِ، حيثُ يلوحُ في مقالاتِهم التهوين والتقليل من شأن قضايا التوحيد، بل وصلَ الأمرَ لبعضهم إلى درجةِ الاستخفافِ والسخريةِ بِهذا الأصل العظيمِ الَّذِي قامتْ منْ أجلهِ السَّمواتُ والأرض.

كَما أَنَّهم حَرَّفوا مفهوم الإيمان، وأخرجوه عن مدلوه الشرعي الذي جاء واضحًا بَيِّنًا في نصوص الوحيين، كذلكَ فإنَّكَ تلحظ في كتابات بعضهم النزعة الإلحادية المادية كقولهم: إنَّ الطبيعة هي التي تعطي، والطبيعة هي التي تمنح!!.

-أقوال الليبراليين في هذا الجانب:

أ-يرى محمد المحمود أَنَّ تطبيق التوحيد على أرض الواقع من المنظور السلفي يقارب الهوس الأيديولوجي، حيث يقول: «إنَّ السلفية التقليدية المتغلغلة في أعماق وعينا الاجتماعي والثقافي، تزعم أنَّ(التوحيد)هو مرتكز خطابها، وأنها -كخطاب أيديولوجي نشط-تسعى للقضاء على مظاهر التوثن، أيًّا كانت تمظهراتها في المجتمع، وهذا الزعم يكاد -إبَّان محاولة موضعته في الواقع- يقارب درجة الهوس الإيديولوجي، أو يتم من خلاله ممارسة سلوك النفي(المفاصلة) للآخر الإسلامي في الداخل والخارج، تحت وعاء التمذهب والافتراق»[1].

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ١٧) لمحمد بن علي المحمود، في مقالٍ له بعنوان (التقليد والتوثين)، وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ١ /٩/ ٢٠٠٥م.

كما يقول: «ربما كان من قدر المرأة لدينا، أن تواجه أكثر من سور منيع، يحول بينها وبين الحصول على أقل القليل من حقوقها الفطرية، تلك الحقوق التي منحتها إياها الطبيعة ابتداء»(١).

وها هو المحمود يضعَ لَنَا تفسيرًا غريبًا عجيباً لمعنى الإيمان ومدلوله بعيدًا عن المعنى الشرعي المنصوص عليه، حيث يجعل الإيمان مرتبطًا بالإنسان والعلم المادي، قائمًا عليهما كما هو الشأن في عصر التنوير الأوربي، يقول: «لم ينهض التنوير الأوروبي المجيد، الذي أخرج الإنسانية من ظلمات الجهل والتخلف والانحطاط، إلى نور العلم والتقدم والمدنية الإنسانية، إلا على إيمان راسخ وعميق بهذا الإنسان، إيمان متفائل، يتكئ على فعاليات عقلية، ومعطيات تجريبية من عالم الوقائع المادية، ولكنه - قبل ذلك وبعده - يكاد يكون عقيدة كلية، تستولي على مشاعر أولئك الفلاسفة العظام، في عصر النهضة الأوروبي.

ويقول في نفس السياق: «. . . وإذا كان هذا الإيمان هو الروح العام، الذي سرى في خلايا الإنسان الأوروبي آنذاك، ومكنه من انجاز الوعد الحضاري، فإن وجود بعض الأصوات التي تشكك بالإنسان - بخيريته وبقدرته - لم تكن لتوقف مسيرة الإنسان المؤمن. كانت تلك الأصوات لا تعبر عن المكنون العام، ومن ثم، لم تعرقل المسيرة. ومن تأمل هذا التشكيك، وجد أنه يتصاعد في أوقات الأزمات، وخاصة الحروب التي تضع الإنسانية على حافة الهاوية. لكنها سرعان ما تتراجع أو تخفت أو تقل درجة تأثيرها عندما تتعافى المسيرة، وتنهض من كبوتها.

ويبقى التاريخ شاهدًا وحكمًا عدلًا على أن الإيمان بالإنسان هو المنتصر دائمًا. والديمومة هنا لا تعني عدم وجود فترات الانكسار والتراجع، بل إن وجود

---

(١) في مقالٍ له بعنوان(المرأة . . من الإيديولوجيا إلى الإنسان)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الخميس ٢٤ المحرم ١٤٢٧هـ - ٢٣ فبراير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٥٨).

هذه الفترات الاستثنائية في تعثرها المتشكك، والتي تستطيع المسيرة تجاوزها، هودليل على حقيقة الانتصار الإنساني»

ويقول: «درجة الإيمان بالعلم الذي يصنع المعجزات للإنسان، كانت قبل قرنين أقوى مما هي عليه الآن في وعي الطلائع المثقفة. كانت الحالة الأوروبية نموذجية في وعي تلك الطلائع، بحيث تستحق الاحتذاء والتماهي. لكن، كان النفس القومي والإسلامي لهذا الوعي التقدمي بالمرصاد، بل كانت الإسلاموية - فيما بعد - كارثة على هذا الاتجاه التقدمي الصاعد»[1].

ب- يقول ابن بجاد العتيبي -تعليقًا على حديث جبريل ﷺ-: «ولنأخذ أمثلة على الزيادات التي أدخلها المتصارعون على النصّ ليبرّروا بها رغباتهم وأهدافهم، فمن ذلك أننا نجد الحديث السابق يقول: (أن تشهد أن لا إله إلا الله)، غير أنّ المتصارعين لم يجدوا هذه العبارة كافية بالنسبة لهم للحكم بالإيمان والإسلام، بل رأوا أنه يجب أن تتم تجزئتها إلى جزءين كحدٍ أدنى: الجزء الأول (لا إله) والجزء الثاني (إلا الله)، ثم تأتي مرحلة الشحن التأويلي ومرحلة التعبئة التفسيرية، فيكون الجزء الأول: (لا إله) المقصود به هو «الكفر بالطاغوت» ونفي جميع «الأديان» و«التأويلات» الأخرى، ويضاف لذلك تكفير المخالفين وقتالهم والبراءة منهم، ثم يأتي دور الجزء الثاني: (إلا الله) لتتم تعبئتها كالتالي: أي لا معبود بحقٍّ إلا اللَّه، أو لا موجود إلا اللَّه، أو غيرها من التفسيرات المشحونة والملغومة التي اختلفت باختلاف المدارس والفرق والمذاهب والطوائف، وعلى هذا فقس.

وإذا كان هذا جزءا من التشويه الأيديولوجي لأهم مبدأٍ في الإسلام (الشهادتين) فما بالك بما دون ذلك من عقائد وشعائر، من روحانياتٍ

---

(١) في مقال له بعنوان: (المستقبل لهذا الإنسان)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الخميس ١٦ صفر ١٤٢٧هـ - ١٦ مارس ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٧٩).

وسلوكيات، من عبادات ومعاملات!»[١].

جـ- يقول يوسف أبا الخيل: «أما موقف الإسلام من اليهود، فمن المعلوم أن النبي ﷺ اعتبرهم، عندما انتقل إلى المدينة، من ضمن رعايا دولته، وذلك بأن آخى بينهم وبين المسلمين من خلال عقد صحيفة المدينة التي ضمنت لهم حقوقهم بالمساواة مع المسلمين. وفوق ذلك أشارت إليهم الصحيفة بلقب ديني محبب إليهم (يهود) ولم تعتبرهم الصحيفة كفارًا رغم بقائهم على دينهم. إلا أن الأمر اختلف عندما انبرت طوائف منهم لحرب الإسلام ومظاهرة مشركي قريش عليه وإخفائهم حقيقة الإسلام ونبيه اللذين يجدونهما مكتوبين عندهم في التوراة، حيث نزل قرآن المدينة بتكفير المعتدين منهم فقط، من جنس قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

أما من لم يحارب الإسلام، سواءً من الكتابيين الموحدين أو من أتباع العقائد الأخرى، فلم يرمهم الإسلام بالكفر على الرغم من بقائهم على دينهم، بل اعتبرهم من ضمن الفرق الناجية»[٢].

لعلي أكتفي في هذا المقام بنقل تعقيبِ وردٍّ اثنين من كبار علماء البلد على هذين المقالين:

١- فتوى العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك -يحفظه الله-:

«الحمد لله. فإن من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن رسالة محمد ﷺ

---

(١) في مقال له بعنوان: «إسلام النص وإسلام الصراع»، جريدة الرياض: الاثنين ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٨هـ(حسب الرؤية)- ٧ يناير ٢٠٠٨م - العدد: (١٤٤٤١).

(٢) في مقال له بعنوان: «الآخر في ميزان الإسلام »، جريدة الرياض: الأحد ٦ ذي الحجة ١٤٢٨هـ - ١٦ديسمبر ٢٠٠٧م - العدد. ١٤٤١٩

عامةٌ للبشرية كلها، بل للثقلين الجنِّ والإنسِ. فمن لم يقرَّ بعموم رسالته فما شهد أن محمدًا رسول اللَّه، مثل من يقول: إنه رسولٌ إلى العرب، أو إلى غير اليهود والنصارى. ومقتضى عموم رسالته أنه يجب على جميع البشر الإيمان به واتباعه. سواءٌ في ذلك الكتابيون اليهود والنصارى، أو الأميون وهم سائر الأمم. قال -تعالى-: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال -تعالى-: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وفي الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصةً، وبعثت إلى الناس عامةً**». وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**والذي نفس محمدٍ بيده، لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمة؛ يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ. ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلتُ به إلا كان من أصحاب النار**».

ومن هذا الأصل أخذ العلماء أن من نواقض الإسلام اعتقادَ أن أحدًا يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فمن زعم أن اليهود والنصارى أو غيرهم أو طائفةً منهم لا يجب عليهم الإيمان بمحمدٍ ﷺ، ولا يجب عليهم اتباعه، فهو كافرٌ وإن شهد ألا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه.

وبهذا يتبين أن (من زعمَ أنه لا يكفرُ من الخارجين عن الإسلام الذي بعث اللَّه به محمدًا ﷺ، إلا من حاربه)، أو زعم (أن شهادة ألا إله إلا اللَّه لا تقتضي الكفر بما يعبد من دون اللَّه، والبراءة منه ومن عابديه، ولا تقتضي نفيَ كلِّ دينٍ غير دين الإسلام مما يتضمن عدم تكفير اليهود والنصارى وسائر المشركين) فإنه يكون قد وقع في ناقضٍ من نواقض الإسلام. فيجب أن يحاكم ليرجع عن ذلك. فإن تابَ ورجع، وإلا وجب قتله مرتدًا عن دين الإسلام، فلا يغسَّل ولا يكفَّن، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون. فنعوذُ باللَّه من الخذلان وعمى القلوب، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

وإن من المؤسف المخزي نشر مقالاتٍ تتضمن هذا النوع من الكفر في بعض صحف هذه البلاد المملكة العربية السعودية؛ بلاد الحرمين. فيجب على ولاة الأمور محاسبة هذه الصحف على نشر مثل هذا الباطل الذي يشوِّهُ سمعة هذه البلاد وصورتها الغالية. وليعلم الجميع أنه يشترك في إثم هذه المقالات الكفرية كل من له أثرٌ في نشرها وترويجها من خلال الصحف وغيرها، كرؤساء التحرير فمن دونهم كلٌّ بحسبه. فليتقوا اللَّه وليقدروا مسؤوليتهم ومقامهم بين يدي اللَّه. نسأل اللَّه أن يهديَ الجميع إلى صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وصلى اللَّه على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين»(١).

٢- رَدُّ الشيخ العلامة صالح الفوزان على مقال (إسلام النص وإسلام الصراع):

تجرأ كاتب في جريدة الرياض الصادرة يوم الاثنين ٢٩ ذي الحجة العدد ١٤٤٤١ فكتب تحت عنوان: (إسلام النص وإسلام الصراع) متناولًا أعظم ثوابت الإسلام كلمة لا إله إلا اللَّه كلمة الإخلاص كلمة التقوى، العروة الوثقى يحاول إبطال مدلولها الذي هو إفراد اللَّه تعالى بالعبادة وترك عبادة ما سواه، تلك الكلمة العظيمة التي بعث اللَّه بها رسله فقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

قال هذا الكاتب عن أهل التوحيد (إنهم جزءوا لا إله إلا اللَّه جزئين الجزء الأول: (لا إله) والجزء الثاني (إلا الله) فيكون الجزء الأول: (لا إله) المقصود به هو الكفر بالطاغوت ونفي جميع الأديان والتأويلات الأخرى ويضاف إلى ذلك تكفير المخالفين وقتالهم والبراءة منهم ثم يأتي دور الجزء الثاني: (إلا اللَّه) لتتم

(١) نقلًا عن موقع(الشيخ البراك)، و(شبكة نور الإسلام).

تعبئتها كالتالي: أي لا معبود بحق إلا اللّه أو لا موجود إلا اللّه أو غيرها من التفسيرات المشحونة - كذا قال - والملغومة التي اختلفت باختلاف المدارس والفرق والمذاهب والطوائف وعلى هذا فقس وإذا كان هذا جزء من التشويه الأيدلوجي لأهم مبدأ في الإسلام فما بالك بما دون ذلك).

أقول: هكذا يريد هذا الكاتب أن يبطل مدلول لا إله إلا اللّه الذي هو الكفر بالطاغوت والإيمان باللّه كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] والمدلول الذي وضحه اللّه تعالى بقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٣﴾ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُو آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٣-٣٧] وقال عن الكفار: ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ۖ﴾ [ص: ٤-٦] وقال سبحانه عن البراءة من المشركين فيما ذكره عن إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] وقال عن محمد ﷺ: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩] وقال سبحانه عن المسلمين: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ﴾ [الروم: ٣١-٣٢] وقال تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ۚ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٣٩-٤٠] وقال سبحانه عن المخالفين لهذا الدين: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ﴾ [المائدة: ٧٣] وأمر بقتالهم فقال سبحانه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ١٩٣] وأمر بالبراء منهم فقال سبحانه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكل هذا يبطله الكاتب، ويعتبره تشويها بجرة قلم - ولما خاف الكاتب من غيرة أهل التوحيد على عقيدتهم التي مزقها بقلمه شر ممزق قال: (من الطبيعي أن يثير هذا الطرح سدنة القديم وحراس السائد وجنود المألوف وأن يجلبوا بخيلهم ورجلهم عليه وعلى طارحيه لأنه يزعزع المكتسبات الكثيرة التي يتمتعون بها وينزع مخالب السلطة التي يتولون بها على الناس ويكسر سيوفهم المصلتة على رقاب العباد).

وأقول له: أبشر بسوئك فلن يسكت المسلمون عن الدفاع عن عقيدتهم التي هي أعز شيء لديهم وستبوء بالفشل - إن شاء اللّه وما أنت إلا كما قيل:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فهذا دين اللّه الذي بعث به رسله من أولهم إلى آخرهم وتكفل بنصرته فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

ثم قال الكاتب: (سيكون على حاملي شعلة التغيير والمتشبثين بأمل التطوير أن يتحملوا لأْواء المتشددين وأن يستوعبوا ردة فعل المتسربلين بالتراث البشري والملقين على أكتافه رداء القداسة حتى يصلوا بشعلتهم غايتها ويجعلوا أملهم واقعًا معيشًا على الأرض) وصف أهل الحق بالتشدد بما فيهم الأنبياء.

وأقول له: قد قال من مضى قبلك: ﴿ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾ [ص: ٦] وما وصفته بأنه تراث بشري هو وحي منزل من اللّه قد سماه من قبلك: (أساطير الأولين) فلم يستطيعوا صده والوقوف بوجهه واللّه تعالى يقول: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

نسأل اللّه أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويخذل أعداءه إنه سميع مجيب. وصلى اللّه على نبينا محمد وآله وصحبه»[1].

---

(١) في مقال له بعنوان: «كفوا عدوانكم على الإسلام»، المصدر: (موقع فضيلة الشيخ صالح الفوزان)- الأربعاء ١ محرم ١٤٢٩هـ الموافق ٠٩/ ٠١/ ٢٠٠٨م.

٢- موقفهم من قضايا الولاء والبراء والحكم بما أنزل الله:

يتضح من خلالِ كتابات الليبراليين التحريف والتبديل والتشويه لهذه القضايا العقدية.

-أقوال الليبراليين في هذا الجانب:

أ-يقول مشاري الذايدي: «التصور الحقيقي للولاء والبراء أن يكون مربوطًا بمصلحة الأمة ومصلحة الدولة ومصلحة المجتمع..

تركي الدخيل [مقاطعًا]: من يحدد مصلحة..؟

مشاري الذايدي [متابعًا]: لحظة شوية، لا يجوز أن تكون مربوطة بمصلحة جماعة معينة وأيدولوجية معينة»(١).

ب-يقول منصور النقيدان: «فنحن بحاجةٍ إلى إسلام متصالح مع الآخر، إسلام لا يعرف الكراهية للآخرين من أجل معتقداتهم أو توجهاتهم»(٢).

وقال في إحدى الإجابات: «نحن نحتاج إلى إسلام كإسلام الجيل الثالث اليوم من أبناء المسلمين في فرنسا»(٣).

ج- المحمود، ولنتأَمَّلْ هذا المقطع مَن الحوارِ:

الدخيل: «ما هي مظاهر في تقديرك التغلغل الأيديولوجي الإرهابي في مظاهر.. في تيار التشدد الديني وعندنا تقصد عندنا في السعودية.

محمد المحمود: مظاهرها؟

تركي الدخيل: إي.

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(٢) موقع النقيدان بالشكبة العنكبوتية.

(٣) المصدر السابق.

«الآن لو تقرأ ما يكتبه منظري الحركة الإرهابية، أو يعني هم يسمونهم مشرعين لهم لو تقرأ ماذا.. أو بماذا أو ما هي المحددات التي يتكؤون عليها لوجدنا أنها محددات موجودة عندنا متغلغلة في نسيجنا الاجتماعي هم فقط..

تركي الدخيل: زي إيش ممكن تكلمنا علشان ما نصير نتكلم بنظرية ما تصير واضحة، أنا مش واضحة لي وأعتقد وأظن أن كثير من المشاهدين مش واضحة لهم؟

محمد المحمود: مثلًا مثل مسألة الولاء والبراء كمثال مثلًا، هذه تطرح لا شك أنها تطرح وتدرس حتى في كلياتنا الشرعية وفي..

تركي الدخيل: أنت ضد مسألة الولاء والبراء؟

محمد المحمود: لا، لست ضدها وطبعًا لست ضدها من حيث مفهومها العام باعتبار أن كل عقيدة تقوم على نوع من المفاصلة ومن التحيّز لمجموعاتها ولمفرداتها حتى العقائدية الأصلية.

تركي الدخيل: طيب إذن أين تحفظك على الولاء والبراء؟

محمد المحمود: لأ، هو في مسألة العداء والكره والبغض، هم الآن يدرس على أنه كره وبغض في اللَّه»[1].

د-أمَّا يوسف أبا الخيل، فيرى أنَّ الأخوة ينبغي أن تبنى على أساس الإنسانية لا على أساس الدين والمعتقد، ولا ريب أنَّ هذا هو دين الماسونية الخبيث، وليس دين الإسلام الذي أنزله اللَّه -جلَّ وعلا- على نبيه الكريم ﷺ، يقول: «الإنسانية بآفاقها الرحبة الواسعة والطائفية بأفقها الضيق المنعزل ضدان لا يلتقيان، الأولى منهما تتعامل مع الإنسان انطلاقًا من قيمته المطلقة باعتباره

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ: الأحد: ٦ربيع الأول ١٤٢٨ هـ، ٢٥ مارس ٢٠٠٧م.

ابنًا لآدم بعيدًا عن أية تصنيفات فئوية مكتسبة أو ملتصقة بالإنسان قسرًا، أما الثانية فلا تجد بدًا لكي تتمكن من التموضع

. . . الصراع بين هذين الضدين إنما هو صراع بين التقدم والتخلف، أو هو صراع بين الإنسانية واللاإنسانية، وإن شئت فقل هو صراع في مجمله بين الحياة والموت، لأن الفرد المتكور حول حمى الطائفية لن يكون على بينة من أمر قيمته في مجتمعه ما لم يحدد علاقته بأخيه المصنف في فئة أدنى وفق فواصل ثابتة صخرية لا تزعزعها أخاديد الزمن ولا مراكمات التعليم الذي يظل مشدودًا بطبيعته إلى أفقه الثقافي الذي انطلق منه أصلًا.

ومن ثم فهو لا يتردد عن أن يعمل كل ما في وسعه من أجل إعادة تلك المسافات الفئوية إلى نقاطها الفاصلة متى ما رأى أنها استبيحت، حتى ولو كلفه ذلك العبث بحياة من يعتقد أنهم حاموا حول حماها التي يتحصن داخلها في كهوف ظلام الطائفية البغيضة. . . . (إلى أن قال): . . . وهكذا طور القرآن آلية جديدة لتشكيل العلاقات الاجتماعية قوامها النظر إلى الإنسان بصفته الآدمية فقط» اهـ[1].

ويقول أيضًا: «يمثل رمي الجمرات في أيام الحج مغزى حنفيًا كبيرًا مؤداه التصدي لمحاولات الشيطان إغواء الإنسان بصده عن ذكر اللَّه وملء قلبه بالشحناء والبغضاء والحسد وتمني السوء لأخيه في الإنسانية، وملئه بدلًا من ذلك بالحب والسكينة وتمثل القيم الإنسانية بكل معانيها وما يترتب عليها من استحقاقات تجاه الآخر، هذا الآخر الذي يربطه بأخيه رباط الإنسانية المقدس قبل أي رباط هوياني آخر»[2].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان(الإنسانية والطائفية: صراع الأضداد)، نُشر في (جريدة الرياض: الأحد ٢٠ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٩ فبراير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٥٤).

(٢) في مقالٍ له بعنوان(رمي الجمرات: المغزى الرمزي لمحاربة الشيطان)، نُشرَ في (جريدة الرياض: السبت ١٤ من ذي الحجة ١٤٢٦هـ - ١٤ يناير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧١٨).

ويوسف أبا الخيل له فلسفة منحرفة للولاء والبراء، حيث يقول: «... مفهوم الولاء والبراء من هذه الزاوية يشير إلى موالاة الموالي المسالم الجانح للسلم والبراءة من المعتدي أيًا كانت نحلته ومذهبه وديانته، ومن غير المعقول لكل من استقرأ نصوص الشريعة ومقاصديتها أن يتصور مفهومًا ينادي بالولاء للمعتدي لأنه فقط يتمظهر أو ينطق بالإسلام وبنفس الوقت البراءة وما سيترتب عليها من استحقاقات أخرى من غير المسلم ولو كان مسالمًا بارًا مؤديًا لشروط العلاقة السلمية مع المسلمين، هذا مفهوم مغلوط ومشين تُنزه عنه الشرائع السماوية فضلًا عن الإسلام وهو خاتم الديانات، لأنه تعدٍ صريح على عدل اللّٰه تعالى بين خلقه، ولا يمكن أن تستقيم علاقة سلمية تعاونية مؤدية لخير الإنسانية ما دمنا نتصور أن علاقة الولاء والبراء مبنية على الولاء للمسلم ولو كان من جنس «الحجاج بن يوسف أو صدام حسين» والبراءة من غير المسلم ولوكان على شاكلة داعيي السلام والإنسانية «المهاتما غاندي ونلسون مانديلا»[1].

ولم يقف يوسف أبا الخيل عند حدِّ ذلكَ الانحراف الخطير في قضية الولاء والبراء، بل تعدى ذلك إلى القولِ بأنَّ عقيدة الولاء والبراء التي طبَّقها النبي ﷺ في المجتمع المدني قامتْ على أساسِ الوطن والبلد الواحد بغض النظر عن ملة الشخص وانتمائه الديني، يقول: «كان يمكن فض الاشتباك بين هذه الولاءات لو تم الاعتراف من البداية بمدنية الولاء الهوياني واعتبار الهوية الدينية التي تم تدشينها مع الانقلاب الأموي مجرد مرحلة على طريق تطور الفكر السياسي الإسلامي، كما كان عليه الأمر في التجربة الأوروبية القروسطية، كان يمكن مثلًا تفعيل مواد عقد الصحيفة[2] الذي عقده الرسول ﷺ بين كافة سكان المدينة من يهود

(١) في مقال له بعنوان (فلسفة الولاء والبراء في الإسلام)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الثلاثاء ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٤٦).

(٢) حكمَ جمعٌ من الباحثين على مرويات هذه الصحيفة وأسانيدها بأنها ضعيفةٌ لا تصح، ومنْ ثَمَّ لا ينبغي الاحتجاج بها، وعلى فرضِ ثبوتِ صحتها فإنه ليس فيها تقريرٌ أو تأصيلٌ البتة لعقيدةِ الولاء والبراء على=

ومسلمين والذي ينص على الدفاع عن المدينة وحمايتها(هوية مدنية) كجامع هوياني لسكانها، مقابل فردية الهوية الدينية، لقد كان ذلك العقد بمثابة عقدٍ اجتماعي صرف يجعل العقيدة وما يترتب عليها من ممارسة شعائرية اختيارًا شخصيًّا، بينما يجمع كافة السكان حول شأن مدني يمكن له مع شيء من التفعيل أن يوحد بينهم على أساس قيم مشتركة من التآخي والتعاضد والتعاون والاعتراف العقائدي المتبادل»[1].

هـ-ويقول عبد اللَّه بن بجاد العتيبي في مقالٍ له بعنوان: «أفكار العنف والبيئة التي تخلقه»: «إن أفكارًا كالولاء والبراء والحاكمية، وجاهلية المجتمعات المسلمة والعزلة الشعورية والغربة وغيرها من الأفكار التي تشكل عمودًا فقريًا يقف به الإرهاب والعنف على قدميه هي أفكار بعيدة الجذور وكثيرة التشعب في الخطاب الديني السائد لدينا، وأي محاولة لجعل الخطأ في فهم هذه الأفكار وتطبيقها وليس فيها ذاتها لا يمكن أن يكون حلًا بل سيكون تكريسًا لها، وآلية الولاء والبراء تحديدًا كانت على مدار التاريخ الإسلامي الإيدولوجيا التي تتبناها

= أساس الوطنِ أو البلد الواحد، وإنَّما غاية ما فيها -كما ذكَرَ بعض العلماء-التطبيق العملي لأخلاقِ البرِ والعدلِ مع اليهودِ غيرِ المحاربين، وهذا داخل في دائرة المعاملة بالحسنى وليس له علاقة بالولاء والبراء، كما نصَّ على ذلكَ القرآن العظيم: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]، أمَّا ما جاء في بنود الصحيفة عن الصلح مع اليهود بغير الجزية فهو منسوخ بآية الجزية: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وكان ذلك في سنة تسع، ومن المعروف أنَّ سورة التوبة من أواخر ما نزل على رسول اللَّه ﷺ. انظر: «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية»: (ص/ ٣٠٦-٣١٨) للدكتور: مهدي رزق اللَّه، و«بيان الحقيقة في الحكم على الوثيقة(وثيقة المدينة)»: (ص/ ٣٣، و٣٨-٣٩) للأستاذ/ ضيدان اليامي، و«المجتمع المدني»: (ص/ ١١١) للدكتور: أكرم العمري.

(١) في مقالٍ له بعنوان: (إشكالية الولاءات المزدوجة)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأحد ١٨ ربيع الأول ١٤٢٧هـ - ١٦ أبريل ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٨١٠).

الفرق الخارجة عن القانون العام والمعبرة بعنف عن سخطها على السلطة كالخوارج والشيعة، وذلك في مقابل السلطة تلك التي تتبنى بدورها أيديولوجية الطاعة والجبر لتقابل بها تلك الفرق، وحين يصبح الولاء والبراء المصنوع تاريخيًا أساسًا في خطاب ديني ما فإنه بالتأكيد سيجعله يأكل نفسه وأبناءه ومجتمعه لأنه يقوم أساسًا على اختزال المشهد المجتمعي المتنوع في طيفين اثنين، ويختزل بالتالي المواقف منهما في موالاة تامة او عداوة تامة، في غفلة تامة عن مدى التداخل في المجتمع الإنساني نفسه الذي يلزم منه ضرورة التداخل في المواقف المتخذة تجاه كل جزء منه»[١].

● **تعليق:**

كلام ابن بجاد السابق، فيه زلل عظيم، وانحراف رهيب، مع ما فيه من التحريف والتزوير، وهذا يتضح فيما يلي:

١- أنَّ في كلامه دعوةً سافرة لإلغاء عقيدة الولاء والبراء، فليس سبب التطرف والغلو من منظاره المنحرف ناجمًا عن الفهم الخاطئ لقضايا الولاء والبراء من أولئك الغلاة المنحرفين، بل السبب الرئيس في ذلك يتمثل في عقيدة الولاء والبراء نفسها!!!.

٢- أنَّه نسب عقيدة الولاء والبراء لبعض الفرق المنحرفة كالخوارج والشيعة من أجل تنفير الناس عنها -عياذًا بالله-، والحق أَنَّ الخوارج والرافضة لهم فهم خاص لقضية الولاء والبراء يُخالفون به أهل السنة والجماعة، ففرقة الخوارج مثلًا لا تُوالي إلَّا من يدين بنحلتها القائمة على تكفير مرتكب الذنوب وخاصة الكبائر[٢]، والرافضة تقول: لا ولاء إلَّا ببراء: أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ

---

(١) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

(٢) «التنبيه والرد»: (ص/ ٥٣) للملطي.

من أبي بكر وعمر[١] رضي الله عنهما.

ولئن كانت فرقتا الخوارج والروافض قد انحرفتا في عقيدة الولاء والبراء، فلا يعني هذا أبدًا أن نلغي هذه العقيدة من أصلها وأساسها، بل الواجب -حينئذٍ- أن نرد عليهم فهمهم المنحرف، وأنْ نفهم هذه العقيدة، كما فهمها أصحاب النبي ﷺ.

إنَّ هذه العقيدة المباركة دلَّت عليها نصوص الكتاب والسنة، بحيث صارت أصلًا من أصول الاعتقاد، وتاريخ الأنبياء الزَّاهر -عليهم الصلاة والسلام- عبر جهادهم الطويل مع أممهم يشهد بهذه الحقيقة كما هي الشمس في رائعة النهار، فهاهو الخليل إبراهيم عليه السلام يُعادي قومه ويتبرأ منهم، بسبب كفرهم وانحرافهم عن الصراط المستقيم، ويعلن ذلك بكل صراحةٍ ووضوح، ويأبى عليه السلام أن يلتقي معهم تحت مظلة الحب والود حتى يؤمنوا بالله وحده، وقد جعل الله عز وجل هذا الموقف الإيماني الباهر لإبراهيم عليه السلام أسوةً للأمم من بعده، وبخاصةٍ الأمة الإسلامية، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

يقول شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير الآية: «قد كانت لكم أُسوة حسنة في إبراهيم والذين معه في هذه الأمور التي ذكرناها من مباينة الكفار ومعاداتهم، وترك موالاتهم . . . يقول تعالى ذكره: فكذلك أنتم أيها المؤمنون بالله، فتبرّءوا من أعداء الله من المشركين به ولا تتخذوا منهم أولياء حتى يؤمنوا بالله وحده ويتبرّءوا عن عبادة ما سواه وأظهروا لهم العداوة والبغضاء»[٢].

يتضح مِمَّا تقدم أَنَّ مفهوم الولاء والبراء عند أهل السنة لا ينطلق من أهواءٍ ثائرة ولا من حظوظٍ نفسيةٍ -كما هو الشأن عند أهل البدع والأهواء-، بل يقوم على

(١) «شرح الطحاوية»: (ص/ ٥٣٢).
(٢) «تفسير الطبري»: (٢٨/ ٦٢).

أساس الدِّين والعقيدة الصحيحة، فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته ونصرته ولو كان أبعد الأبعدين، ومن كان كافرًا وجبت معادته والبراءة منه ولو كان أقرب الأقربين.

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحيث إنَّ الولاء والبراء تابعان للحب والبغض، فإنَّ أصل الإيمان أن تحب في اللَّه أنبياءه وأتباعهم، وتبغض في اللَّه أعداءه وأعداء رسله»[1]. فملخص العبارة: ما ذنب من يحب من أحبه اللَّه ويبغض من أبغضه الله؟

ومِمَّا ينبغي التنبيه عليه هاهنا أَنَّ هذا الأصلَ العقدي العظيم لا يعني بحالٍ أنْ نظلم الكافرينَ، أو نتعدى على حقوقهم المقررة في الشريعة الإسلامية، كحرمة دماء أهل الذمة والمعاهدين، وحرمة أموالهم وأعراضهم وكرامتهم، والرفق واللطف في معاملتهم، فهذا كُلُّه يدخل في دائرة المعاملة بالحسنى، ولا علاقة له بالولاء للكافرين، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

يقول شيخ المفسرين ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ **بعد أن ساق أقوالٍ مختلفة في تفسير الآية-**: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عُنِي بذلك: لا ينهاكم اللَّه عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، من جميع أصناف الملل والأديان أن تبرُّوهم وتصلوهم، وتقسطوا إليهم، إن اللَّه جَلَّ عمّ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ جميع من كان ذلك صفته، فلم يخصصْ به بعضًا دون بعض، ولا معنى لقول من قال: ذلك منسوخ، لأن برّ المؤمن من أهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة نسب، أو ممن لا قرابة بينه وبينه ولا نسب غير محرّم ولا منهيّ عنه إذا لم يكن في ذلك دلالة له، أو لأهل الحرب على عورة لأهل الإسلام، أو تقوية لهم بكُراع أو سلاح. قد بين صحة ما قلنا في ذلك، الخبر الذي ذكرناه عن ابن الزبير في قصة أسماء وأمها»[2].

---

(١) «الفتاوى السعدية»: (١/ ٩٨).
(٢) «تفسير الطبري»: (٢٨/ ٦٦).

«وفي تفسير آيات الأحكام للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبحث هام يتعلق بهذا الصدد نسوقه أيضًا بنصه لأهميته: «قال: «قال اللَّه ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ الآية. قال: يقال: واللَّه أعلم إن بعض المسلمين تأثر من صلة المشركين أحسب ذلك لما نزل فرض جهادهم وقطع الولاية بينه وبينهم ونزل ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، فلما خافوا أن تكون المودة الصلة بالمال أنزل ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩]، وكانت الصلة بالمال والبر والإقساط ولين الكلام والمراسلة بحكم اللَّه غير ما نهوا عنه من الولاية لمن نهوا عن ولايته مع المظاهرة على المسلمين، وذلك لأنه أباح بر من لم يظاهر عليهم من المشركين والإقساط إليهم ولم يحرم ذلك إلى من لم يظاهر عليهم بل ذكر الذين ظاهروا عليهم فنهاهم عن ولايتهم إذ كان الولاية غير البر والإقساط، وكان النَّبي ﷺ فادى بعض أسارى بدر، وقد كان أبو عزة الجمحي ممَّن منَّ عليه، وقد كان معروفًا بعداوته، والتأليب عليه بنفسه ولسانه، ومنَّ بعد بدر على ثمامة بن أثال، وكان معروفًا بعداوته، وأمر بقتله ثم منّ عليه بعد أسره وأسلم ثمامة وحبس الميرة عن أهل مكة فسألوا رسول اللَّه ﷺ أن يأذن له أن يميرهم فأذن له فمارهم. ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨] والأسرى يكونون ممن حاد اللَّه ورسوله»[(١)].

يقول ابن حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اَلْبِرُّ وَالصِّلَة وَالْإِحْسَان لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحَابُب وَالتَّوَادُد اَلْمَنْهِيَّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] اَلْآيَة فَإِنَّهَا عَامَّةٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ»[(٢)].

---

(١) «أضواء البيان»: (١٥٤، ١٥٥) للشنقيطي، بتصرف يسير.

(٢) «فتح الباري»: (٥/ ٢٣٣).

فهذه هي ثقافة التسامح والرحمة التي نادى بها الإسلام قبل أربعة عشرة قرنًا من الزمان، وهي الوسطية بين تحريف الغالين وتمييع الليبراليين.

• **ثناؤهم وتبجيلهم لأهل الضَّلال والزيغ:**

ويدخلُ في دائرة انحرافهم في عقيدة الولاء والبراء: الثناء والمدح لأرباب الضلال والانحراف، سواء أكان ذلك على مستوى الأديان والمذاهبِ الأرضية المعاصرة كالشيوعيين والزنادقة والفلاسفة أو على مستوى الفرق الضالة المبتدعة كالمعتزلة والجهمية، والترويج لما يحملونه من أفكارٍ ومعتقدات.

- **أقوال الليبراليين في هذا الجانب:**

أ- **يقول جودت سعيد:** «والشعور بالأناقة-المدنية-قد يكون في صورةِ انتصارٍ عسكري، أو عدالة اجتماعية، كما في الثورة البلشفية، أو في صورة حقوق إنسان، كما في الثورة البلشفية. . .»[1].

• **تعليق:**

لنا مع كلام جودت سعيد في مدحه للثورة البلشفية الشيوعية الوقفات الآتية:

١- إنَّهُ لمن عجائب الأمور أن يتناسى جودت المآسي التي تركتها الشيوعية في العالم؟! فقد حرمت الإنسان من حريته ومن حقه في أن يجني ثمرة عقله، وحقه في السعي والابتكار، وأرادت ان تساوي قسرًا بين الناس.

٢- لماذا يتناسى جودت أن الشيوعية قد حاربت الأديان والقيم والأخلاق العليا، وسحقت كل المعارضين، وعاش ملايين المسلمين مضطهدين، أو منفيين إلى سيبريا؟! ولماذا يتناسى جودت سعيد أن المسلمين كانوا في ظل الشيوعية الملحدة الآثمة يحتفظون ببعض نسخ القرآن في الأبنية والدهاليز لينقلوها إلى

(١) «فقدان التوازن الاجتماعي»: (ص/ ٢٧) لجودت سعيد.

أبنائهم بعيدًا عن أعين السلطات الكافرة[١].

أبعد هذا كله هل ثَمَّ مجال لأحدٍ كائنًا من كان أن يرى العدالة الاجتماعية تتمثل في الثورة البلشفية الحمراء؟!

ب- وهاهو خالص جلبي يُشيدُ بالزِّنديق (محمود محمد طه)[٢]، ويَكيلُ لهُ الثَّناءَ العاطرَ، ويتباكى على إعدامه منْ قبلِ الحكومة السودانية في عهد الرئيس محمد جعفر النميري، يقول: «وفي عام ١٩٧١م أُعدم «محمود طه» في السودان بيد الطغمة العسكرية بتهمة الردة، وكان الرجل مجددًا، ولم يكفر ولم يرتد، ولكنَّها السلطة التي لا تتحمل النقد والمعارضة»[٣].

ج- أَمّا محمد بن علي المحمود، فقد أثنى على رموز التنوير من الفلاسفة، والتنويريين، حيث يقول: «بينما كان فيلسوف التنوير الأكبر (فولتير)[٤] على فراش الموت حضر إليه رجل الدين الكهنوتي، يطالبه بالاعتراف؛ ليحقق له الغفران، وبما أن فيلسوف التنوير قضى عمره الطويل في العمل في فضح الدجل الكنسي،

---

(١) انظر: «المدرسة العصرانية في نزعتها المادية»: (ص/ ٩٧).

(٢) قُتِل هذا الرجل مُرتدًا، وقد صدرت في حقه فتوى في هذا الصدد أفتت بها المجامع الفقهية، وصادقت عليها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأنَّه أَدَّعى النُّبُوَّة، ولمعرفة المزيد حول أفكار هذا الرجل، والتَّبصر في شخصيته، انظر المصادر الآتية:
- موقف الجمهوريين من السنة النبوية) لشوقي شبير.
-الردة ومحاكمة محمود محمد طه) للمكاشفي طه الكباشي.

(٣) مجلة الشرق الأوسط، العدد(٨٣٢٤)في ١٢/ ٩/ ٢٠٠١م.

(٤) فولتير هو كغيره من فلاسفة التنوير ممن يعدون من دهاقنة الماسونية ورموزها الكبار، وقد كان من دعاة الإلحاد؛ حيث حارب النبوة والوحي، وآمن بإله غير الذي جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام، ومن خزاياه العظام التي تستوجب مقت اللَّه وغضبه أنه-لعنه الله- أصدر تمثيلية أسماها: «محمد والتعصب» سبَّ فيها النبي الكريم محمدًا ﷺ سَبًّا شديدًا، وأهدى هذه التمثيلية القبيحة إلى البابا(بنوا الرابع عشر). انظر: «الموسوعة الفلسفية»: ٣٤٩، و«معجم الفلاسفة»: (ص/ ٤٣٤)، و«أعلام وأقزام»: (٢/ ٤٠٩-٤١٠)، د. سيد حسين العفاني.

وتعرية الاستغلال الكهنوتي، فقد رفض هذا الإجراء الذي لو قبله لكان تضحية فضائحية، بمسيرة عمره التنويري المليء بالصراع مع عالم الخرافة»[١].

ويقول: «رحلة البحث عن الإنسان، من خلال البحث عن العقل المتمكن وإمكاناته، ومن خلال التمحور الحقوقي حول حريته المسلوبة، ومن خلال البحث عن سبل انعتاقه من أسْر ماضيه، ووضعه على عتبات المستقبل، كانت ملحمة من أروع الملاحم في تاريخ البشرية. تلك الرحلة التي بدأت بوادرها الخافتة منذ القرن الثالث عشر الميلادي، وظهرت جلية في المنجزات النظرية التي تعكس الوعي، كما عند لوثر، وسبينوزا، وديكارت.. الخ، إلى راسل، وهيدجر، وفوكو، وريكور، ودريدا.. الخ، مرورًا بكانت، وهيجل، وروسو، وفولتير»[٢].

ويقول: «لم ينهض التنوير الأوروبي المجيد، الذي أخرج الإنسانية من ظلمات الجهل والتخلف والانحطاط، إلى نور العلم والتقدم والمدنية الإنسانية إلا على إيمان راسخ وعميق بهذا الإنسان، إيمان متفائل، يتكئ على فعاليات عقلية، ومعطيات تجريبية من عالم الوقائع المادية، ولكنه - قبل ذلك وبعده - يكاد يكون عقيدة كلية، تستولي على مشاعر أولئك الفلاسفة العظام، في عصر النهضة الأوروبي»[٣]. ويقول مشجعًا لنشر ثقافة رواد التنوير: «إنَّ كثيرًا من كتب رواد التنوير العربي منذ الطهطاوي وإلى آخر كتاب ثقافي صدر في دور النشر العربية لا وجود لها في ذاكرة أبنائنا»[٤].

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ١٧) لمحمد بن علي المحمود، في مقالٍ له بعنوان (التقليد والتوثين)، وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ١ /٩/ ٢٠٠٥م.

(٢) في مقال له بعنوان: (المستقبل لهذا الإنسان)، نُشِرَ بتاريخ: الخميس ١٦ صفر ١٤٢٧هـ - ١٦ مارس ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٧٩).

(٣) في مقال له بعنوان: (المستقبل لهذا الإنسان)، نُشِرَ بتاريخ: الخميس ١٦ صفر ١٤٢٧هـ - ١٦ مارس ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٧٩).

(٤) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٢٦) لمحمد بن علي المحمود.

ونقول لهذا الكاتب المفتون: ماذا تركت للأنبياء والمصلحين؟!

وانظر إليه كيف يثني على حسن المالكي؛ لأَنَّهُ ذَمَّ منهج السَّلف وكتبهم؟!؛ فيقول:

«ولعلَّ ما واجه الشيخ المحقق حسن المالكي، عندما أصدر كتابه «قراءة في كتب العقائد» من اهتياجٍ سلفي غير مبرر، كفيل بأن يبين حجم الذعر الذي يتلبس المؤدلجين والتقليديين، عندما يتم فضح مرتكزات الأدلجة ومحددات التقليد على نحو صريح»[1].

ولا غرو-بعدئذٍ- أنْ يثني المحمود على حركة التحرير المنحرفة في مصر، ويحاول جاهدًا أن يتلمَّس لها الأعذار!، إذ يقول: «ولو أننا نظرنا إلى مواقف كثيرٍ من رواد الأسلمة من المسألة النسوية التي كانت تحديًا حضاريًا منذ فجر النهضة، لوجدناها تتسم بالسلبية والاتهام. فحركة التحرير النسوية المصرية دارت عليها رحى الاتهامات وتم وضعها كنقطة انحراف في مسيرة العفاف والاحتشام الإسلامي. لم يحاول أي منهم أن يتفهم سياق تلك الحركة التي أرادت معانقة العصر بعد اصطدام المجتمع بالحداثة، فكانت خطواتها في ذلك السياق خطواتٍ تأخذ ردة الفعل أكثر ممّا تأخذ طابع الفعل.

لقد كانت تلك الحركة -وغيرها من فعاليات التنوير آنذاك- محاولة لتحرير المرأة من قرون من القمع والحجر في ظلمات الحريم التركي. ماذا كان يمكن أن تفعل الحركة النسوية التي حايثت التحرر النسوي الأوروبي، ما دام أنَّ النهضوي الإسلامي يرفض أن يراها قضية؟! بل يسعى إلى شرعنة عهود القمع الحريمي، ويعارض أي فاعلية إيجابية دون تقديم البديل»[2].

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٢٦) لمحمد بن علي المحمود.

(٢) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٢١) لمحمد بن علي المحمود.

وانظر إليه كيف يُعلن عن فرحه وسروره وابتهاجه بإقبال الجماهير في معرض الكتاب الأخير الذي أُقيم في مدينة الرياض على كتب المنحرفين من أصحاب المذاهب الهدامة، وعزوفها في الوقت نفسه عن كتب التراث الأصيلة التي يصفها-عياذًا بالله-بالعبثيات؟!، ويا لها من كارثة!!

يقول: «. . . ما رأيناه في معرض الكتاب الأخير، لم يكن متوقعًا. لقد كان الاقبال ليس على تلك العبثيات والتراثيات، كما كان متوقعًا، بل رأينا القارئ الجماهيري يتجه صوب الكتب التي تؤسس لروح العلم والمعرفة النقدية بالواقع والتراث. ورأينا المشاريع العلمية النقدية تتصدر قائمة المبيعات، وبأرقام تدعو إلى التفاؤل بمستقبل واعد[1]، وقريب - نسبيًا -.

لقد كنتُ في غاية السعادة وأنا أرى كتب الجابري، وعبد المجيد الصغير، وحسن حنفي، وعلي حرب، ونصر أبوزيد، وأبي يعرب المرزوقي، وخليل عبدالكريم، واليوسفي، والوردي، ومحمد مفتاح، ورمسيس عوض، والمسيري.. الخ، أراها محل احتفاء وتقدير وإقبال شرائي كبير، من قبل القارئين والقارئات. والمبهج، إن كل هذا يحدث، رغم الحجر الثقافي، والدعاية الايديولوجية العريضة، المضادة لهذه الأسماء أو بعضها. وهو ما يعني أن الإنسان يتحدى - لا شعوريًا - ما يحس انه يتهدد إنسانيته، خاصة إذا مهدت له الظروف التي تكفل له حرية الاختيار»[2].

هـ- أما سعود السرحان، فلا يكتم ثناءه العاطر على الفلسفة وأصحابِها، بل يتباكى على عدم وجود جامعات في المملكة العربية السعودية تدرس الفلسفة، يقول: «نحن مثل كثير من بحارة المجاذيف، نقضي أعمارنا ونحن نجذف باتجاه وعيوننا معلقة إلى الوراء باتجاه مغاير»، هذه الجملة البليغة تصور حال العلم

---

(١) لا يلزم من ازدياد مبيعات كاتبٍ ما القناعةُ أو الإعجاب بفكره أو منهجه.

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (المستقبل لهذا الإنسان)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الخميس ١٦ صفر ١٤٢٧هـ - ١٦ مارس ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٧٩).

والثقافة في السعودية بكل دقة، وتشرح سبب الجمود الذي أصاب الحركة السلفية؛ فقد ظلت نظرة ابن تيمية الحراني (٦٦١- ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣- ١٣٢٨م) إلى كثير من المسائل، والفلسفة واحدة منها، هي الحَكَمُ عند السلفيين على شتى توجهاتهم، ولم تتعرض مواقف ابن تيمية للدراسة والتمحيص، بل بقيت أسيرة التقليد من الأتباع، وصار غايةُ مطلب هؤلاء القوم فهمَ كلامِ ابن تيمية على وجهه، وقلَّما كانوا يفعلون ذلك، فضلًا عن النظر في صحة هذا الكلام أو ما وراءه، وصارَ غايةُ بعضهم، وكدت أقول غالبهم، الاكتفاءَ بنقل كلام ابن تيمية دون تكلُّفِ فهمٍ له أو دراسة، مما أدى إلى جمود الفكر، وضعفِ حالِ كثير من المنتسبين إلى وخريجي معاهده ومدارسه وجامعاته، ولو أخذنا «الفلسفة» مثالًا، فانظر إلى موقف ابن تيمية ودراسته لها، وقارنه أول ما تقارنه بموقف تلميذه ابن القيم، في كتابه «إغاثة اللهفان» فيتبين لك صدق كلامي.

تتجاوز أهمية هذا البحث مجرد كونه عرضًا لموقف ابن تيمية من الفلسفة إلى توضيح آثار هذا الموقف على الواقع العلمي والثقافي في السعودية، فبسبب هذا الموقف توجد في السعودية قرابة عشر جامعات وعشرات الكليات لا تحوي بين جنباتها قسمًا واحدًا لدراسة الفلسفة، واعتمادًا على نظرة ابن تيمية إلى الفلسفة التي تراها كفرًا وضلالًا لم تتجرأ أي جامعة سعودية على فتح قسم للفلسفة في أيٍ من كلياتها، ولا على تدريس مواد فلسفية، وإن مرَّ ذكر الفلسفة عَرَضًا فينبغي وصفها بالكفر والضلال، والتأكيد على أن تحكيم العقل هو طريق الهلاك.

. . . هذه نماذج من آثار موقف ابن تيمية من الفلسفة ونظرته إليها، ولا يتوقف هذا التأثر على جامعة الإمام بل يتعداها إلى جميع الجهات التعليمية في السعودية، ومع هذا التأثير الكبير لابن تيمية إلا أنه لم تظهر حتى الآن (في السعودية) أي دراسة علمية محايدة تدرس موقف ابن تيمية من الفلسفة»[1].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (الحكمة المصلوبة: مدخل إلى موقف ابن تيمية من الفلسفة)، نشر في موقع (جدل) الذي يشرف عليه بتاريخ: ٢ديسمبر ٢٠٠٣م.

و- يوسف أبا الخيل يثني على رجلٍ متهمٍ بالزندقة وهو (عبد اللَّه بن المقفع)، **يقول**: «عبد اللَّه بن المقفع أحد أعلام «فقه السياسة العربي» صاحب أشهر ترجمة عن التراث الهندي بفضل ترجمته لكتاب (كليلة ودمنة) والذي يعد من أبرز الكتب القديمة التي خلدها التاريخ، وهو من تأليف الفيلسوف الهندي بيدبا، ويقدم الكتاب الكثير من الحكم والمواعظ التي يلقيها الفيلسوف على مملكة دشليم جاعلًا الحيوانات أبطالًا لقصصه، مما جعله - أي الكتاب - يظهر بأسلوب جذاب وحافز للقارئ للاستمتاع بقراءته حتى النهاية.

هذا العَلَم العربي (وهو بالمناسبة من أصل فارسي) قام بالتنظير لمسألة لا زالت حتى الآن وبعد مرور ما يقرب من ألف وثلاثمائة سنة على وفاته شاغلة دنيا العرب والمسلمين، وهي مسألة العلاقة بين الشأن الديني والشأن المدني، أو بتعبير هي مناسبة للتراث الذي كان ابن المقفع ينطلق منه آنذاك العلاقة بين الدين والدنيا»[١].

ز- أمَّا إبراهيم البليهي الذي يعتبر أحد رموزهم الكبار، فلا يجد غضاضةً ولا حرجًا في حشدِ هالاتِ الثناء والمدحِ على جماعةٍ من المنحرفين كالفلاسفة اليونانيين، ورموز الحداثة كأدونيس وجبران خليل جبران وجبرا إبراهيم جبرا، وزكريا نجيب محمود الذي يعد رأسًا من رؤوس العلمنة والتغريب.

يقول في مدحِ الفلسفة والفلاسفة اليونانيين[٢]: «إن الفلسفة التي أبدعها

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (العلاقة بين الديني والمدني عند ابن المقفع)، نُشرَ في (جريدة الرياض: الخميس ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ - ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٦٣٩).

(٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في شأنِ الفلاسفة اليونانيين-: «وأما أرسطو وأصحابه فكانوا مشركين يعبدون الأصنام والشمس والقمر والكواكب، ويبنون لها هياكل في الأرض، ويُصوِّرون لها أصنامًا يجعلون لها طلاسم، من جنس شرك النمرود بن كنعان وقومه الذين بُعث إليهم إبراهيم الخليل-صلوات اللَّه وسلامه عليه-، وهكذا كان دينهم قبل ظهور دين المسيح فيهم. وكان أرسطو قبل المسيح بنحو ثلثمائة سنة». «كتاب الرد على المنطقيين»: (ص/ ٢٨٣) بتصرف.

اليونانيون ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد والتي بلغت ذروة ازدهارها في القرن الخامس قبل الميلاد والتي أحياها الأوروبيون في العصر الحديث تمثل طفرة ثقافية هائلة على المستوى الإنساني كله فهي أول انطلاقة ذاتية للعقل البشري خارج السائد والموروث فقد كان الناس قبلها وما زالوا في المجتمعات التي لم تستفد من الفكر الفلسفي يستسيغون أن يبقوا نسخًا مكررة . . .»[١].

ويقول أيضًا: «لذلك فإن اهتداء الإنسان اليوناني إلى سبب العطالة الحضارية وإصراره بأن يتغلب على هذه العطالة الراسخة كان حدثًا غير مسبوق في التاريخ البشري إلا في الرسالات الإلهية التي ينحرف عنها الناس سريعًا لذلك فإن تكرار وصف الباحثين والدارسين لهذه الوثبة المذهلة بأنها معجزة يونانية فريدة يمثل عين الحقيقة . . . (إلى أن قال): . . . ثم جاء الرومان واستولوا على بلاد الإغريق ومدّوا سلطتهم إلى الكثير من بلدان العالم في أوروبا وآسيا وأفريقيا وتبنّوا الكثير من نتاج الفكر اليوناني وراحوا يدرسونه بشغف ويستمتعون به ويحاولون الاستفادة منه في معالجة أمور السياسة والمجتمع»[٢].

ويقول أيضًا: «إن العودة لتاريخ الفلسفة أو تاريخ العلوم أو تاريخ الحضارة الغربية بشكل عام تكشف للباحث كيف كانت الفلسفة اليونانية منذ القرن السابع قبل الميلاد تتأمل وتتفكَّر في كل شيء وتحاول بمنهج التأمل العميق والتفكير النظري الخالص والجهد المنظَّم أن تفهم الكون وأن تتعرَّف على نظامه وعناصر تكوينه ثم مع الفلاسفة المتجولين ومع سقراط وأفلاطون وأرسطو وسَّعَت الفلسفة دائرة اهتماماتها فصارت تحاول أن تفهم طبيعة الإنسان والمجتمع والحاضر والماضي والمصدر والمسعى والمصير وكانت تقترح القوانين لتنظيم المجتمعات

(١) في مقالٍ له بعنوان (الفكر الفلسفي هو العامل الحاسم في ثقافة الغرب)، نُشرَ في (جريدة الرياض: ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٤م).

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (أصالة الظلم في الطبيعة البشرية)، نُشرَ في (جريدة الرياض: ١٦/ ٧/ ٢٠٠٣م.

وتتحرى بها تحقيق العدالة وتقييد السلطة وتقليص أسباب الجور كما كانت تبشِّر بالقيم الإنسانية العليا وتُشيع الإيمان بالنزعة الفردية وتحرِّض الأفراد على الخروج من كهوف السائد من الأفكار والقيم والممارسات كما ابتكرت الفلسفةُ النظام الديمقراطي وأشاعت الحرية وأكدت على حقوق الإنسان وتقييد السلطات وإشهار حق الناس بالأمان وبالشفافية والوضوح والخروج من قيود الخوف وخنادق الإخفاء. . . (إلى أن قال): . . . إن الفلسفة اليونانية التي ورثها الأوروبيون كانت طفرة هائلة في التفكير البشري لذلك فإنها في ذلك الوقت المبكر من التاريخ الإنساني»[1].

وانظر -رعاك الله- كيف يضع إبراهيم البليهي رموز الحداثةِ والزندقة المعاصرينَ كأدونيس وجبران خليل جبران وجبرا إبراهيم جبرا في قائمة الإبداعِ والمبدعين؟!و يا ليت شعري أي إبداع هذا؟!

يقول في شأن أدونيس[2]: «في مجتمع تقوم ثقافته على المشافهة وتعتمد السماع ويستهويه الارتجال في الفكر والفعل وينحصر عنده الإبداع في قول الشعر وتوارثت أجياله هذا التطبيق الخالق للإبداع. . في مثل هذا المجتمع كالمجتمع العربي لا يجد المبدعون وسيلة للتعبير عن أنفسهم سوى فن الشعر الذي هو فن العاطفة وليس صناعة العقل وهو فن الارتجال وليس نتاج الاستقصاء ولا ثمرة الجهد المديد لذلك نجد أن مبدعًا تنوعت مجالات نبوغه مثل غازي القصيبي لا يريد أن يعرفه الناس إلا بأنه شاعر ويرى أنه لن يبقى من إنتاجه سوى الشعر ولن يتذكره الناس إلا بما أبدعه في هذا المجال رغم أنه أبدع في مجالات كثيرة ومتباينة

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: (علوم الغرب ما زالت نشاطًا فلسفيًا)، نُشرَ في (جريدة الرياض: ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٢) هو شاعر سوري باطني نصيري خبيث من زنادقة هذا العصر، جحد الوحي وأنكر ثبوته، واسمه «أدونيس» يعني إله الخصب عند الفينيقيين!!!، ويعد أدونيس من أبرز شعراء الحداثة والمجون والفسق والخلاعة في العصر الحديث. انظر: «مجلة البيان»: (العدد: ١٦٤)، ص: (٧٤).

ومثله يفعل أدونيس فهو يعتقد بأن الناس سوف لا يذكرونه بالثابت والمتحول بمجلداته الأربعة ولا بغيره من الكتابات النثرية المثيرة والكثيرة وإنما يريد أن يُعرف بأنه شاعر وهو يفضّل هذا الوصف على وصف المفكر أو المثقف أو الكاتب أو الباحث»[١].

ويقول في شأن جبران خليل جبران[٢]: «هناك أديبٌ له شهرة عالمية هو جبران خليل جبران متخصص دراسيًا في الفن التشكيلي (الرسم) ولكن لأنه عاش في الغرب فإنه قد أبدع في الرسم مثلما أبدع في الشعر وفي الفن الروائي وفي الكتابة وقد راجت لوحاته في الغرب مثلما راجت أشعاره وكتاباته أما في المجتمعات العربية فإنه لا يُعرف إلا بأشعاره ورواياته وترجماته وكتاباته وحتى هذه لا يعرفها سوى شريحة محدودة من المثقفين»[٣].

ويقول في شأن جبرا إبراهيم جبرا[٤]: «وإذا كان جبران خليل جبران قد

(١) في مقالٍ له بعنوان (تنوُّع مجالات الإبداع)، نُشر في (جريدة الرياض: ٦/ ٥/ ٢٠٠١م).

(٢) هو: جبران خليل جبران بن ميخائيل، ولد عام ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م لأسرة لبنانية مارونية، وسافر من صغره إلى بوسطن في أمريكا، وتعرَّف على ماري هاسكل فغيَّرت مجرى حياته، وسافر إلى باريس لتعلم الرسم على نفقتها، شارك في تأسيس الرابطة القلمية عام١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م في أمريكا وهي التي روَّجت لكتبه، مات في نيويورك عام١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م، يعتبره الحداثيون القائد الأول للاتجاه الحداثي بسبب ما لديه من عقائد إلحادية، وشكِّيَّة، وانحرافات سلوكية مثل الشذوذ الجنسي، إضافة إلى غرور شيطاني ركبه كان يعتقد معه أنه نبي مخلص، ويعتقد أيضًا عقيدة التناسخ، إضافة إلى أنه عند وفاته طلب الكاهن الخوراسغف فرنسيس واكيم راعي كنيسة القديس يوسف المارونية في نيوريك ليموت بين يديه، فبئس الخاتمة-عياذًا بالله-. انظر: «تاريخ الشعر العربي الحديث»: (ص/ ٢٩٥) لأحمد قبش، و«وأضواء جديدة على جبران» لتوفيق صايغ، و«المرشد لتراجم الكتاب والأدباء»: (ص/ ٤٦) للغيثة بلحاج.

(٣) في مقال له بعنوان: (تنوُّع مجالات الإبداع)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ٦/ ٥/ ٢٠٠١م.

(٤) هو: جبرا إبراهيم جبرا، شاعر وناقد حداثي نصراني من فلسطين، رأس مجموعة الشعراء التموزيين الذين يُصوِّرون حاضر العرب والمسلمين: عقيدةً وسلوكًا وقيمًا وانتماءً؛ تصويرًا مليئًا بالشتم والاستخفاف، يصورون ذلك كله أرضًا خرابًا ماتت فيها القيم الإنسانية ومعالم الحضارة، ثُمَّ يُلوِّحون بقيم جديدة وعقائد جديدة، ويرون أنَّ بلوغ العالم الجديد الذي يتوقون إليه وينتمون عقديًّا=

تخصص دراسيًا في الرسم وأبدع فيه وفي الأدب والفكر فإن جبرا إبراهيم جبرا عكسه تمامًا فقد تخصص دراسيًا في الأدب ونال الماجستير من بريطانيا في الأدب الانجليزي لكنه أبدع في مجال تخصصه كما أبدع أيضًا في الفن التشكيلي فهو رسام مبدع وصدرت دراسات عن إبداعه في مجال الرسم لكن في المجتمعات العربية يعرفه المثقفون بأنه شاعر وباحث وناقد ومترجم وقاص وروائي»[١].

ويصف زكي نجيب محمود الذي يعد رمزًا من رموز العلمانية المعاصرة[٢]، بأنَّه المفكر العظيم، وأنَّه من أبرز الناصحين للأمة، حيث يقول: «وقد كان المفكر العظيم زكي نجيب محمود رَحِمَهُ اللهُ من أشد المفكرين العرب إحساسًا بالمشكلة الثقافية وأكثرهم معالجة لها وأطولهم حديثًا عنها لكن جهده ضاع في أمة لا تقرأ وإذا قرأت لا تدقق ولا تمعن النظر في ما يقال وتَحْكُم على الأفكار والرجال والأعمال بحكم مسبق.. (إلى أن قال): ..وقد كان هذا المفكر الكبير من أبرز المفكرين الناصحين للأمة ومن أشدهم إلحاحًا عليها بأن تأخذ بأسباب النهوض وكان ناشطًا إلى آخر يوم من حياته»[٣].

= إليه لا يكون إلا بالموت والهدم الذي يعقبه البعث والخصب أي بعث الآلهة تموز(وثن آشوري بابلي كانوا يعتقدون أنه رب المحاصيل والإنبات وأنه يموت كل شتاء ويولد في كل ربيع)، وأدونيس (وثن الخصب اليوناني). انظر: «الانحرافات العقدية في أدب الحداثة وفكرها»: (١/ ٢٣٥)، و«الحداثة الأولى»: (ص/ ١١٢، ١١٥) لمحمد جمال باروت، و«تاريخ الشعر العربي الحديث»: (ص/ ٧٢٦).

(١) في مقالٍ له بعنوان: (تنوُّع مجالات الإبداع)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ٦/ ٥/ ٢٠٠١م.

(٢) هو أحد رموز التغريب في مصر، وممن يرون أنَّ العودة إلى الشريعة رجعية؛ بل وحشية؛ كما في قطع اليد والرجم وما أشبه ذلك، وأنَّ العقل له القداسة بحيث يُقدَّمُ على النقل، ومفهوم الدين عنده يتمثَّلُ في مفهوم(وحدة الوجود) الذي يؤمن به(ميخائيل نعمة)، ولزيغه وضلاله يحتفي بأمثاله من الزائغين الضالين كـ(ابن الراوندي)، و(مزدك)، و(الحلاج)، و(إخوان الصفا). انظر: «أعلام وأقزام»: (٢/ ٢١٥-٢٢٩)، و: «مجلة البيان»: (العدد: ٦٩، ص(١٩٨)، ،(العدد: ٧٠، ص(٩١)، في دراسةٍ بعنوان(قراءة في فكر د. زكي نجيب محمود) (ج١، ج٢) للدكتور: نعمان السامرائي.

(٣) في مقالٍ له بعنوان: (الثقافة بين المفهوم العلمي والاستخدام العربي)، نُشِرَ في (جريدة الرياض: الأحد ٢٧ المحرم ١٤٢٧هـ - ٢٦ فبراير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٦١).

ط-وهاهو مشاري الذايدي يروِّجَ لدينِ ابن عربي القائم على زندقةِ(وحدة الوجود)في معرضِ حديثه عن التسامح لدى بعض المنحرفين الزائغين من المتصوفة، يقول: «ومن هذه الجملة الأخيرة، حقوق الإنسان، نُمسك بـ«السر» الذي يوجه مثل هذه التصرفات من هذا العالم المحدث المتصوف، وهو الإيمان العميق بفلسفة الحب، بل ان عبد القادر كان يرى أن الناس، كل الناس، متروكون لله في شأن اختياراتهم الدينية، حتى ولو في أصول العقائد، ويقول في «مواقفه»، حسب سرد الباحث الجزائري، شارحًا حديثًا نبويًّا في صحيح البخاري وغيره: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد». يقول الأمير عن الحديث إنه: «أعمّ في الحاكم المجتهد في الفروع الشرعية، أو الأصول العقلية الاعتقادية، إذ لا فرق بينهما عند العارفين باللَّه تعالى، أهل الكشف والوجود، فإن كل واحد من المجتهدين في الفروع والأصول فعل ما كلف به، وبذل وسعه، فوصل إلى ما أداه اجتهاده». كان عبد القادر الجزائري يتمثل، وهو يشرح قواعد التلاقي الانساني، ويحاول بناء جسور التواصل بين ابناء الأسرة الانسانية الواحدة، بوصفهم يبحثون عن حقيقة واحدة، كان في ذلك يتمثل فلسفة الحب التي أطلقها من قبله شيخه ابن عربي، وقد دفن الجزائري بجواره في دمشق. ابن عربي الذي هتف قبل مئات السنين:

أدين بدين الحب[1] أنى توجهت... ركائبه فالحب ديني وإيماني

(١) دينُ الحب عند ابن عربي قائمٌ على زندقة (وحدة الوجود) التي تُعدُّ العقيدة الكبرى في عقائد الصوفية، وهي تعني-بأوجز عبارة-: انَّ اللَّه -جلَّ وعلا- والعالم شيء واحد! وعليه؛ فإنَّ القوم -وابن عربي في مقدمتهم- يعتقدون انَّ اللَّه تعالى هو كلُّ ما يُرى، بل وما لا يرى أيضًا، ولذلك يقول ابن عربي: «فقل في الكون ما شئت. إنْ شئتَ قلتَ: هُوَ الخلقُ، وإنْ شئتَ قلتَ: هو الحق...:

فلا تنظر العينُ إلَّا إليه ولا يقعُ الحكم إلا عليه» اهـ

يعني الزنديق أنَّ كل ما كل ما تقع العين عليه في الحياة فهو الله-تعالى اللَّه عما يقول الزنادقة علوًّا كبيرًا-، سل الصوفي في المواخير من ترى ثَمَّ؟وسل الصوفي يرعى الخنازير ماذا تسوق؟وسل الصوفي يرى=

لكن، ومنعا لتضخم البياض الكاذب، فإن أمثال عبد القادر الجزائري، ندرة في تراثنا، مسورون بأسلاك التصنيف والتضليل، ولكن لا بأس، فالنادر هو الأغلى»[١].

ويقول أيضًا- في سياقِ مدحه وثنائهِ على الصُّوفيةِ وحلقاتِهم البدعِيَّةِ-: «غير أن التغير يبدأ من داخل كل واحد منا، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ وأنه ما لم تشرق شمس التسامح من داخل القلب فلن ينفع أي شيء آخر، أو كما قال العم ابراهيم دمرجي، بائع البقالة التركي المسلم في إحدى ضواحي باريس، للفتى اليهودي الفرنسي الصغير، الذي تبناه، كما في الفيلم الفرنسي

= الجيف المنتنة، والرمم البالية ماذا ترى؟إنك ستسمعه مجيبًا-وهو يحدجك بالنظرة الساخرة-إنه الله!!!وعليه كما هو الشطر الثاني من البيت فإنَّ من عبد عجلًا أو صنمًا أو صليبًا أو حجرًا او وثنًا فهو-عند الزنادقة-عابدٌ لله على الحقيقة.

إذًا؛ فالمعبود عند الصوفية لا يختلف من دينٍ لآخر فالكل هو اللّه، وفرَّعوا على ذلكَ صِحَّةَ كُلِّ دينٍ لأنَّ المعبودَ في كل دينٍ هو الله؛ ومن هنا يجب على المرء محبة جميع الأديانِ ولا معنى حينئذٍ ولا وجه لبغض الأديان الأخرى التي لا يدين أصحابها بالإسلامِ إذ أنَّ الكل واحد على الحقيقة.

وانطلاقًا من هذه الزندقة البشعة صرَّح ابن عربي قائلًا: «فإياك أن تتقيد بعقد مخصوص، وتكفر بما سواه، فيفوتك خير كثير، بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه. فكن في نفسك هيولي(أي ما يقبل التأثير) لصور المعتقدات كلها، فإنَّ اللّه تعالى أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد... (إلى أن قال): ... وما ثَمَّ إلا الاعتقادات، فالكلُّ مصيبٌ، وكل مصيبٍ مأجورٌ، وكل مأجورٍ سعيدٌ، وكل سعيدٍ مَرْضِيٌّ عنه» اهـ فقول ابن عربي هذا يعني بكل صراحةٍ ووضوحٍ أنَّ تجعل نفسك مهيئةً لتقبلِ كُلِّ معتقدٍ، ومحبتِهِ والرضا به، واعتقادِ أنه حق. واحذر أن تقيد نفسك بدين خاصٍ وتحارب سواه، فالآلهة المعبودة في كل دين هي في حقيقتها الإله الواحد!!!وهذا ما ترجمه ابن عربي شعرًا بقولِهِ:

لقد صار قلبي قابلًا كُلَّ صورةٍ ... فَمَرْعَى لغزلانٍ ودَيْرٍ لرهبانِ
وبيتٍ لأوثانٍ وكعبةِ طائفٍ ... وألواحِ توراةٍ ومصحفِ قرآنِ
أدينُ بدينِ الحبِ أنَّى توجهت ... ركائبه فالحب ديني وإيماني.

انظر: «فصوص الحكم»: (ص/١١٣) لابن عربي، و«تنبيه الغبي في تكفير ابن عربي»: (ص/٩٨، ١٠٠و٢٤١)، و«الصوفية... نشأتها وتطورها»: (ص/٥٩، ٦٠) لمحمد عبده وطارق عبدالحليم.

(١) في مقالٍ له بعنوان: «إسكندرية... ليه»، نُشرَ في جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ الثلاثاء: ٢٠ ربيع الأول١٤٢٧هـ، ١٨إبريل٢٠٠٦م، العدد: (١٠٠٠٣).

البهي «إبراهيم وزهور القرآن»، قال له: لا تبحث عن الحقيقة في الكتب، بل ابحث عنها في قلبك. وحينما اخبره وهو يصطحبه معه في رحلة طويلة بالسيارة من فرنسا الى تركيا، وفي إحدى قرى الاناضول لكي يحضر معه حلقة رقص صوفي لفرقة من الدراويش وهم يدورون باستمرار على أنفسهم، قال له وعيناه تلمعان بشموس من التسامح والحب: «إنهم يدورون على قلوبهم، لأن اللّه في قلوبهم»[1].

ويقول-في معرضِ ثنائهِ على أحدِ رجالاتِ التَّنويرِ-: «... وأخيرًا، وفي مشهد حزين، رحل رجل من رموز الثقافة والاستنارة، سخر حياته الصحافية الحافلة لخدمة النقد والتنوير في العالم العربي كله، ليس في مصر وحدها، وهو الناقد رجاء النقاش[2]»[3].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «وعدتم من حيث بدأتم»، منشورٌ في (موقع العربية نت)، الثلاثاء ٢٢ ربيع الأول ١٤٢٨هـ - ١٠ أبريل ٢٠٠٧م.

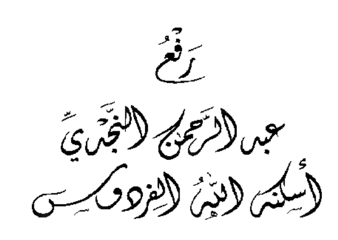
(٢) يعد رجاء النقاش رمزًا كبيرًا من رموز الحداثة والتنوير في مصر، وكان ناقدًا أدبيًا وصحفيا مشهورًا. تخرج من جامعة القاهرة قسم اللغة العربية عام ١٩٥٦ واشتغل بعدها محررًا في مجلة روز اليوسف المصرية بين عامي ١٩٥٩ إلى غاية ١٩٦١، ثم محررًا أدبيًا في جريدة أخبار اليوم وجريدة الأخبار بين الفترة الممتدة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤، كما أنه كان رئيس تحرير للعدد من المجلات المعروفة منها مجلة الكواكب ومجلة الهلال كما تولى أيضا منصب رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة مجلة الإذاعة والتلفزيون.

وقد عمل على تقديم عدد من رموز الثقافة الحداثية العلمانية من أمثال: (محمود درويش، سميح القاسم، أحمد عبد المعطي حجازي- صلاح عبد الصبور- الطيب صالح...).

كما نافح بكل حرارةٍ وبسالةٍ عن بعض الروايات المليئة بالزندقة والإلحاد والفجور؛ كما هو الشأن في رواية: «أولاد حارتنا» لـ(نجيب محفوظ)، ورواية: «وليمة لأعشاب البحر» لـ(حيدر حيدر)، ورواية: «العار» لـ(تسليمة نسرين).

انظر: «الموسوعة الحرة» على الشبكة العنكبوتية، ودراسة بعنوان: «قضية خاسرة ودفاع متهافت-رجاء النقاش يدافع عن «أولاد حارتنا»»، د. إبراهيم عوض.

(٣) في مقالٍ له بعنوان: «مما جرى في مصر والثقافة التخويفية»، جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء ٦صفر ١٤٢٩ هـ -١٢ فبراير ٢٠٠٨-العدد: (١٠٦٦٨).



المعلم الثالث: موقفهم من التراث والتاريخ الإسلامي

المتأمل في مقالات الليبراليين، الدَّارس لها بتفحصٍ وتمعنٍ يظهر له -بجلاءٍ- أنَّ موقفهم من التراث يتمثل في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: وصم هذا التراث بالرجعية والتخلف والتحجر والجمود على الماضي وعدم استشراف المستقبل، وبالتالي عدم جدواه في ظلِّ المستجدات الحديثة:

أ-**يقول محمد المحمود**: «لن نستفد من تراثنا ما لم نسلط عليه ترسانة العلوم المعاصرة، لن نصنع عالمنا ما لم يحرر تراثنا من أسر الفهوم التي تشل قدرة هذا التراث على الفعل الإيجابي في سياق العصر»[1].

ويقول بكل استخفاف: «تصنيم التراث لم يقتصر على التراث، وإنما تعداه إلى سدنة التقليد، المتشدقين بصون التراث وحمايته، لقد أصبح هؤلاء السدنة أعظم صنمية من مقولات التراث ذاتها»[2].

وانظر إليه كيف يصم الثقافة الإسلامية القائمة على ذلك التراث الأصيل بالرجعية والتقهقر والارتباط بعالم الغيب!!!، يقول: «وبما أن الانهزامية الرجعية، وروح التقهقر، والارتهان للمعنى الميتافيزيقي[3] على حساب

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ١٤) لمحمد بن علي المحمود.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الميتافيزيقا «METAPHYSICS»: مصطلح فلسفيٌّ يُرادُ بِهِ ما كانَ في (دائرة الغيبيات)، ويُعَبَّرُ عنه أيضًا بما هو كائن (وراء المادة أو الطبيعة). انظر: «معجم المطلحات الفلسفية»: (٢/ ١٣٤) لخليل أحمد خليل.

الإنسان، ظاهرة لا تغيب عن أي تجمع إنساني، فإنها لم تكن غائبة عن رحلة الإنسان الأوروبي نحو العلم والحضارة، ولكنها لم تكن هي المهيمنة على مجمل الوعي في كل مراحله. وهذا هو الفرق الحاسم. فبينما هي استثناء وهامش هناك، بقيت أصلًا ومتنًا في ثقافتنا البائسة»[١].

ويقول: «إن الركام التاريخي الهائل من التخلف والانحطاط وازدراء الإنسان، هذا الركام الذي تم الاحتفاظ به كتراث خاص وكتاريخ مجيد، بحيث يتمحور الوعي حوله، ويتشكل بروحه، يقف حاجزًا منيعًا ضد أي فعل تنويري حقيقي. هذا الركام هو عدو التنوير، وإن كان يمد عمليات التدليس والتزوير التي تتلبس بالتنوير بمفردات تحفظ لهذا التدليس نوعًا من الاتساق التلفيقي (التوفيقي) الذي يمنحه شيئًا من القابلية للاستهلاك الجماهيري الساذج»[٢].

وقد ترتب على هذا الموقف السَّلبيِّ منْ تراثِ الأمةِ، دعوة خطيرة إلى التحرر من هذا التراث والانعتاق منه، وضرورة نقدِهِ -بدعوى التجديد والاجتهاد-، كما ظهر ذلك جليًّا من خلال النقولات السابقة.

إنَّ هذه الدعوة الخطيرة ترفع في ظاهرها شعارات براقة خلابة كالتجديد والاجتهاد، غير أنَّها تحمل في طياتِها سُمًّا زعافًا ورجسًا قذرًا فهي كما يقال: (كلمة حقٍ أريد بِها باطل)، ذلك لأنها لم تؤسس في حقيقتها على تقوى من اللّٰه، ولا على هدى منه -جلَّ وعلا-، ولك أن تبصرَ ذلك من خلال النقاط الآتية:

١- أنَّهم ينطلقون في حركة تجديدهم واجتهادهم من نظرة استعلائيةٍ ملؤها الغطرسة والغرورحيث ينظرون لهذا التراث وأصحابه نظرة احتقارٍ وازدراء كما تقدَّم معنا.

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «المستقبل لهذا الإنسان»، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ الخميس: ١٦صفر١٤٢٧هـ.

(٢) جريدة الرياض، الخميس ٢ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ١٣ يناير ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٣٥٢).

٢- أنّهم ينطلقون في حركة التصحيح والنقد من منهج تغريبي خارجٍ عن تراث الأمة وقيمها الأصيلة.

٣- أنَّهم يرمون من وراء ذلك إلى تمييع الدين، وإفراغه من معانيه الأصيلة وحقائقه الشرعية، وتطويعه بحيث يكون ملائمًا لأسيادهم من الغربيين.

٤- أَنَّهم لا يملكون أدوات التجديد والاجتهاد الشرعية؛ إذ إنَّهم أجهل الناس بِها، ومع ذلك تراهم عبر المجلات والجرائد والقنوات الفضائية ينعقون ويصيحون بضرورة هذا الأمر.

٥- أن أهم عاملٍ في ثبات الجيل الأول على أصول دينه ارتباطه بتراث سلفه من العلم النافع الأصيل، وهذا مصدر قوة لهذا الجيل، وتفريغه من هذا الأمر وقطع صلته به فيه إضعاف لهذا الجيل، وإضعاف لدينه؛ فيسهل اختطافه ثقافيًّا وفكريًّا.

فدعواهم إذًا بالتجديد والاجتهاد في هذا التراث لا تعدو -في حقيقة الأمر- أن تكونَ إلَّا تحريفًا وتخريبًا وتدميرًا لهذا التراث -عياذًا بالله-.

الجانب الثاني: وصم هذا التراث بالتشدد والعنف والإقصاء واللا إنسانية، وأنّه المنبع الأساسي للتكفير والتبديع والتضليل الظالم:

أ- **يقول منصور النقيدان:** «الجنون الذي نراه اليوم عرض من أعراض المرض والعلة التي استشرت في جسد هذه الأمة وثقافتها، وهذه راجعة أساسًا إلى تراث متعفن، وثقافة الصديد والضحالة التي يربى أبناؤنا عليها صباحًا ومساءً، في المساجد، وعبر خطب الجمعة، وفي دروس الدين، ومن إذاعة القرآن الكريم»[1].

- **تعليق:**

فانظر -يا رعاك الله- إلى قلة الدِّيانة، وبذاءة اللسان أن يُوصف تراث الأمة بالمتعفن!!!:

---

(١) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

ب- ويقول محمد بن علي المحمود: «ثقافة الإرهاب المعلنة التي تدعو صراحة إلى التكفير والقتل تشرعن لذلك بطرح شرعي سلفي يتكئ على مقولات السلف واستدلالاتهم، والإعلام الذي يصدر التفجير والقتل-بجز الرؤوس-كل ذلك خدم الإرهاب الخفي الكامن في خطاب التطرف المتعاطف مع الإرهاب»[١].

ويقول: «الإرهاب جزء من مكونات السلفية التي كانت ولا تزال تتغنى بقتل المعارضين بوصفهم زنادقةٍ ومارقين[٢] وربما بوصفهم عقلانيين...»[٣].

ويقول منددًا بالتراث السلفي: «... هذه الدعاوى الأصولية يمكن أن يكون لها وجه منطقي لو كانت المنظومة السلفية -في أساسها- خالية من مفردات التبديع والتضليل والتكفير على امتداد تاريخها، لو أنَّ التطرف والتعصب الذي اتخمت به المراجع السلفية»[٤].

ويقول: «على السلفية التقليدية وما يتبعها من حركات أصولية أن تؤكد على أنَّ حالتها الراهنة المعلنة، إنَّما هي تراجع حقيقي عن المفردات السلفية التاريخية ذات المنحى الإقصائي، لا يكفي مجرد السكوت المؤقت.

المنظومة السلفية -كتوصيف واقعي- مليئة بالتبديع والتضليل والتكفير فهل تجرؤ رموز السلفية والأصولية المعاصرة أن تتبرأ بصراحةٍ ووضوح من كُلِّ ما ورد على هذه الصورة في التراث السلفي، ولو كان القائل به من الرموز الكبار والمرجعيات العظام؟!»[٥].

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٢٩) لمحمد بن علي المحمود، في مقالٍ له بعنوان (قنوات الدعاية للإرهاب)وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٢) أرأيت أخي القارئ كيف ينافح المحمود بكلِّ جرأة ووقاحةٍ عنْ أسلافه من الزنادقة والملاحدة؟!!!

(٣) المصدر السابق: (ص/ ٤٤)في مقالٍ له بعنوان: (مفهوم التسامح(٢-٢)).

(٤) المصدر السابق: (ص/ ٤٤)، في مقالٍ له بعنوان (قنوات الدعاية للإرهاب) وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٥) المصدر السابق: (ص/ ٤٥)، في مقالٍ له بعنوان (قنوات الدعاية للإرهاب) وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

ويمضي قائلًا في توصيف العقيدة السلفية متهكمًا عليها: « . . . ولا يقل وضوحًا عن النصين السابقين في دلالتها عن الإقصاء والنفي والتكفير ومعاداة الآخر قولهم في مقرر التفسير للصف الثاني ثانوي ص٣٢: «سُئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَمَّنْ يقول: القرآن مخلوق؟فقال: كافر، فقيل بما كَفَّرته؟ قال: بآياتٍ من كتاب الله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ والقرآن من علم الله، فمن زعم أنه مخلوق فقد كفر».

ولك أن تتصور الطالب في الصف الثاني ثانوي وهو يتلقى مثل هذا الكلام مشيعًا بالتبجيل والتقديس للقائل»[1].

ولا عجب بعدما تقدَّم أن يرمي المحمود الثقافة الإسلامية بأنَّها ثقافةٌ لا إنسانية؛ لأنها تُصنِّف الناس بحسب دينهم إلى مؤمن وكافر!!، يقول: «تصنيف الإنسان - لتحديد قيمته كإنسان - على أساس من قوميته أو دينه أو وطنه أو لونه. . الخ هو تعبير صريح عن سلوك لا إنساني، أنتجته ثقافة لا إنسانية بالضرورة».

ويقولُ في نفس المقال: « درس الإنسان لم يكن حاضرًا في تراثنا، أو -على نحو أدق- لم يكن حاضرًا بالدرجة التي تكفي لزحزحة تصورات بدائية تمتهن القيمة الإنسانية في سبيل الأسطوري والخرافي. لقد حاول محمد أركون في كتابه الرائع (معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية) أن يبرز ما كان مطمورًا من تراثنا المتأنسن؛ بوصفه كان بداية لمشروع إنساني عربي كتب عليه الفشل. لكن، لا الأشخاص ولا الإنتاج المحدود الذي اشتغل عليه يكفي لأن يكون متكأً لمشروع معاصر.

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٤٥)، في مقالٍ له بعنوان (قنوات الدعاية للإرهاب) وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

الأبعاد الإنسانية في الطرح التراثي كانت خروجا عن النسق الثقافي، وزمنها كان استثناء من التاريخ العام للأمة. إننا مهما احتفينا -الآن- بالجاحظ أو مسكويه أو التوحيدي أو المعري.. الخ؛ فسيبقى هذ الاحتفاء مجرد مرافعة هزيلة عن الذات. هؤلاء يؤكدون - بمغايرتهم - أن الركام الهائل من التراث لم يكن يتقاطع معهم في الهم الإنساني، وإنما كان -بكل زخمه- النقيض الثقافي، بل والاجتماعي لكل ما طرحوه.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن هؤلاء-على كل ما لهم من اعتبار ثقافي كبير في السياق الفلسفي أو الثقافي والأدبي-لم يكن لهم تأثير فعلي في تصورات الأمة ووجدانها العام، أدركنا أن وجودهم في تراثنا كان وجودًا نظريًا، أي أنه كان في الحقيقة وجودا غير معتبر. الأمة كانت تسير خلف الأشعري والغزالي وابن تيمية.. الخ، ولم يكن جميع مؤنسني الثقافة منها - بجميع ما أنتجوه - يعدلون أثر مؤلف واحد، لأحد هؤلاء.

ويقول في نفس المقال: «بتأملنا لمفردات الاجتماعي وجزئياته، سواء العام منها أو الخاص، ندرك أننا لم نكن أحفادًا للجاحظ والمعري والتوحيدي، وإنما كنا أحفادا للمكفراتية والمبدعاتية والمفسقاتية..! هذا الإرهاب المجنون الذي قاسيناه ونقاسيه هنا، وهذا الشبق العارم للقتل في العراق خاصة، وفي غيره من أقطار العروبة والإسلام، بل هذا الأسلوب الوحشي في القتل والإرهاب الذي تمارسه جماعة الزرقاوي وغيرها من صبية القاعدة الخارجية، هذا الإرهاب إلى أي مقولات يحتكم، ومن أية مرجعية تراثية يستقي؟. هل مصادره سلفيات تقليدية إقصائية، نعرفها جميعًا ونتردد في تعيينها أم أنها لزوميات المعري ورسائل الجاحظ وهوامل وشوامل التوحيدي؟!!!

الإرهاب هو السلوك الأبرز، والأشد إعلانا عن نفسه في نفيه للإنساني من محيط ممارساته، الإرهاب الذي نراه هنا وهناك هو التعبير الصارخ عن الوعي

اللاإنساني المتمدد داخل نسيجنا الثقافي، والذي قد يأخذ صورًا أخف وطأة وأقل عنفًا مما هو عليه في الحالة الإرهابية. لكن، ليس هو التعبير الوحيد عن غياب القضية الإنسانية في وعي شرائح عريضة من مجتمعاتنا المتخمة بتصورات الإقصاء والنفي[1].

جـ-ويقول يوسف أبا الخيل: «إن إشاعة مثل هذا النشاط المسرحي الذي كسرت به أمانة منطقة الرياض المألوف وحامت حول الحمى بل ودخلته يجب أن يعمم على كافة المناطق بأن يكون للفنون بكافة مناشطها نصيب مفروض في الأعياد والمناسبات كافة، بما فيها المناسبات الوطنية كالاحتفالات باليوم الوطني وأن لا نستمر نخاتل فقط للتحرر من ربقة خطاب متشدد باض وفرخ على ثقافتنا ردحًا من الزمن حتى صرفنا عن الاستمتاع بما أحل اللّه ورسوله لنا مما جعل الفرصة تلو الفرصة تحل وتؤسس لتوطين التشدد والتطرف وتدشين ثقافة الموت التي انتشرت في مناشطنا التعليمية والدعوية ردحًا من الزمن نتيجة لغياب ثقافة الفنون البديلة التي استبدلت بعروض متحركة ومتعوب عليها من أجل إثراء ثقافة تلامذة في عمر الزهور عن كيفية التكفين والتغسيل والتجهيز للدفن مما يغيب معه أية إشاعة لقيمة الحياة ويحضر بدلًا منها في أذهانهم ووعيهم ولاحقًا في لاوعيهم حب الموت وكراهية الحياة واستحضار تفاهة الدنيا واعتبار ما أعطيه من سنوات في هذه الحياة بمثابة استعداد لرحيل أُعطي جزءًا من فصوله وهو لم يزل بعد غض العود طري الفؤاد.

إنها دعوة لإشاعة الفرح وقيمة الحياة ودفن لثقافة الموت والتزهيد في الدنيا، فهل تكون مبادرة أمانة منطقة الرياض في عرضها المسرحي الأخير على هامش احتفالات العيد هي البداية لقطيعة معرفية مناشطية لا رجعة فيها مع ثقافة الموت؟

(١) في مقالٍ له بعنوان: (نحن.. والإنسان)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: (الخميس ٤ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ - ١٢ مايو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٤٧١).

كل العشم والأمل أن لا تبادر مناشط وثقافة ذلك الخطاب المتشدد لوأد هذه البداية الواعدة مع إشاعة ثقافة التسامح والابتهاج بالحياة»[١].

د-**ويقول حسن بن فرحان المالكي**: «ولو أن الحكومة والأغنياء اقتصروا على نشر الكتب المحايدة، لكان أولى، كالمصحف الشريف ثم الصحيحان وكتاب الأم للشافعي وكتاب الاستذكار لابن عبد البر ونحوها لكان أولى، بل حتى الكتب المذهبية كالمغني في فقه الحنابلة والسنن الكبرى للبيهقي في فقه الشافعية والعناية في الفقه الحنبلي والمدونة في الفقه المالكية لكان أولى من نشر الكتب الموغلة في المذهبية التي لها أثرها البالغ في زيادة الغلو وتفكيك وحدة المسلمين وزيادة تنازعهم، ككتب ابن تيمية وكتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله- فهذه الكتب تزرع من الشقاق أكثر مما تزرعه من الخير، ولا تكاد تدخل بيتًا إلا وانتشر فيه الخلاف والتهاجر والتباغض... لأنها تركز على أمور خلافية ثم تنصر الرأي المتشدد في هذه الأمور، ثم ترتب على عدم اتباع هذا الموقف التكفير أو التبديع مع وجوب الهجر والبغض لمن لا يوافقهم على هذا الرأي؛ لأنه -في رأيهم- هو الإسلام ذاته! وهو النص! وهو الحق المطلق!...»[٢].

ويقول: «وقد احتوت كتب العقائد-ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة-على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمة ولعلَّ من أبرزها:

التكفير، والظلم... والقسوة في المعاملة. وزرع الكراهية الشديدة مع عدم معرفة حق المسلم»[٣].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «الابتهاج بالدنيا كبديل لثقافة الموت»، نُشرَ في جريدة الرياض بتاريخ الثلاثاء: ١٣ شوال ١٤٢٦هـ-١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م - العدد: «١٣٦٥٨».

(٢) «داعية وليس نبيًّا» حسن بن فرحان المالكي، هامش (ص/ ١٧٧). ط. دار الرازي، عمان-الأردن.

(٣) «قراءة في كتاب العقائد»: (ص/ ٩٦) للمالكي.

• تعليق:

أقول: كيف تنسج الأباطيل حول تراث السلف، بحيث يتهم بالإقصائية والتعنت والعنف؟!، بينما يُترك عن عمدٍ تراث أهل البدع والضلال، الجدير حقا بِهذه الصفة، ولك أخي القارئ أن تطالع سيرةَ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وتتأمَّل في محنته مع المعتزلة والجهمية الذين امتحنوا الناس بخلق القرآن[1]، وكيف أَنَّهم ألهبوا جسده -رحمه اللَّه رحمة واسعة- ضربًا بالسِّياط تحت حرِّ الشمس المحرقةِ.

وقد كان أئمة المساجد يُمتحنون بخلق القرآن؛ فمن لا يُجبْ يُعزلُ عن الإمامة، وقد قُتِلَ عددٌ غير قليل من علماء أهل السنة لعدم قولهم بخلق القرآن!!

أفلا يتعرَّضُ المحمود وغيره لنقد المعتزلة، وأنهم كانوا إقصائيين لدرجةٍ بشعة؟!

ألا يعرفُ هؤلاء الجهلة أن الرافضة والمعتزلة وغيرهم من النِّحلِ الضالة هم أكثر الناس تكفيرًا بعضهم لبعض ولغيرهم، واستباحة لدمائهم.

أما السلف الذين يشنون عليهم هذا الهجوم؛ فكانوا أعدل الناس قولًا وفهمًا للشريعة.

الجانب الثالث: وصم هذا التراث بعدم الموضوعية والانزواء عن الواقع، وأنّه قائم على الخرافة والتنكر للعقل:

أ-**يقول محمد المحمود**: «إنَّ النقد الحقيقي لابُدَّ أن يفك البنية العامة للمناهج، تلك البنية التي تكونت بفعل الوعي الجماهيري المتلبس بالخرافي والعاطفي»[2].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٢٥١-٢٥٣) للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٣٢)، في مقالٍ له بعنوان: (من حديث المناهج: المرأة والحجاب».

ب- عبد اللَّه بن بجاد يرى أن الكرامات هي من قبيل الخرافات التي تنافي العقل[١].

ويقول: «ومِمَّا لا شك فيه أنَّ ضخَ هذا الكم الهائل من الرؤى التنويرية في المجتمع ساعد إلى حدٍّ كبير في مواجهة كتب الخرافة التي تبحث في عالم الأرواح والشياطين وأحوال الجان وثعابين القبور»[٢].

الجانب الرابع: وصم هذا التراث متمثلًا في كتاب الاعتقاد بأنَّها كتب تجسيم وتشبيه:

-**يقول حسن المالكي**: «وقد احتوت كتب العقائد -ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة-على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمة ولعلَّ من أبرزها: التجسيم الصريح...»[٣].

الجانب الخامس: وصم هذا التراث بأنَّه نشأ نتيجةً لدوافع وصراعاتٍ سياسية:

أ-يقول حسن بن فرحان المالكي عن أئمة الحنابلة: «وتراهم يتناقضون في الصحابة ووجوب تقديرهم فيذمون الشيعة لأنهم ينتقصون أصحاب النبي ﷺ بينما لا يذمون النواصب ولا يذكرونهم بسوء مع أنهم كانوا يلعنون علي بن أبي طالب ويذمونه ويرمونه بكلِّ طامةٍ!!سواءً كان ذلك من قبل حكامهم من بني أمية أو علمائهم كحريز بن عثمان وثور بن يزيد ونحوهم بل يقومون بالفعل نفسه عندما يعدون عمار وأباذر وابن عديس وابن الحمق وغيرهم يعدونهم في اتباع عبد اللَّه بن

---

(١) في مقال بعنوان: (هيمنة الخرافة)، جريدة الرياض: الاثنين: ١٠ رجب ١٤٢٦هـ - ١٥ أغسطس ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٦٦)، وسيأتي تفصيل هذا في صـ ١٢٧

(٢) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٢٥)، في مقالٍ له بعنوان (من حديث المناهج: المرأة والحجاب».

(٣) «قراءة في كتب العقائد»: (ص/٩٦).

سبأ مع أنهم من كبار الصحابة!!! وابن سبأ أقرب للأسطورة منه للحقيقة فضلًا عن الدور المزعوم الذي يزعمونه له حتى عدوا في أصحابه كبار البدريين!!! بالإضافة إلى أنهم عندما ينتقدون من يسب الصحابة لا يريدون -في الأغلب العام- الدفاع عن أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعائشة وطلحة والزبير ﷺ وإنما جُلُّ اهتمامهم في الدفاع عن الطلقاء وخاصة معاوية!! فسب معاوية عندهم أعظم من سبِّ علي...»[1].

ويقول: «وبما أنه من المعلوم عند عموم المسلمين أنَّ قتال المسلم للمسلم حرام فالسياسات تستعين بالعلماء الذين يسوغون للحكام قتال المسلمين وكان الشيعة يلزمون أهل السنة بالنصب والانحراف عن علي وأهل البيت ويعممون أخطاء الشاميين من المنتسبين إلى السنة على جميع السنة فرد أهل السنة بأنَّ الشيعة يغلون في أهل البيت وعمموا أخطاء وعقائد غلاة الشيعة على جميع الشيعة ثم تجاوز بعضهم ودافع الباطل عن بني أمية وكأنَّ المطلوب هو الدفاع عنهم كالدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي اللَّه عنهم، أصبح نقد معاوية بن أبي سفيان (وهو من الطلقاء) غير مقبول عند السنة وأدخلوه في كتب العقائد وامتحنوا به الناس بعد أَنَّ كان متقدموهم يذمون ظلم معاوية وانتزاؤه على هذه بالسيف وجعله الخلافة ملكًا عضوضًا واستئثاره ببيت المال وما إلى ذلك من المفاسد التي أحدثها...»[2].

ويقول: «والخلاصة هنا: أنَّ ما ننشره في كتب العقائد من تكفير وذمٍّ مبالغ فيه للجهمية والقدرية والشيعة والمعتزلة كان اتباعًا منا للسياسة للأموية دون علمٍ، فنحن ورثنا خصومات علماء الشام مع هؤلاء ووصفهم لهم بالكفر والزندقة والمجوسية والحكم عليهم بالنار... تمامًا مثلما حكمنا على أبي حنيفة بالكفر

---

(١) «قراءة في كتب العقائد»: (ص/ ١٢٣).

(٢) «قراءة في كتب العقائد»: ص/ ١٥٣).

والزندقة. . . وحرارة هذا القول مني كان أسفًا مني على سنواتٍ أضعتها في بغض ولعن الجهمية والقدرية ولم أنتبه لبراءاتهما من أكثر ما نُسب إليهما وظلمي لهما إلَّا بعد بحثي!!! في الموضوع في فترة متأخرة وقد انخدع كثير من علماء الأمة الإسلامية بهذا وتواطأوا عليه تواطؤًا عظيمًا حتى أنَّ القارئ يشك في نفسه لولا وجود بعض العلماء الذين سبقوه لهذا القول.

حقًّا لقد صدق الرسول ﷺ عندما قال: «**فساد أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش**» فنحن ننطق بألسنتهم إلى هذا الزمان ونبغض بقلوبهم ونزالي ونعادي فيهم فتحقق (فساد الأمة). . . إذن فقد قتلت الدولة الأموية غيلان الدمشقي وصاحبه صالحًا والجعد بن درهم وجهم بن صفوان وزيد بن علي والحارث بن سريج وقبل ذلك الحسين بن علي وعبد اللَّه بن الزبير وكثيرًا من المهاجرين والأنصار وأبنائهم بالمدينة وواصلت الدولة العباسية المسيرة القمعية فقتلت من العلويين أضعاف ما قتل منهم في عهد بني أمية وقد استعان الأمويون والعباسيون فيما بعد ببعض العلماء الموالين للسلطة!!! للتصدي لهؤلاء أو تلاميذهم وإصدار الفتاوى بقتلهم بل والتشفي من ذلك ثم استمر ذم هؤلاء بين العوام وطلبة العلم بناءً على ما أسسه آباؤهم وأجدادهم من ذم هؤلاء المبتدعة من القدرية والجهمية. . . »[1].

ب-**ويقول يوسف أبا الخيل**: «وأولى الخطوات التي لا يخامرني شك في فاعليتها أن نؤصل لعلاقة اجتماعية بعيدة عن حمَّى التصنيف التي اجتاحت مجتمعنا منذ فترة على أيدي من ساوقوا فكر الحاكمية بأن ذاك علماني والآخر متأمرك والقاصي ملتزم والداني غير ملتزم وآخرين من الفرقة الناجية أما أصحاب ذلك المذهب فهم من الفرق الهالكة وهكذا اعتمادًا على تراث بشري يؤصل بالأساس لصراع ضللت معظمه السياسة وأجلبت عليه المصالح الآنية وقتها»[2].

---

(١) «قراءة في كتب العقائد»: (ص/ ٨٤، ٨٥).

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (ضرورة التلازم الفكري والعملي في محاربة الإرهاب)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الثلاثاء ٧ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ١٨ يناير ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٣٥٧).

• تعليق:

هذه التهمة الموجهة للتراث تحمل في مكنوناتِها تجريمًا خطيرًا للتراث ورموزه، وأنَّه لم يقم في حقيقة الأمر على الهدى والنور، بل قام على ضد ذلك من الهوى والمصالح الشخصية، ثُمَّ إنَّ فيه اتِّهامًا مبطنًا لأصحاب التراث ورموزه من العلماء بأَنَّهم لم يكونوا علماء ملَّةٍ بل كانوا علماء سلطة يسيرون في ركاب الدولة أينما سارت ركائبها، وأَنَّهم كانوا طُلَّاب دنيا ولم يكونوا طُلَّاب آخرة.

والحق الأبلج -الذي هو كالشمس في رائعة النهار- أَنَّ علماء الأمة الرَّبانيين كانوا ولا يزالون منذ فجر التاريخ وإلى يومنا الحاضر، كانوا لا يحابون أحدًا كائنًا من كانَ في الحقِّ، فكانوا -رحمهم الله- ناطقينَ بالحق، صادعين به، ولو أدَّى ذلك إلى إزهاق أرواحهم.

والتاريخ كتاب مفتوحٌ -يقرأه الجميع- يشهد بِهذه الحقيقة، ويُعلي صوته بها: كم سطَّر أولئك العلماء صفحاتٍ من نور في بذل الحق والجهاد من أجله.

من منَّا لا يعلم -وهذا أقرب شاهد- محنة الأئمة الثلاثة: (أبي حنيفة، ومالك، وأحمد)، وأَنَّهم تعرَّضوا لسياطِ أئمة الجور وتعذيبهم والتنكيل بهم، من أجل صدعهم بالحق وثباتهم عليه بلا مداهنة ولا مواربة!!

ومن منَّا لا يعلم محنة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنَّه مات محبوسًا في السجن بقلعة الإسكندرية!!

هذا هو التاريخ يُسجِّل هذه الحوادث وغيرها -بمداد من ذهب- في صفحاتٍ منْ نورٍ في جهاد العلماء وتحملهم الأذى واللأواء في سبيل الحق الذي يدينون اللَّه به.

بيد أَنَّهُ يحسن التنبيه هاهنا على أنَّ صدعهم بكلمة الحق، وبذلهم النصيحة لحكامِ الأمةِ لم يكنْ -بأيِّ حالٍ من الأحوالِ- على شكلِ ثوراتٍ خارجيةٍ أو

تهييجاتٍ عاطفيةٍ، بل كان ذلك كله في إطارِ منهج السلف الصالح المنطلق من سنة رسول اللَّه ﷺ وأمره بالسمع والطاعة بالمعروف والنصيحة لمن ولاه اللَّه أمر المسلمين وإن كان فاسقًا أو ظالمًا، وأمره بالصبر على ما يحدث من الولاة المسلمين من الجور والظلم والأثرة مع أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر بالحكمة، وكراهيةِ ما يصدر عن بعضهم من المظالم والمنكرات، وهذا أمر مستفيض ثابت بأحاديث صحيحة، في الصحيحين وغيرهما.

فهذه التهمة إذًا عاريةٌ من الصحة، وهي -واللَّه- مغالطة مكشوفة - لكنَّ القومَ أصحاب هوى وتلبيس وخداعٍ، وهم -والله- أبعد الناس عن الموضوعية والعقلانية التي يرفعون عقيرتهم بها، ويزعمون بأنهم هم أهلها وأحق الناس بها.

هكذا استبان لك أخي الكريم -بما لا يدع مجالٍ للشك والريب- موقف الليبراليين السلبي المخزي من تراث الأمة ورموزها، ونحن هاهنا نعني بالأمة وبخاصة في المجال العقدي والتشريعي، نعني (أهل السنة والجماعة) الذين هم الامتداد الطبيعي للأمة الواحدة المجتمعة على عقيدة ومنهج واحد في زمن الرسالة، وذلك قبل نجوم الفِرقِ والمسالك الضالة المنحرفة، فأهل السنة والجماعة هم المعبر الفعلي عن الأمة (الصحابة ﷺ)، وتراثهم هو الممثل الحقيقي لتراث الأمة، ذلك لأنَّه قائمٌ على الأصول العلمية التي كان عليها الصحابة ﷺ.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال العصمة المطلقةَ، والقداسة التامة لهذا التراث في الجانب الاجتهاديِ القابلِ للخطأ والصَّواب، فهذا غلو مذموم نرفضه بشدة، ذلك بأَنَّ القائمين على هذا التراث مهما بلغوا من العلم والفضل، فإنَّهم لا يزالون في دائرة البشرية، ولم يخرجوا عن طوقها، ومادام الأمر كذلك، فإنَّ هذا التراث لا يخلو من وجود أخطاءٍ وسقطاتٍ وهفواتٍ تحتاج إلى حركة نقدٍ وتصحيح، وهذا -ولله الحمد والمنة- موجودٌ في علماء هذا التراث نفسه قديمًا وحديثًا، فترى

الواحد منهم يستدرك على الآخر، ويبين خطأه نُصحًا للأمة، وإبراءً للذمة، بل ترى العالم نفسه يستدرك على نفسه، ويصحح خطأها.

كذلك فإنَّ من السمات البارزة لأهل السنة أَنَّ العصمة المطلقة ليست لأحدٍ سوى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- ومازال علماؤنا الأخيار يرددون أَنَّ كُلًّا يؤخذ من قوله ويُترك -مهما كانت منزلته ومهما بلغ علمه- إلَّا الرسول ﷺ.

ومازال أهل السنة والأثر من قديم الزمان وإلى عصرنا الحاضر يقومون بعملية النقد والتصحيح لهذا التراث، في إطار النقد العلمي الذي يبني ولا يهدم، وهاهي المكتبة الإسلامية تزخر بالمؤلفات الضخمة التي تشهد لهذه الحقيقة.

أمَّا تراث أهل الانحراف والضَّلال كالفلاسفة والمعتزلة ومن دار في فلكهم؛ فهو التراث الجدير حقًّا بالإبعاد والنفي عن تراث الأمة، امتثالًا لحديث النبي ﷺ: **«يَحْمِلُ هَذَا العلمِ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولَه يَنْفُونَ عنه تَحْرِيفَ الغالين وانْتِحال المُبْطِلينَ وتأويلِ الجَاهِلِينَ»**[١].

- موقفهم من التاريخ الإسلامي:

دأب الليبراليون على تشويه التاريخ الإسلامي، والطَّعن فيه، وشنِّ حملات التزوير والتخريب عليه، ولم تقف هذه الحملات الضارية على عصرٍ دون عصر، بل امتدت لتشمل كافة العصور الإسلامية، حتى أَنَّ الصفحات المشرقة في تاريخنا لم تسلم من ذلك[٢]!!

---

(١) أخرجه البيهقي، وصحَّح بعض طرقه الحافظ العلائي في «بغية الملتمس»: (٣، ٤)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»: (٢/ ٣٥)، وصحَّحه الإمام أحمد، انظر: «مشكاة المصابيح»: (١/ ٨٢، ٨٣)بتحقيق الألباني.

(٢) انظر: «المدرسة العصرانية في نزعتها المادية»: (ص/٤٤٣، ٤٨٢). للشيخ/ محمد بن حامد الناصر.

- أقوالهم في هذا الجانب:

أ- خالص جلبي يعلنها حربًا شعواءَ على العصر الإسلامي في زمنِ بني أمية، يقول:

«وهنالك حزمة أمراضٍ ثقافيةٍ تبلغُ العشرة منها:

أَنَّ العالم العربي ما زال يُحكم بسيف معاوية، بعد انطفاء الوهج الراشدي... وأَنَّ الثقافة العربية تستحم بالعنفِ منذ المصادرة الأموية، وتوديع حياة الراشد، واعتناق حياة الغي، وتفشي روح الغدر والقتل والانقلابات والتآمر، فليس بعد الرشد إلا الغي»[1].

ويقولُ في نفسِ السياق: «إِنَّ جذور الاستعمارِ تضربُ في تربة الثقافة، وأَنَّ هذا المرضَ يعِسُّ في مفاصلِ الثقافة العربية، مثل الروماتيزم الخبيث، منذ الانقلاب الأموي، وقتل العقل على يد ما يُسمَّى «أهل السنة والجماعة»، وأَنَّ العرب يؤمنون (بالقتل)؛ لأَنَّهُ لا عقل لهم»[2].

وانظر -يارعاكَ اللهُ- كيف يتهجَّمُ خالص جلبي على الفتوحات الإسلاميةِ بِكُلِّ شَناعةٍ وفظاعةٍ، ويشبهها بالجرائم اليهودية، يقول: «إِنَّ السلطان محمد الفاتح، وفتح المدينة (القسطنطينية) يذكر بشارون وهو يريد احتلال القدس، وطرد أهلها منها.

وبغض النَّظر عن فظاعات الفتح، وحجم النهب والسلب، والاغتصاب على يد الانكشارية، فإِنَّ أول ما فعله (محمد الفاتح)، إِنْ وضعَ يده على أقدس مقدساتهم: أياصوفيا، تلك التحفة التاريخية، ليحولها إلى مسجدٍ. لم يكنْ هذا الفتح انتشارًا على منهج النبوة، بل اجتياحًا عسكريًّا... ونسميه إسلاميًّا؟!!»[3].

ب- أما محمد بن علي المحمود، فقد لاحظ ببارعته الفائقة التي لا حدود

---

(١) «جريدة الرياض، العدد (١٠٦٩٢)، في الأول من جمادي الآخرة ١٤١٨هـ.

(٢) «الزلزال العراقي»: (ص/ ١٢٤) لخالص جلبي.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، (العدد: ٨٣١٠)، بعنوان: لا إكراه في السياسة، بتاريخ: ٢٩/٨/٢٠٠١م.

لها!! أنَّ مفهوم الدين قد تحوَّل في زمن الحكم الإسلامي أيام معاوية ﷺ من دين رسمي إلى دين شرعي تحدده السلطة النافذة، وتتحكم فيه!!، يقول-وبئس ما قال-: «كل من تأمل التاريخ لا بد أنه قد لاحظ التغير النوعي الجذري في زمن ما بعد الراشدين، وهو تحول طبعَ الحياة الإسلامية فيما بعد، ولم يقتصر على فترة محددة من تاريخ الإسلام. بداية بمعاوية بن أبي سفيان ومنْ تلاه، تحوّل الدين الرسمي -وهو الذي كُتبَ له الانتصار في سياق موازين القوى الاجتماعية، لا الدينية- إلى دين شرعي! وهنا المفارقة؛ إذ تحولت الأيديولوجيا الرسمية التي تتوسل الاجتماعي بأكثر مما تتوسل الشرعي إلى أن تكون صاحبة اليد الطولى في تحديد الشرعي الذي سيأسر مسيرة الفكر الديني إلى حد كبير...»[1].

ويقول-في أسلوب مليءٍ بالتطاولِ والعبثِ والسخريةِ بأحكام الشريعة-: «تاريخنا - كمسلمين، وعرب على نحو أخص - منذ كان وإلى اليوم، لم يحضر الإنسان فيه كقيمة أولية، إلا في استثناءات قليلة ونادرة، استثناءات تؤكد مجمل السياق ولا تنفيه. الاعتبار كان يقام لكل شيء، حتى الحجر، بينما يأتي الإنسان في الهامش الأخير من جدول الأعمال لأمتنا الخالدة!. نفتخر بالفتوحات، ونحن إلى الغزو، ونتغنى بإجهاض العقلانية الناهضة، ونبكي على عهد الرقيق والجواري والقيان، ونشرعن لاسترقاق الإنسان بلا حياء، وبلا عقل أيضا»[2].

ويقول أيضًا: «تُدرك الإسلاموية في أعماقها أن تاريخنا لم يكن مجيدًا في حقيقته؛ كما حدث فعلا، لم يكن مجيدا بالدرجة التي يُمكن أن نفاخر به أية أمة في الماضي؛ مهما كان تواضع منجزها الحضاري، فضلا عن أن نفاخر به الحضارة المعاصرة»[3].

---

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٥٧، ٥٩)، في مقالٍ له بعنوان: (التاريخ وأزمة الفكر الإسلامي)، وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ١٥ / ١٢/ ٢٠٠٥م.

(٢) في مقال له بعنوان: «نحن والإنسان»، جريدة الرياض، العدد: (١٣٤٧١).

(٣) جريدة الرياض، الخميس ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ-٢٢أكتوبر ٢٠٠٩م-العدد. ١٥٠٩٥

المعلم الرَّابع: الموقف من الغرب عمومًا

المتأمِّل في مقالاتِ هؤلاء الليبراليين، يجد أَنَّهم مفتونونَ غاية الافتتان بالقيم الغربيةِ والحرية حسب المفهوم الغربيِّ، وحَدِّث -والألم يعتصر قلبك- عن إعجابَهم -شبه المطلق- بالغرب بشكل عام، ووضعه مقياسًا للحضارة والتقدم وحقوق الإنسان، ولنا أن نبرز موقفهم من الغرب، كما يلي:

١-تقديم حسن الظن بهم وأنهم لا يكيدون للإسلام ولا أهله وأن المتدينين يعيشون عقدة المؤامرة:

يقول مشاري الذايدي في مقال له بعنوان: (نحن وأمريكا والديموقراطية..): «لكن ما شأن الغرب بنا، ولماذا تبادر مجموعة الدول الصناعية، بقيادة أمريكا لنشر الديموقراطية ودفع عجلة التنمية ومساعدة المرأة على الانعتاق من وضعيتها البائسة، وترقية التعليم ومكافحة الأمية ورفع مستوى حريات التعبير... الخ؟ لماذا يحرصون على ذلك؟ وماذا نعني لهم أصلًا؟

ربما قال البعض إنها مؤامرة جديدة على الأمة الإسلامية لسلخها عن هويتها وتدمير مقدراتها (ما هي هذه المقدرات بعد الأرقام الآنفة؟!) وربما قال آخرون إنها هجمة إمبريالية أخرى لتركيع الأمة العربية العظيمة.

غير أن هناك ما يمكن قوله غير هذا وذاك، إننا بوضعنا الحالي الذي يجعلنا شعوبا محرومة من ثمار المعرفة الإنسانية الحديثة، تقف في موقع المتفرج لهذه الذرى العالية التي وصلت إليها الإنسانية، نصبح خطرًا على من نعتقد انه قد حرمنا من ذلك، ويتزايد الإحباط والحنق من هذا الفوات الهائل، يكفي أن تراقب مشاعر الحسرة والألم التي تصيب الزائر العربي للمجتمعات الغربية الديموقراطية، مقارنة ببلاد الزعيم الأوحد التي غادرها! هذه الوضعية الحرمانية هي التي تثير في

المحروم مشاعر الحقد والرغبة بتدمير ما لدى الحارم؟! كما تجعله مهيأ لتلقف كل آيدولوجيا عابرة في الطريق تغذي لديه مشاعر التقدير الذاتي المبالغ فيه، والاحتقار العكسي للآخر، عدو الذات؟!

ولذلك فإن الغرب حينما يدعم الديموقراطية ويفكر في وضع هذا الجزء من العالم، فليس ذلك من قبيل التبشير أو الاهتداء بروح الأم تيريزا، قدر أنها مصلحة غربية جوهرية تكمن في إنقاذ الشرق الأوسط المتعثر.

ذكرت الورقة الأمريكية أكثر المجالات تضررا في العالم العربي والشرق الأوسط الكبير وهي «الحرية، المعرفة، وتمكين النساء»، ثم ذكرت أن ترك الأمور كما هي من دون تعديلها ومساعدة الشعوب المتضررة سيسهم «في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ ٨»[(١)].

٢-اتهام المسلمين بأنَّهم سبب العداء الذي يعيشه العالم الإسلامي مع الغرب:

أ-**يقول البليهي**: «المحبط الحقيقي هو أن نزكّي أنفسنا ونحن بهذا الوضع السيئ، العرب والمسلمون الآن أضحوكة في العالم، يعني ونحن كنا أضحوكة، ولا يهتم لنا أحد، لكننا الآن أصبحنا نعلن لهم أننا نبدع في قطع الرؤوس، ونبدع في القتل، وفي التفجير، يعني هذا أقصى ما نستطيع أن نبدع فيه، وهذه معضلة كبرى يعني أصبحنا لسنا فقط عبئًا على أنفسنا وإنما أصبحنا عبئًا على العالم، ... أنا أعتقد أن العالم كله يتقهقر بسبب أفعالنا، يعني مثلًا البلدان الغربية البلدان الديمقراطية أميركا وأوروبا وبريطانيا وغيرها يعني أصبحت تعدّل أنظمتها بما يقيّد الحريات»[(٢)].

---

(١) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

(٢) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

ب- **يقول المحمود:** «ليست مأساة العراق فيما يسمى (الاحتلال) الأمريكي للعراق، وإنما جذور المأساة أبعد من ذلك؛ بدليل أن النظام الصدامي لم يستطع إلغاء هذه المفاصلة الطائفية والعرقية، وإن كان قمعها، وحَدَّ منها؛ بواسطة مجموعة من الإجراءات الجهنمية التي كانت أشد بشاعة من كل ما صنعته الطائفية والمذهبية والعرقية بعد صدام.

إن قوات التحالف الدولي التي يحاول التيار العروبي فضلًا عن الإسلاموي تحميلها وزر ما يجري في العراق؛ من مذابح على الهوية الطائفية، لم تكن خطؤها سوى أنها منحت هذا البعد الطائفي الفرصة للظهور. لكنها بكل وضوح لم تخلق هذا البعد في العراق من العدم، بل ولم تسعد بوجوده؛ لأنها تدرك أن إرساء قواعد مؤسسات الدولة الحديثة (غير المنحازة، والتي لا تقبل الانحياز الداخلي والإقليمي) مرتبط بضمور الانتماء الطائفي الذي يخترق الوطن الواحد من ناحية، ويتجاوز بولاءاته حدود الوطن من ناحية أخرى»[1].

جـ- وتأمل معي -يارعاك الله- هذا الموقف المتخاذل من جهة يوسف أبا الخيل حول قضية الرسوم الدنماركية التي سخرت بالمقام النبوي على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، يقول: «من جهة أخرى فلا يعني ذلك أن التعرض لذوات الرسل أو العقائد أو الأديان من قبل الإعلام الغربي سيظل محسوبًا وبشكل دائم على ممارسة حرية التعبير عن الرأي بمعطياتها المجردة، أي التعرض لأجل التعرض فقط باعتباره داخلًا في مسلسل حرب دينية ليس إلا، وهو الفهم الذي يحاول تدشينه وربما تأبيده في أذهاننا من يقتاتون على مثل تلك الأزمات من متطرفي الجانبين، إذ أن مثل هذا التعرض للآخرين بما فيه التعرض لذواتهم المقدسة أو لأديانهم وعقائدهم لا يخلو أحيانًا من تزامن مع المصالح الغربية في تماسها مع مصالح ذلك الآخر الذي تتعرض ديانته أو مقدساته لمسها

(١) جريدة الرياض، الخميس: الثاني من ذي القعدة١٤٢٧هـ-٢٣نوفمبر٢٠٠٦م-العدد: (١٤٠٣١).

بسوء من جانب ذلك الإعلام، وهو ما يفسر لماذا يلاحظ أن أديانًا أو أيديولوجيات أخرى لم تتعرض لمثل ما تعرض له الإسلام أو النبي محمد ﷺ من نقد أو إساءة، إذ قد يبرر ذلك بمبرر عدم تعارض مصالح ممثلي تلك الديانات مع المصالح الغربية - في الوقت الحاضر على الأقل - وهذا الاستنتاج ربما يفسر أيضًا التهافت على التعرض لذات الإسلام أو رموزه حاليًا باعتباره إفرازًا لما يراه الغربيون من موجات عنفية ضربت الكثير من المعاقل الغربية، وهي الموجات التي تولى كبرها من ينتسبون إلى الإسلام.

ومع ذلك فإنه حتى على مستوى حرية التعبير المجردة غير المرتبطة بسياق مصالحي معين، فقد مارس الإعلام والفن الغربي وفي مناسبات عديدة الكثير من التعرض لذوات نبوية معينة نُحرِّم نحن المسلمين مجرد تمثيل أو تصوير شخصياتها ناهيك عن التعرض لها بالنقد، فقد تم إنتاج العديد من الأفلام السينمائية التي تناولت شخصية السيد المسيح ﷺ من زاوية إظهاره بالمظهر البشري العادي البعيد عن مظاهر النبوة، وبما لا يتناسب مع صفاته كنبي مرسل من عند اللّه تعالى، كما تم تصوير لحظة صلبه من قبل اليهود قبيل قتله طبقًا للرواية المسيحية طبعًا - وهو يحمل قناني الخمر بيديه، وفي فرنسا مثلًا - كما يقول الباحث في الفلسفة الغربية الصديق هاشم صالح - وضعوا مؤخرًا صليب المسيح، وهو الرمز المقدس لدى المسيحيين، على واجهة فيلم سينمائي بعد أن جعلوه على هيئة الصليب المعقوف الذي يرمز للفترة النازية المنبوذة في أوروبا والعالم الغربي عمومًا، مما اعتبر معه هذا التصرف على أنه أكبر إساءة توجه لأتباع المسيح في أنحاء العالم، كما قامت شركة عطور فرنسية وكدعاية لأحد منتجاتها بعرض صورة العشاء الأخير للسيد المسيح وبدلًا من وضع صور الحواريين بجانبه قاموا بوضع نساء عاريات تمامًا، مما تسبب في جرح شعور العديد من المسيحيين المحافظين في أوروبا.

بل إنه في سياق الفوارق الثقافية بين الجانبين، فإن أكبر وأشهر فارق بينهما هو ما يتصل بنهاية المسيح نفسه، فبينما يعتبر القرآن الكريم أنه لم يصلب فضلًا عن أن

يقتل ممثلًا بقول اللّه تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ فإن من المتواتر العقدي المسيحي المشترك بين كافة المذاهب المسيحية أنه صلب ثم قتل على أيدي طائفة من اليهود يطلق عليهم (الفِرِّيسيون) ومن البدهي أن لا نطالبهم باعتقاد ما نعتقده من رفع المسيح إلى السماء كما لا يحق لهم بالمقابل مطالبتنا بالتماهي مع ما تواتر في تراثهم من قصة صلبه وقتله فيما بعد.

لذا فمن المهم على هامش تلك الحادثة وما ستتلوها من أحداث وتطورات أخرى أن لا نحاكم مكونات ومنطلقات الثقافة الغربية بمعايير ثقافتنا الإسلامية والعربية، لاختلاف معايير كل منهما عن الأخرى، كما ويجب علينا من ناحية أخرى أن لا ننزع إلى تنقص وإزدراء عقائد وأديان الآخرين ثم نطالبهم بأن لا يتعرضوا لذواتنا المقدسة أو أدياننا ومعتقداتنا، فنحن لا نمل مثلًا من تكرار القول بتحريف أو بطلان الديانتين المسيحية واليهودية، كما ونشير لهم غالبًا بعبدة الصليب وإخوان القردة والخنازير وبالدعاء عليهم أجمعين دبر كل جمعة أو قنوت بأن يأخذهم أخذ عزيز مقتدر أو بأن ييتم أطفالهم ويرمل نساءهم، ومثل هذه الأمور وإن كان بعضها يمثل لدينا يقينًا راسخًا مثل بطلان الديانتين أو تحريفهما فهي مما يجب أن يكون محله القلب بما لا يعطي مجالًا للجهر به، إذ سيحسب ذلك من قبلهم على أنه تنقص من عقائدهم وازدراءٌ لها مما يعطيهم مبررًا منطقيًا لمحاربتنا بنفس السلاح الذي نحاربهم به، وقد نبه القرآن الكريم إلى مثل ذلك الاعتداء وما قد يجره من ويلات قد تتطور إلى التعرض للذات الإلهية حيث يقول تعالى ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨]»[1].

(١) في مقالٍ له بعنوان(نحن والغرب: بين فكرية مختلفة)، نُشرَ في (جريدة الرياض: الخميس ٢٤ المحرم ١٤٢٧هـ - ٢٣ فبراير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٥٨).

٤- الدعوة إلى عدم المواجهة والمقاومة واتخاذ السبل السياسية والنقد اللاذع لمن يدعو لمقاومة المحتل:

سيأتي ذكرُ شواهدَ وأمثلةٍ على هذا في مبحث «انحراف الليبراليين في مفهوم الجهاد».

٥- الانبهار بالحضارة الغربية، والإشادة بأصحابِها:

أ-يقول البليهي: «أعتبر أنَّ الحضارة مرّت بفترتين يعني آلاف السنين هذه أعتبرها كل الحضارات التي مرّت آلاف السنين هذه عبارة عن دوران أفقي، يعني مثلًا كل دولة كل حضارة تبدأ في النشوء

تركي الدخيل: ثم، تدور حول نفسها..

إبراهيم البليهي: ثم تنهار، ثم الحضارة الجديدة لا تبدأ من حيث انتهت الأولى وإنما تبدأ من الصفر، وهكذا كانت الحضارات القديمة تتحرك تحت سقف واحد لا تتجاوزه، وضمن مسارات ثابتة، دوران أفقي لم تتطوّر أبدًا، عندما جاءت الحضارة الغربية أصبحت.. انتقل الإنسان من مستوى إلى مستوى يعني مختلف جذريًا يعني الاختلاف بين الحضارات القديمة والحضارة الغربية هو اختلاف نوعي وليس اختلافًا كميًّا.

تركي الدخيل: طيب هذا الحديث هذا.. هل أنت منبهر إلى هذه الدرجة بالحضارة؟

إبراهيم البليهي: ليس انبهارًا يا أخي.. هذا ليس انبهارًا..

تركي الدخيل: مستلَب غربيًا يعني؟

إبراهيم البليهي: ولا مستلَب يا أخي، يعني أنا أعتبر أنه جمود في الإحساس وضعف في الذوق، وهزال في الإدراك أن ترى ما يبهر ثم لا يبهرك.

تركي الدخيل: طيب صار انبهارًا هذا، أنت تقول لي: ليس انبهارًا ثم

تحمّست. .

إبراهيم البليهي: الانبهار بالمعنى الذي تريده ويستعمله الناس هذا غلط. .

تركي الدخيل: ويش هو الانبهار اللي. .؟

إبراهيم البليهي: يعني هو الإعجاب بمن يستحق الإعجاب، أنا أعتبر أنني معجب بمن يستحقون الإعجاب، يعني هؤلاء الذين حوّلوا الدنيا إلى هذا الشكل يعني نحن الذين حوّلنا بهذا الشكل؟ نحن لم نساهم ولا بشيء، نحن بالعكس نحن نحاول أن ندمّر الآن. .»[1].

ويقول أيضًا: «إن ما تعيشه الإنسانية في هذا العصر من تقدم مذهل في الأوضاع والنظم وفي الوسائل والأدوات وفي العلوم والتقنيات وما تزخر به الدنيا من تسهيلات هائلة في شتى جوانب الحياة ليس حصيلة تلقائية للعمل الرتيب أو التوارث البليد وإنما هو ثمرة الإفلات من قبضة الدوران التاريخي الأفقي المحكوم بالمألوف والموروث وقد حصل هذا الإفلات نتيجة التغيرات النوعية في الرؤى والقيم والمواقف من الإنسان والكون والحياة وكانت الثقافة الأوروبية هي الثقافة الأولى الرائدة في الإفلات من خطوط الدوران الأفقي فأخذت في الصعود المستمر، لقد انفردت الثقافة الأوربية بهذا التغير النوعي العجيب ثم إن هذه التغيرات النوعية في الحضارة الإنسانية رافقت المغامرين والنازحين من الشعوب الأوربية أينما تحركوا وحيثما استوطنوا في أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا ثم امتدت هذه التغيرات إلى مجتمعات أخرى اهتمت بالتعرف على هذه التغيرات النوعية التي طرأت على الثقافة الإنسانية ولما عرفتها التزمت بها ولم يقتصر أخذها على الثمار مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وماليزيا وبذلك استطاعت هذه المجتمعات

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ: ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

اللحوق بالمزدهرين وبات لها إسهام مشهود في الانجازات والإبداعات والمشاركة ودخلت في قلب المعترك الحضاري من أوسع أبوابه ووقفت موقف الند من المبتكرين الأصليين وأصبحت تزاحمهم في كل الحقول وفي مختلف المجالات . .

أما المجتمعات المأسورة بالموروث والمألوف فقد بهرتها الأشياء والمخترعات ولكن غابت عنها التغيرات الثقافية النوعية التي طرأت على الثقافة الإنسانية فقد اكتفت باستيراد الأشياء من المجتمعات المزدهرة كما أخذت بشكليات التعليم الحديث وتوهمت أنها بذلك قد ماثلت المزدهرين وأنها قد أخذت بأسباب التقدم وغفلت عن أنها مازالت تعيش مرحلة الدوران الأفقي فهي مأسورة بهيمنة الموروث ومأخوذة بسطوة المألوف»[1] .

ويقول أيضًا : « إن الحضارة الغربية لم تزدهر إلا بعد أن تحقق لها الكثير من التغيرات النوعية في الثقافة والقيم والمعايير والأخلاق فنهضة الثقافة شرط للنهوض في كل المجالات ولقد تناولت في المقالات السابقة ثمانية تغيرات نوعية أما التغير التاسع الذي أضافه الأوربيون إلى الحضارة الإنسانية فهو تغير مفهوم البطولة واتساع مداه وتعدد مجالاته وانفتاح آفاقه حيث لم تعد البطولة محصورة ببطولة الحرب وشجاعة القتال كما كانت في الحضارات القديمة بل إن ثقافة العصر من الناحية المبدئية هي ضد الحرب برمتها وضد البطولة في مجال سفك الدماء فبطولة الحرب ترتبط بقوة العضل وبتحكيم منطق القوة بينما حضارة العصر هي نتاج بطولة العقل وشجاعة الرأي واستقلال الفرد وقوة الاهتمام وشدة التركيز وتنظيم الجهد ومن هنا تراجعت البطولة الجسدية إلى أدنى السلم وارتقت بطولة العقل والعلم والكشف والإبداع والابتكار والاختراع والمغامرة والسبق

(١) في مقالٍ له بعنوان (التغيرات النوعية في الحضارة الإنسانية)، نُشر في (جريدة الرياض): الأحد ٤ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ١٠يوليو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٣٠).

فاحتلت الذروة بل إن البطولة العضلية هي أحيانًا موضع اشمئزاز واحتقار من مثقفي ومفكري العصر»[1].

ويقول أيضًا: «في الغرب اهتموا كثيرًا ومنذ وقت مبكر جدًا بمعرفة الطبيعة البشرية وقد كان فلاسفتهم يرون أن معرفة الذات الإنسانية ذات أولوية مطلقة تسبق في الأهمية أية معرفة أخرى وكان سقراط يرى أن لا معرفة تسبق معرفة الذات فكانت حكمته الرئيسة:

«. . اعرف نفسك. . »، وسار المفكرون من بعده على نفس النهج.

وكان روسو يقول: «. . إن معرفة النفس الإنسانية هي أعظم العلوم نفعًا وأقلها تقدُّمًا . . ». ونتج عن هذا الاهتمام بالإنسان أن الثقافات الغربية صارت هي أكثر الثقافات فهمًا للطبيعة البشرية وأنشأت علومًا متعددة عن الإنسان مثل علم النفس والتحليل النفسي وعلم الاجتماع وعلم الإنثروبولوجيا وغيرها من العلوم التي تحاول تفكيك وتحليل وتشخيص الطبيعة البشرية وبهذا الاهتمام الشديد أصبحت مزايا هذه الطبيعة ونقائصها شديدة الوضوح لذلك فإنهم يتعاملون مع الأشخاص والأعمال والأشياء بواقعية وموضوعية وإنصاف في الحدود الممكنة بشريًا فهم يعتبرون النقائص هي الأصل ويحترمون الإنسان بمقدار ما يتغلّب عليه من النقائص والشواهد على ذلك ماثلة بوضوح شديد في تعاملهم مع الرجال والأفكار والأعمال والأشياء فهم يعون حتمية النقائص في أمور هذه الدنيا كلها ويحترمون المزايا مهما شابها من نقائص لذلك تتربى الأجيال وهي تدرك هذه الحقيقة الأساسية التي يتوقف على إدراكها موضوعية الرؤية واقتراب الرأي من الصواب وعدالة التقييم والجرأة على العمل والإقدام على الفكر والفعل دون خوف من سوء التقدير»[2].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (التغيرات النوعية في الحضارة الإنسانية)، نُشر في (جريدة الرياض: الأحد ٤ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ١٠يوليو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٣٠).

(٢) في مقالٍ له بعنوان (أهمية إبراز نقائص العظماء)، نُشرَ في (جريدة الرياض: ٥/ ٥/ ٢٠٠٢م).

ب-يقول خالص جلبي: «يجب أن نحزن لحزن أمريكا؛ لأنَّ فشلها فشلٌ لكلِّ الجنس البشري، ولأنَّها تُمثِّلُ طليعة الجنس البشري»(١).

ويقولُ مُشيدًا بالعُدْوان السَّافر على المسلمينَ في أفغانستان منْ قِبَلِ أمريكا:

«والطالبان كانت دولة إسلامية تحكم بالشريعة، فقطَّعت الرؤوس والأطراف، ووأدت المرأة، ونفت العقل إلى المجهول، ودمَّرت آثارًا إنسانيةً بدعوى الأصنام، فانتقمت أمريكا لبوذا، فَدَمَّرت الطالبان تدميرًا»(٢).

ج- وهاهو محمد بن علي المحمود يُشيدُ بالعالمِ الغربي أيَّما إشادة، حيث يقول: «وصل الإرهاب المجنون إلى (لندن) قلب العالم المتحضر، إلى ذلك العالم الحي النابض بدماء الحرية والكرامة والإنسانية-، لندن، مدينة السلام - بحق- تفيق من سباتها الأمني المضمخ بعبق التاريخ والمعاصرة على النعيب الأصولي...»(٣).

ويقول أيضًا في معرض انبهاره بذلك العالم: «لقد كان العالم المتحضر يعاملنا باحترام، حتى ضربناه في عقر داره. قبل اليوم وفي المملكة المتحدة(بريطانيا)التي أشرق منها نور الحضارة المعاصرة، حيث شق الهدى (هدى الحضارة الإنسانية) أكمامه، وتهادى موكبًا دون موكب...»(٤).

ويمضي المغرور بزيف ذلك العالم في تصوره الأعمى قائلًا: «لا جدال في أنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا، هما الدولتان الأكثر تعبيرًا عن قيم العالم المتحضر وعن حضارته -وأنهما- والعالم الغربي (أوروبا الغربية وأمريكا) من ورائهما-

(١) جريدة الاقتصادية، العدد: (١٧٣)، بتاريخ: ٤/ ٢/ ٢٠٠٣م.

(٢) «الزلزال العراقي»: (ص/ ١٨٤) لخالص جلبي.

(٣) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٥)، في مقالٍ له بعنوان(المتهمون بالإرهاب)، وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥م.

(٤) المصدر السابق.

التجلي الأكبر لاتجاهات الليبرالية العالمية التي صنعت هذا العالم المتحضر، وكان لها -أي الليبرالية- الفضل الكبير في مناعته ضد الانهيار»[١].

ولك أن تتصور أخي القارئ كم هم القوم مفتنون بالحضارة الغربية، منبهرون بمكتشافاتِها العلمية[٢]!! حينما تطالع هذا النص للكاتب نفسه(محمد المحمود): «لقد كانت الحضارة الغربية -إبان لحظة اللقاء- معجزة إنسانية لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري، بل لم يوجد ما يقاربها ولو في أدنى مستوياتها البدائية التي أفرزتها فترات الإصلاح الديني»[٣].

* * *

(١) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٦)، في مقالٍ له بعنوان(المتهمون بالإرهاب)، وقد نُشر في جريدة الرياض بتاريخ: ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥م.

(٢) والعجب من هؤلاء أنهم لا يقرأون الكتب والمقالات التي لا عدَّ لها ولا حصر من قبل الغربيين أنفسهم في انتقاد الحضارة الغربية، وأنها تحمل في طياتها أسباب فنائها وزوالها.
وكيف يتعامى هؤلاء عن طغيان الحضارة المادية الغربية، واستعباد الشعوب، ونهب ثروات الأمم، كل هذا بتنظير وتأصيل نظريات الغرب العلمية التي يزعمون!! ولك أن تطالع كتابات ودراسات (غوبون) في كتابه الشهير(سقوط الإمبراطورية الرومانية)، والكتاب الشهير (سقوط الحضارة الغربية)، أو (تدهور الغرب) للمفكر الألماني (أوزفالد اشبنغل) مرورًا بما كتبه الفيلسوف البريطاني (أرنولد توينبي) حول التاريخ، وكتابات الفيلسوف الألماني الشهير (فريدريك نيتشه) وخاصة كتابه المعروف (هكذا تكلم زرادشت) الذي وصف الحضارة الغربية بدقة وبصورة عجيبة ورمزية، وكتاب (موت الغرب) لمؤلفه (باتريك. بوكانن) وغيرهم كثير من الكتب التي تكشف زيف الحضارة الغربية.

(٣) المصدر السابق.

معالم متفرقة

١ - القدح في أئمة العلم من أهل السُّنَّةِ قديمًا وحديثًا، والزعم بأنَّهم سبب رئيس للغلو والتكفير:

أ- عبد الله بن بجاد في مقال له بعنوان: «الذاكرة التراثية العوراء»

يطعن في شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ويتهمه بالتناقض؛ حيث يقول: «ويقال لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بآدمي ولا إنسان ما فيه إنسانية».

حين قرأت هذا النص لأول مرة دار بذهني أنه لأحد منظري الأنسنة المعاصرين الذين يتحدثون عن قيمة الإنسان ومركزيته وحقوقه، فجال بذهني محمد أركون مع أسماء أخرى إلا أنني عندما أعدت التأكد من غلاف الكتاب وجدته فتاوى ابن تيمية ١٤٧/ ٢٩ .

إنه ابن تيمية إذًا، هذا الفقيه الذي يعده البعض اليوم قطب رحى فكره العنيف الذي يحرق به أخضر البشرية ويابسها، وهو رجل يملك تراثًا غنيًا لدرجة التناقض أحيانًا!، ولكن العين التراثية العوراء لا تنقل لنا اليوم إلا شقه المتشدد العنيف وتغض الطرف عن بقية صورته، تلك الصورة التي تحاول بعض المراكز البحثية اليوم اظهار تنوعها الفكري بطريقة علمية ومنهجية ربما صدمت بعض محبيه حين تجبرهم على فتح عينهم الأخرى»[١].

ويقول في مقال له بعنوان: «محرقة التكفير»: «فـ«جماعة المسلمين» كما تطلق

(١) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

على نفسها، أو جماعة التكفير والهجرة كما هي شهرتها ليست سوى ولد صغير - ربما كان غير بارٍ- لجماعة الإخوان المسلمين الجناح القطبي، والخطاب الصحوي المعاصر تشرّب في كثير من أدبياته المعاصرة آراء سيِّد قطب وأفكاره التي تقسّم الناس إلى مؤمنين وكافرين فقط، وتعتبر المجتمعات المسلمة مجتمعات جاهلية وتتخذ مواقف حدية وصارمة تجاه كل مخالف مهما كانت درجة مخالفته في مواقف دوغمائية[1] لا تكاد تنتهي حتى تحرق الحقل وأصحابه.

ولكن الخطاب الصحوي الحديث اتجه بتأثيرٍ من خطاب الشيخ ناصر الدين الألباني إلى الاهتمام «الحرفي» بالسنة وهو ما أضاف للمنتسبين له بعدًا جديدًا يتمثل في الاحتجاج بالسنة والاتكاء عليها كنصوص مجردة من سياقاتها وظروفها وكأنها قواعد قانونية بعيدًا عن تقسيمات العلماء القديمة للسنة ومقامات تصرفات النبي ﷺ، وهو ما يعطي المنتسب لهذا الخطاب قدرة فائقة في إقناع الناس وصد الخصوم بكلمات معدودة يحفظها عن ظهر قلب في فترة وجيزة.

ثم احتاج الخطاب الصحوي لدعم جديد عثر عليه في البعد العقدي المتمثل في اختيارات ابن تيمية وأقوال بعض غلاة الوهابية في العقيدة.

فتم بهذا الثالوث الفكري للخطاب الإسلامي المعاصر، حيث العقيدة التيمية الوهابية بوجهها الغالي ومنهجية الحديث الألبانية وحركية سيد قطب الثورية»[2].

ب- وانظر -يا رعاك الله- إلى منصور النقيدان كيف يتهجم بأسلوب ساخر مقذع على أئمة الإسلام؛ فيصفهم بالتناقض والقلق، وهو في الحقيقة أولى النَّاسِ

---

(١) هذه الكلمة مأخوذة من من كلمة (دوغما) (dogmata) وهي تعني العقيدة، وقد جرى استعمالها في كنيسة القرون الثلاثة الأولى لدى الآباء اللاتينيين والإغريق معًا، بمعنى «كل ما يتوجب في العقيدة وفي الممارسة المسيحية»، وفي القرن الرابع، بدأت كلمة(دوغم)المفردة تدل على عقيدة الإنجيل بالذات، ثم ارتبطت كليًا بلاهوت الوحي أو الأمر الإلهي الذي لا جدال فيه. انظر: «معجم المصطلحات الدينية»: (٤/ ٧٤، ٧٥) للدكتور خليل أحمد خليل.

(٢) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

بهذه الصِّفاتِ؟! :

- **قال**: «إنه نشر مقالًا عن محنة خلق القرآن، قال وذكرت فيه الموقف المتناقض لأحمد بن حنبل كيف كفر ابن أبي دؤاد، وتغاضى عن المأمون اهـ. وقال في إحدى الإجابات: وما قرأت ما قاله أحمد بن حنبل لعبد الرحمن بن ميمون: إياك أن تقول بمسألة ليس لك فيه إمام. «ما قرأته إلا قلت، يا حسرة على العقول»[1].

وقال عن ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في إحدى الإجابات: «وابن تيمية نفسه من الشخصيات القلقة التي عرفها تراثنا الفكري والديني»[2].

ثم قال: «وإن هناك آثار ومظاهر أزمة روحية كانت تلم به»[3].

جـ- أَمَّا محمد بن علي المحمود، فقد اتَّهم الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّه أساء الأدب مع نبي اللَّه عيسى عليه السلام؛ إذ وصفه بأوصافٍ بلغت قمة البذاءة!!

يقول-: «إننا نتكلم عن احترام الرسل جميعًا، وأننا نقدسهم دون تفريق، ونرفض أن يسيء إليهم أحد ولو بكلمة عابرة. هذه هي الروح العامة عند جميع المسلمين. لكن، هل ننكر، أو نستنكر، ما ورد في كتاب رائج عندنا، نوصي به أبناءنا، ككتاب (إغاثة اللهفان) مع أن مؤلفه - في معرض رده على النصارى، وتأكيده على بشرية المسيح عليه السلام يصف المسيح في قصيدة له، بأوصاف بلغت قمة البذاءة، كما في قوله (أقام هناك تسعًا من شهور.. البيتين. ج، ص٣٥)، ولا أستطيع كتابة البيتين هنا؛ لما فيهما من إسفاف وانحطاط، بل وانعدام في الذوق العام[4].

لا يمكن أن نكون صادقين - ونقنع الآخرين بصدقنا - في دعاوى احترام

(١) (٢) (٣) انظر موقعه على الشبكة.

(٤) انظر: «إغاثة اللهفان»: (٢/ ٢٩٠، ٢٩٢) لابن قيم الجوزية؛ حتى ينكشف لك حجم الزيف والافتراء الذي تمارسه بعض الأقلام المأجورة اليوم.

الآخر، ونحن نوصي أبناءنا بمثل هذه الكتب التي كتبت في عصور الصراع العقائدي، دون تنقية لها من هذا العفن الشائن. لن نكون مقنعين؛ إلا عندما نبدأ بغربلة تراثنا، وفحص مناهجنا، وجعل احترام الآخر سلوكًا عامًا لنا، وليس مجرد شعارات جوفاء، نجأر بها؛ للاستهلاك الإعلامي العابر»[١].

ويقول في سياقِ التحقير والتهوينِ من شأنِ رجالاتِ السَّلف ﷺ:

«اكتشفت أن أسلافنا كانوا رجالا مثلنا، بل وأقل منا في كثير من الأحيان. اكتشفت أن أخطاءهم كانت كبيرة جدًّا إلى درجة تفوق تصوراتنا، وأنه لا يمنع من رؤيتها إلا وهم القداسة الراسخ، اكتشفت أنهم كانوا نماذج أولية لتصرفاتنا العربية/ الإسلامية المعاصرة، اكتشفت أن الصورة في حقيقتها»[٢].

د- **يقول مشاري الذَّايدي**: «في الأسابيع الأخيرة خرجت فتوى من الشيخ صالح الفوزان، احد أبرز رجالات المؤسسة الدينية التقليدية، خلاصتها أن من يقول بالليبرالية، حسب المواصفات التي حددها صائغ السؤال «الفخ»، هو إنسان خارج عن الإسلام ومرتكب لنواقض كفرية.

الفتوى أحدثت ضجة في الصحافة السعودية، وهذا شيء طبيعي، لأن القتل المعنوي بالتكفير، هو مقدمة للقتل المادي بالاغتيال أو التفجير، هذه الضجة جعلت الشيخ الفوزان يصدر بيانًا توضيحيًّا، نشر في جريدة «الجزيرة» السعودية (٢٦ يونيو الماضي) خلاصته أيضا انه أجاب حسب السؤال وانه لا يكفر أحدا بعينه، وانه ضد مذهب الخوارج، وأنه ضد استغلال فتواه»[٣].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان (تأملات في الغضب الإسلامي)، نشر في جريدة الرياض: الخميس ١٠المحرم ١٤٢٧هـ - ٩ فبراير ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٤٤).

(٢) جريدة الرياض، الخميس ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م-العدد. ١٥٠٩٥

(٣) في مقال له بعنوان: «الليبراليات» سعودية، جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء ١١ رجب ١٤٢٨ هـ ٢٤ يوليو ٢٠٠٧ العدد: (١٠٤٦٥).

ويقول أيضًا-: «كلنا يتذكر، على سبيل المثال، التحذيرات الطائفية التي أطلقها كثير من شيوخ التعصب السني ضد الشيعة، ومن أكثرها دمامة ما قاله الشيخ السعودي ناصر العمر في مذكرته التي عنونها بـ«واقع الرافضة في بلاد التوحيد» حذر فيها المشايخ السعوديين من التساهل مع الرافضة، وأنهم، أي شيعة السعودية، يشكلون خطرا على البلاد. المذكرة صدرها العمر برسالة كتبها إلى المفتي الراحل، بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٤١٣ هجري الموافق ٥ مايو (أيار) ١٩٩٣.

العمر تحدث عن هؤلاء «الرافضة» شاطبًا من قاموسه الفكري وخياله مفردة «مواطن»!

لقد نسي، أو تناسى، أن هؤلاء الذين يتحدث عنهم، هم - بمقتضى المواطنية - مثله تمامًا. وهذا النسيان او الشطب لمفهوم المواطنية نابع من أن مصدر الشرعية الأساس، للوجود والعمل في الحياة هو مصدر أيدلوجي ديني لدى العمر وأقرانه»[١].

٢- إنكار قضية سد الذرائع والتشنيع على من يقررها من المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم:

يحسن بنا في البداية أن نذكر تأصيلًا للمسألة حسبما جاء ذلك مُفصَّلًا في كلام أهل العلم:

لقد عَرَّفَ العلماء هذا المصطلح (سد الذرائع) بتعاريف كثيرةٍ، لعلَّ أجمعها وأحسنها قولُ منْ قالَ: إنَّ سَدَّ الذَّريعةِ هو: «هو مَنْعُ المباحاتِ التي يُتَوَصَّلُ بها إلى مفاسدَ ومحظوراتٍ»[٢].

---

(١) في مقال له بعنوان: «مدارات طائفية»، جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء ٢٥ رجب ١٤٢٨ هـ-٧ أغسطس ٢٠٠٧ العدد: (١٠٤٧٩).

(٢) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي-العدد التَّاسع»: (٣/ ٦٢١)، منْ قراراتِ مجلسِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي المنعقدِ في أبو ظبي-الإمارات، في دورةِ مؤتمرهِ التَّاسعِ.

وقاعدة سد الذرائع -كما ذكر أهل العلم- تُعدُّ مظهرًا من مظاهرِ الاجتهادِ بالرأي في الشَّريعةِ الإسلاميةِ[١]؛ ذلك لأنَّها منهجٌ للاستنباطِ الفقهي للوقوفِ على أحكامِ الوقائعِ والنوازل، ، حيث لا نصَّ من كتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ، لذا لا ينبغي إغلاقُه ولا سَدُّهُ كما أن إباحته بلا قيودٍ ولا حدودٍ مفسدةٌ عظيمةٌ . . . لذلك لا بد من تقييده وعدم اعتباره إلا إذا توفر للمجتهد نصيب معين من العلم والتقى[٢].

وقد قسَّم العلماءُ الذَّرائعَ المفْضِيَة إلى الحرامِ إلى قسمينِ:

(الأول): ذرائع مجمع على منعها: وهي المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي المؤدية إلى المفسدة قطعًا أو كثيرًا غالبًا في زمن التَّشريعِ أو كانت مفسدةُ فِعْلُها أرجحَ من مصلحتهِ، وهذه هي التي أغلقت الشَّريعة بابها[٣].

ويمكن أن يُمَثَّل لها بقول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

(الثاني): ذرائع مختلف فيها: وهي التي لا نصَّ فيها من كتابٍ أو سُنَّةٍ، ويجري فيها النَّظرُ والاجتهادُ، وهذه الذَّرائعُ لم تكنْ في زمنِ التَّشريعِ مُفْضِيَةً إلى الحرامِ إلا بشكلٍ نادرٍ، أو كانتْ مصلحةُ فِعْلها حينئذٍ أرجح من مفسدته[٤]، لذا لم

(١) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي-العدد التَّاسع»: (٣/ ٦٢١)، منْ قراراتِ مجلسِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي المنعقدِ في أبو ظبي-الإمارات، في دورةِ مؤتمرهِ التَّاسعِ.

(٢) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي-العدد التَّاسع»: (٣/ ٦٢٢) بتصرف، منْ قراراتِ مجلسِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي المنعقدِ في أبو ظبي-الإمارات، في دورةِ مؤتمرهِ التَّاسعِ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي-العدد التَّاسع»: (٣/ ٦٢٢) بتصرف، منْ قراراتِ مجلسِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي المنعقدِ في أبو ظبي-الإمارات، في دورةِ مؤتمرهِ التَّاسعِ.

تُغْلِقْ الشَّريعةُ بابَ هذه الذرائعِ، بل جعلته مفتوحًا، غير أنَّ هذا البابَ قابلٌ لأنْ يُغْلقَ متى ما تغَيَّرت الظروفُ والأحوالُ، وذلك إذا صارتْ هذه الذرائعُ كشأنِ القسمِ الأَوَّلِ مُفْضِيَةً إلى الحرامِ قطعًا أو كثيرًا غالبًا أو كانتْ مفسدةُ فِعْلُها أرجحَ من مصلحتهِ.

ومِمَّا يَدُلُّ على اعتبارِ هذا النوعِ من الذَّرائعِ، وصِحَّةِ الأخذِ به، أنَّه قد عُمِل به في فقهِ الصَّحابةِ والتَّابعين، وفي المذاهب الاجتهادية الأربعةِ على تفاوتٍ في مدى الأخذِ بهِ، أو درجة الأخذِ[1].

-أقوال الليبراليين في هذا الجانب:

أ - إبراهيم البليهي يُشَنِّعُ على هذا المبدأ العظيم، حيث يقول: «إن الميل إلى التقييد والتحفظ والاحتراز وسد باب الذرائع ليس حالة خاصة ولا نادرة ولا عارضة في الحياة العربية، وإنما هو نمط تفكير ثابت ومتوارث وسمة ثقافية عامة وراسخة وهي سمة ملازمة لكل الثقافات ذات الرؤية الأحادية القاطعة التي لا ترى من الأشياء سوى وجه واحد ولا تعتمد مبدأ الترجيح والتغليب في النظر إلى الأشياء والحكم عليها . . .»[2].

ب- يقول المحمود: «بواسطة هذه القاعدة الذرائعية، تم تحريم الكثير من الحلال. فمع أن تحديد كيفية الإفضاء هذا، وحتميته، أو درجة التغليب في الظن، أو امتلاك تصور واقعي عن طبيعة الوسائل، كل ذلك ليس من شأن الفاعل الديني، أو -على الأقل -ليس من شأنه وحده، إلا أن الفاعل الديني يريد أن يحتكر الحكم في كل هذا العالم الذي ينضج بالمدنية الخالصة؛ تحت مبرر من

---

(١) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي-العدد التَّاسع»: (٣/ ١٣٣) بتصرف، منْ قراراتِ مجلسِ مجمعِ الفقهِ الإسلامي المنعقدِ في أبو ظبي-الإمارات، في دورةِ مؤتمرهِ التَّاسع.

(٢) في مقالٍ له بعنوان: «القيود حين تكون نافعة وحين تصير ضارة»، نُشِرَ في (جريدة الرياض)بتاريخ: ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٤م.

هذه القاعدة التي ليست محل إجماع.

لم يكن لهذه القاعدة أن تروج؛ لولا أن هناك هوسًا بالتحريم في الثقافة الإسلامية منذ القدم. وهذا الهوس تصاعد في مجتمعاتنا، إلى درجة صبغتنا بروح (حرورية) تجاوز الأصل الشرعي العظيم، والذي يؤكد على أن التحريم استثناء، والإباحة هي الأصل. هذه الروح (الحرورية) قلبت الأصول الشرعية؛ فأصبح التحريم هو الأصل الراسخ، والإباحة استثناء عابرا، بل وضُيّق هذا الاستثناء إلى درجة تقارب الإلغاء»[١].

٣-الهجوم على مناهج التعليم الشَّرعِيَّةِ في السُّعودية[٢]:

أ-شنَّ الكاتب الليبرالي (محمد بن علي المحمود) هجومًا ضاريًا على المقررات الشَّرعيةِ في المنهج التعليمي في المملكة، وذلك في مقالٍ طويلٍ له بعنوان «مفهوم التسامح(٢-٢)»[٣].

ب-يقول عبد اللَّه بن بجاد العتيبي في مقال له بعنوان: «مناهجنا العلمية بين التطوّر والجمود»:

«لعل من المتفق عليه أن مناهج الفكر تشكل في تاريخ الأمم أحد أهم عوامل نهوض الحضارات وسقوطها، وثبات هذه المناهج وتحنيطها عند فترة معينة، يعني

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «سد الذَّرائع: دليل أم آلية تحريم؟)، نُشِرَ في (جريدة الرياض)، بتاريخ: الخميس١ربيع الأول١٤٢٧هـ-٣٠مارس٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٩٣).

(٢) انظر -غير مأمور- دراسة قيمة نُشرتْ عبر موقعِ (المسلم الإلكتروني) حول هذا الموضوع للشيخ د. سليمان الغصن بعنوان: «نظرات في ملحوظات الكاتبين: إبراهيم السكران وعبد العزيز القاسم على مقررات مناهج العلوم الشرعية في التعليم»، ودراسة أخرى للشيخ سليمان الخراشي، نُشرتْ عبر موقع (صيد الفوائد) بعنوان: «مغالطات القاسم والسكران في بحثهما عن المناهج الشرعية بالمملكة العربية السعودية المقدم إلى مؤتمر الحوار الوطني الثاني».

(٣) كتاب الرياض الإلكتروني «حروف وأفكار»: (ص/ ٤٤، ٤٦)، وقد نُشر مقاله المذكور في جريدة الرياض، بتاريخ: ١٠ / ١١/ ٢٠٠٥م.

بالضرورة شيخوخة الحضارة وهرمها، والحضارة التي تحمي نفسها من عوامل التجديد والنقد وإعادة البناء تحكم على نفسها بالموت الحضاري والتبعية المذلة.

يمكن رصد التفاعل الطبيعي في مناهج الفكر التي تعبر عنها العلوم ومسيرتها في التطور، والعلماء في تقلباتهم العملية -بعيدًا عن صنمية الثبات المعاصرة- على طول خارطة تاريخنا الإسلامي علميًّا وعمليًّا، سواء في المناهج الفكرية عموما أو في قناعات العلماء بها وتطور تلك القناعات من مرحلة لأخرى أو تطور في أفكار محددة ورؤى جزئية، لقد كان التطور طابعا سائدا ومتفهما إبّان الإشراقة الحضارية الأولى لأمتنا، ولكنها ما لبثت أن خفتت عندما سيطرت أصنام الثبات على قلوب المتبتلين في محاريب المعرفة أو المتنفذين في إدارة الحياة»[١].

٤-دعوتُهم للحرية بمفهومها المنحرف:

أ- يقول منصور النقيدان: «أعتقد أن الحل يكمن في أن يكون هناك حرية، وأن يطرح الجميع ما لديهم»[٢].

ب- وانظر إلى إبراهيم البليهي كيف يقع في هوةٍ سحيقةٍ مظلمة حينما ينطلق من تلك الحرية المنحرفة، إلى درجة إنَّه يصف تمسك الأمة بأحد النصوص القرآنية بأنه انغلاق وتمركز حول الذات، وأنه نوع من التباهي بالأفكار السيئة!!!، يقول: «إن المجتمعات لا تتقدم وتزدهر إلا إذا تفاعلت التلقائية مع الإبداعية فالتلقائية هي قدر الأكثرية التي تبقى في الثقافات المغلقة مغتبطة بثقافتها وقيمها وتقاليدها وطيّعة لقادتها وأهل الحظوة عندها ومستسلمة لأوضاعها وثبات أحوالها وملتزمة تلقائيًّا وليس اختيارًا واعيًا بما وجدت عليه نفسها إنها في البيئات المغلقة لا تدرك تنوع الخيارات ولا يخطر على بالها تعدد الاحتمالات فهي ذات

(١) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.
(٢) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

تصور ثابت ومكتمل ومغلق فتنقاد بتلقائية لما هو سائد من الأفكار والعادات والتصورات والأوضاع إنها تعيش راضية عنه وقانعة به بل وتتباهى بما ورثته مهما كان سيئًا وتستميت في الدفاع عنه والتمسك به والدعوة إليه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ . فما من أمة إلا وتدفعها ثقافتها إلى التمركز حول الذات وتوهمها بأنها الأكمل والأحق بالسيادة وتنكر أي حق للثقافات الأخرى وتنقاد الأكثرية التلقائية في كل مجتمع لهذا الوهم وهذا شأن البشر في كل زمان ومكان غير أن هذا الوهم وهذا التمركز آخذان في الانحسار في الثقافات الحرة المنفتحة كما أن هذا الانفتاح يحاول أن يمتد عالميًا عن طريق الإنترنت والفضائيات ووسائل التواصل الكثيرة الأخرى التي تميز بها هذا العصر ولكن ذلك كله لن يقلل من أهمية التكامل بين الأكثرية المنقادة والقلة القائدة سواء في مجالات الفكر أو في مجالات الفعل»(١).

ويقول أيضًا-: «إن التقدم لا يمكن أن يتحقق لأي مجتمع إلا إذا سَمَحَ للآراء المختلفة أن تتقابل وتتفاعل وتتقارب وتتلاقح ومكَّن الناس من سماع كل الأطراف والإصغاء لكل الأفكار وبذلك يتاح لأهل الفكر توصيل أفكارهم للجميع دون خوف من إساءة السمعة أو قطع الرزق أو الإقصاء والنبذ كما يتاح للناس أن يُمَحِّصوا وأن يختاروا كما يتاح للمفكرين أنفسهم من ذوي الاتجاهات المختلفة أن يطلع بعضهم على أفكار بعض مما يؤدي إلى تعديل مواقفهم والتقارب فيما بينهم وبذلك تنكشف الأوهام والجهالات ويتاح للناس التعرف على الأفكار من مختلف الاتجاهات والمستويات وتتضح الرؤى وتنشأ لديهم مقدرة على الفحص والتحليل والفرز والتقييم والانتقاء وبهذا يستطيع المجتمع الخروج من قوقعة البرمجة التاريخية المغلقة إلى فضاء الحضارة الواسع بكل ما يعنيه ذلك من قدرة

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: «تلقائية الإنسان سبب استلابه لكنها شرطُ فاعليته!!»، نُشر في جريدة الرياض، بتاريخ: ١٣/٦/٢٠٠٤م.

على المراجعة والفرز والتقييم والانتقاء والتجدُّد»[١] .

جـ- **ويقول المحمود**: «لهذا كانت حرية التفكير التي تتبعها بالضرورة حرية التعبير، هي أول ما تسعى المجتمعات الناهضة من مستنقعات التخلف والتقليد إلى تحقيقها وتفعيلها في الواقع، وحفظها من عوادي القوارض التقليدية التي لم، ولن تكف عن محاولتها الدائبة - التي تنبع من طبيعتها - لإجهاضها . هذه الحرية هي مركز اهتمام الأمم الصاعدة؛ لأنها لا تعني مجرد إباحة الكلام، وإنما تعني إباحة التفكير . وإباحة التفكير تعني فتح الأبواب لممارسة عملية الخلق الإبداعي، دون رقابة من ثقافة مسبقة، أو من ذوات مريضة بالأوهام، وتريد تعميم هذا المرض على الجميع»[٢] .

٥- نقد الثَّوابت والتشكيك فيها:

مَارَسَ أربابُ هذا الفكرِ وأساطينهُ أساليبَ متنوعةً، واتَّخذوا طرائقَ مُتَعددةً؛ لِهدمِ الأصولِ، وَهَزِّ الثوابتِ، والتَّشكيكِ بالمسلماتِ، تَحَتَ مِظَلَّةِ (العلميةِ، والموضوعيةِ، والتَّجردِ، والحيادِيَّةِ والنقدِ الذاتي، والتَّصحيحِ والنَّصيحةِ، والإنصافِ والعدلِ)، وبدعوى (نسبيةِ الحقيقة) وعدم امتلاكِ أحدٍ للحقيقةِ المطلقةِ.

وقبلَ الْوُلوجِ في عَرْضِ الشَّواهدِ والأمثلةِ الكليةِ والجزئيةِ منْ كتاباتِ الليبراليين الَّتي تُجلِّي هذهِ الحقيقةِ، وَتُبْرِزُهَا كَأَنَّما هي الشَّمسُ في رائعةِ النَّهارِ، يَحْسنُ بي أَنْ أُلْقِي الضَّوءَ عَلَىَ مُصطلحِ الثَّوابتِ وما يُراد بهِ، حَتَّى تكونَ الصُّورةُ ظاهرةً للعيانِ، وحَتَّى لا يَظُنَّ القارئ أَنَّنا ندورُ في فلكِ الخيالاتِ، أَوْ نَسْبحُ في تيارِ الأوهامِ.

---

(١) في مقالٍ له بعنوان(نهضة الفكر تؤسِّس لنهضة العلم)، نُشرَ في (جريدة الرياض: ٢١/ ٤/ ٢٠٠٤م).

(٢) جريدة الرياض، الخميس ١٦ ذي القعدة ١٤٢٧هـ - ٧ ديسمبر ٢٠٠٦م- العدد: (١٤٠٤٥).

فما هي الثَّوابتُ إذًا، وماذا يُرادُ بِهَا؟ وما مجالُهَا؟ وهلْ هي ميدانٌ فسيحٌ يَصْلُحُ للتطويرِ أو الاجتهاد؟

الثَّوابتُ هي: القطعياتُ ومواضعُ الإجماعِ الَّتي أقامَ اللهُ بِهَا الحجةَ في كتابهِ، أو على لسانِ نبيهِ ﷺ والَّتي لا يَحِلُّ فيها الاختلافُ، وَيُضافُ إلى ذلكَ بعضُ الاختياراتِ العلميةِ الرَّاجحةِ الَّتي تُمثلُ مخالفتها نوعًا منَ الشُّذوذِ أو الزَّللِ»[١].

قالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل ما أقام اللّه به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصا بينا لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه»[٢].

وهي الَّتي يُسَمِّيها شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ الشَّرعَ المنزَّلَ، وهُوَ ما شَرعهُ اللهُ ورسولهُ منَ الأقوالِ والأعمالِ مِمَّا ليسَ للاجتهادِ فيهِ مجالٌ. وحقيقتهُ: اتِّباعُ الرَّسولِ والدُّخولُ تحتَ طاعتهِ، واتِّباعُ هذا الشَّرعِ واجبٌ، وليسَ لأحدٍ إلا التسليمُ والإذعانُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقالَ -جلَّ وعلا-: «﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فالثَّوابتُ إذًا تتلخَّصُ في النَّصِّ الصحيحِ المحكمِ الَّذي لا معارضَ لهُ، أو الإجماعُ الصَّريحُ الَّذي لا منازعةَ في ثبوتهِ، إلَّا منازعةً تُعدُّ من قبيلِ الزَّلةِ الَّتي لا يُعتدُّ بِهَا ولا يُعَوَّلُ عليها، وهِيَ بِهذا المعنى تُقابلُ الشَّرعَ المؤوَّلَ وهُوَ الَّذي يُعَبَّرُ عنهُ بلغةِ العصرِ بِـ(المتغيراتِ)وَهِيَ: مواردُ الاجتهادِ القابلةُ للتَّغيُّرِ بحسبِ الحالِ

---

(١) انظر: «الثوابت والمتغيرات»: (ص/ ٣٨) للدكتور صلاح الصاوي، و«الثبات والشمول»: (ص/ ١٠٩، ١٩٢) للدكتور عابد السفياني، ومقالًا لفضيلة الشيخ العلامة: صالح بن فوزان الفوزان، جريدة الوطن الكويتية (الإثنين: ١ يناير ٢٠٠٧م).

(٢) «الرسالة»: (ص/ ٥٦٠).

ومعطياتِ الواقعِ، وَهي كلٌّ ما لَمْ يقمْ عليهِ دليلٌ قاطعٌ منْ نَصٍّ صحيحٍ أَوْ إجماعٍ صريحٍ(١).

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ «وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَهَذَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَمَنْ خَالَفَهُ وَجَبَتْ عُقُوبَتُهُ. وَالثَّانِي» الشَّرْعُ الْمُؤَوَّلُ «وَهُوَ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهَا كَمَذْهَبِ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ؛ فَهَذَا يَسُوغُ اتِّبَاعُهُ وَلَا يَجِبُ وَلَا يَحْرُمُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ عُمُومَ النَّاسِ بِهِ وَلَا يَمْنَعَ عُمُومَ النَّاسِ مِنْهُ»(٢).

ويقولُ أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ وَهُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاتِّبَاعُهُ وَاجِبٌ مَنْ خَرَجَ عَنْهُ وَجَبَ قَتْلُهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ أُصُولُ الدِّينِ وَفُرُوعُهُ؛ وَسِيَاسَةُ الْأُمَرَاءِ وَوُلَاةِ الْمَالِ وَحُكْمُ الْحُكَّامِ وَمَشْيَخَةُ الشُّيُوخِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ والآخرين خُرُوجٌ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. و«الثَّانِي» الشَّرْعُ الْمُؤَوَّلُ وَهُوَ مَوَارِدُ النِّزَاعِ وَالِاجْتِهَادِ بَيْنَ الْأُمَّةِ فَمَنْ أَخَذَ فِيمَا يَسُوغُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ أُقِرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ تَجِبْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ مُوَافَقَتُهُ إلَّا بِحُجَّةٍ لَا مَرَدَّ لَهَا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»(٣).

ويقولُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحكمُ المنزلُ هو الَّذي أنزلهُ اللهُ على رسولِهِ وحَكَمَ بِهِ بينَ عبادهِ وهُو حُكْمُهُ الذي لا حَكَمَ لهُ سِواهُ.

وأمَّا الحكمُ المؤوَّلُ فهُو أقوالُ المجتهدينَ المختلفةُ الَّتِي لا يجبُ اتِّباعُها ولا يَكْفُرُ ولا يَفْسُقُ منْ خَالفَهَا؛ فإنَّ أصحَابَها لَمْ يَقُولُوا هَذَا حُكْمَ اللهِ ورسولهِ بل قَالوا اجتهدنَا برأينا فمنْ شاءَ قَبِلهُ ومن شَاءَ لَمْ يَقْبلْهُ وَلَمْ يُلْزِمُوا بهِ الأُمَّةَ»(٤).

ويقولُ الغزاليُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمُجْتَهَدُ فِيهِ كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ

---

(١) انظر: «الثوابت والمتغيرات»: (ص/ ٤٠)، ومقالًا لفضيلة الشيخ العلامة: صالح بن فوزان الفوزان، جريدة الوطن الكويتية (الإثنين: ١ يناير ٢٠٠٧م).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٦٣).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٩/ ٢٨١).

(٤) «الروح»: (ص/ ٢٦٦).

قَطْعِيٌّ . . . وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالْمُجْتَهَدِ فِيهِ مَا لَا يَكُونُ الْمُخْطِئُ فِيهِ آثِمًا ؛ وَوُجُوبُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَوَاتِ وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ جَلِيَّاتِ الشَّرْعِ فِيهَا أَدِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ يَأْثَمُ فِيهَا الْمُخَالِفُ فَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ الِاجْتِهَادِ»[١] .

ومجالُ هذه الثوابتِ إنَّما يكونُ في كلياتِ الشَّريعةِ، ومسائلِ العقيدةِ، وأصولِ الفرائضِ، وأصولِ المحرماتِ، وأصولِ الفضائلِ والأخلاقِ. وأبرزُ ميادينها: العقائدُ والعباداتُ والأخلاقُ وأصولُ المعاملاتِ[٢] .

وَتأْسيسًا عَلَى هذهِ المعرفةِ الكليةِ الواضحةِ لمصطلحِ الثوابتِ، وانطلاقًا منْ تحديدِ مجالاتِ الثوابت وميادينها، نأتي الآنَ لذكرِ الشَّواهدِ والأمثلةِ الكليةِ والجزئيةِ منْ كتاباتِ العصرانيينَ الَّتي تُوضِّحُ للقارئ الكريمِ حجم التشكيكِ والنَّقدِ الَّذي طالَ الثوابتَ من جهتهم، وهم يعبّرون عنها تارة بالمسلّمات، وتارة بالحتميات، وتارة بالمعرفة الأولى . . إلخ وهي دعوة خطيرة تكشف عن حقيقة ما يطرحونه من فكر .

ونبدأ أوَّلًا بذكرِ الشواهدِ والأمثلةِ الكليةِ العامَّةِ .

أَوَّلًا : ذِكْرُ الشَّواهدِ والأمثلةِ الكليةِ العامَّةِ :

أ- خالص جلبي يدعو إلى أَنْ يتجاوز العقلُ نِطاقَ الثَّوابت الدينية، ويقفز عليها، فيقول: «المواطن العربي اليوم محاصر في مثلثٍ من المحرَّمات، بين الدِّين والسياسة والجنس، كلُّ ضلعٍ فيه يمثل حاجزًا شاهقًا لا يستطيع أفضل حِصانٍ عربيٍّ رشيقٍ، أنْ يقفزَ إلَّا بالقفزِ إلى الإعدامِ . ، فأمام حائط الدِّينِ يُطِّلُ مفهوم الرِّدةِ، وأمام جدار السياسة يبرزُ مصطلح الخيانةِ، وعند حافة الجنسِ تَشِعُّ

---

(١) «المستصفى»: (٢/ ٣٧٠) .

(٢) انظر: «الثوابت والمتغيرات»: (ص/ ٣٩)، و«السلفيون والأئمة الأربعة»: (ص/ ٢٤، ٢٥) لعبد الرحمن عبد الخالق .

كُلُّ ألوان الحرامِ والعيبِ، فالعقلُ مُصادرٌ ومؤمَّمٌ وملغي حتى إشعارٍ آخَرَ»، ثُمَّ يدعو إلى ثَوْرةٍ عقليةٍ؛ فيقول: «لا بُدَّ منْ تدريبِ عقولنا على النِّقاشِ والجدلِ، وذلكَ يفتحُ طُرُقًا عصبيةً رائدةً، فالعقل النَّقدي حي والعقل النَّقلي ميتٌ»[1].

ب- إبراهيم البليهي يدعو إلى نقد المسلمات ويزعم أنَّ هذا هو صانع الحضارات، حيث يقول: «إنَّ النقد للأفكار والرُّؤى والأوضاع والأعراف والتَّقاليد والمواضعات والمسلّمات هو محرِّك الحضارة وهو صانع التَّقدم في كل مجالات الفِكر والفِعل وهو الشَّرارة التي فجَّرت طاقات الإنسان وصَنَعت له أمجاد الفِكر والعِلم ووفَّرت له أسبابَ الازدهار فالأُمم التي اعتمدت هذه الآلية الرائعة حقَّقت طُموحاتها وأنجزَت إثبات ذاتِها ووقفت شامخة بين الشُّعوب في سِباقات الفِكر والفِعل أمَّا الأُمم التي أخمدت هذا المُحرك الأكبر أو تجهله أو لا تُحسن استخدامه فقد بقيت عاجزة عن مُبارحة خنادِق التَّخلُّف بل بقيت رافضة بأن تتجاوز هذه الخنادق لأنَّ حِرمانها من النَّقد والمُراجعة حرّمها من اكتشاف نقائِصها كما حرّمها من التَّعرف على ما في الدنيا من آفاق وبدائِل فبقيت تتوهَّم أنَّها الأفضل والأرقى وظلَّت رهينة هذا الوهم . . »[2].

فتأمَّلْ -يا رعاك الله- كيف ساوى بين الأفكار والرُّؤى والأوضاع والأعراف والتَّقاليد . . وبين المُسلّمات التي هي الثوابت، ولم يستثن من ذلك شيئًا . . فكلّها يجب أن تكون خاضعة للنّقد حسب رأيه.

ويقول أيضًا: «ولكل ثقافة مسلَّمات سابقة للعلم ومحدِّدة لآثاره وهي في الغالب ليست قائمة على معرفة ممحصة اختبرها الوعي الفردي والجماعي واقتنع بها ثم مارسها حتى صارت سلوكًا تلقائيًّا لا شعوريًّا، وإنما هي مسلَّمات عفوية

---

(١) جريدة الرياض، العدد(١٠٣٤٩)، بتاريخ: ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٦م.

(٢) في مقال له بعنوان: (ظهور الفِكر النَّقدي شرارة الانطلاق الحضاري)، الرياض: الأحد ٢٣ المحرم ١٤٢٨هـ - ١١فبراير ٢٠٠٧م- العدد: (١٤١١١).

يتوارثها المجتمع عن أسلافه جيلًا بعد جيل، ويتشرَّبها الأفراد بشكل تلقائي، فهي لا تمر بالوعي ولا يغربلها العقل وإنما هي انسياب تلقائي من اللاوعي الجمعي إلى اللاوعي الفردي وقوامها التقليد والمحاكاة والوجدان والتلقين والحس المشترك ويمتصها اللاوعي الفردي مباشرة من المجتمع وبذلك فهي ليست نتيجة بحث وتدقيق واستقصاء وإنما هي امتصاص تلقائي وتكيّف وتطبّع ويستمر من المهد إلى اللحد ومصدر هذا التطبع هو البيئة وثقافة المشافهة والمحاكاة والتقليد والارتجال وردود الأفعال والانفعال التلقائي والسلوك العفوي إنها مسلَّمات تكوَّنت بالنسبة للمجتمع خلال التاريخ بكل ما فيه من صراعات وتحيزات وأهواء ودعاية وتزييف وحجب للحقائق ويمتص الأفراد منذ الطفولة كل هذا الركام غير الممحص فيذوبون به ويمتزجون فيه . . .

إن المسلَّمات محصَّنة عن فاعلية العقل بالبداهات السائدة، فعقل كل فرد في أي مجتمع يتشكَّل منذ الطفولة بالمسلَّمات المهيمنة في مجتمعه فيتعامل معها بتلقائية تامة ولا يخطر على باله أنها قابلة للشك أو الفحص أو المراجعة، فهي ممزوجة بذاته بل هي ذاته فالذات لا تتكوَّن إلا بما يمتصه الفرد من المجتمع فهي بحكم هذه التلقائية العمياء تبدو وكأنها حقائق ناصعة ومكتملة وبذلك تتحصَّن عن فاعلية العقل الناقد فالعقل لا يكون في حالة الفاعلية إلا إذا هو انفك بالشك من تدفق التلقائية العمياء إن العقل في فاعليته هو الشك المنهجي وهو التعقل المتأني وهو التدقيق المستوثق وهو التوقف الفاحص وهو التمحيص الواعي وهو الشعور بالمسؤولية الفردية بواجب التحقق وهو الارتقاء بالذات عن التصديق الأبله وهو الخروج من سذاجة التلقائية البليدة إلى فاعلية العقل الناقد»[1].

ويقول: «إن لكل أمة مسلماتها وأوهامها التي تستبقيها مقيدة وعاجزة عن مبارحة واقعها المتخلف ما لم تخرج من هذا الأسر بفضل العقل الفاعل

---

(١) جريدة الرياض: الأحد ٢١ شوال ١٤٢٧هـ ١٢نوفمبر ٢٠٠٦م- العدد: (١٤٠٢٠).

والاستجابة له، أما الفارق الذي أوجد هذا التفاوت الهائل في المستوى الحضاري بين الأمم منذ بزوغ العصر الحديث فهو امتلاك آلية التصحيح عند المزدهرين أو الافتقار إلى هذه الآلية العجيبة عند المتخلفين فكل أمة لم تتمرس بآليات الشك والنقد والمراجعة والتحليل فإنها لا تستجيب لمفكريها ولا تستفيد من مبدعيها فتبقى مقيَّدة بالمسلَّمات ومشدودة بالمسارات التاريخية الآسرة تجتر تاريخها وتعيد إنتاج ذاتها وتكرر السير مع نفس المسارات التي تتوارثها الأجيال منذ مئات السنين . . .

وكلما زاد انغلاق الثقافة زادت مسلَّماتها وصار من الصعب نقد هذه المسلَّمات من داخلها، ومن الأمثلة الشائعة على المسلَّمات الخاطئة التي لا تستند إلى أي مبرر موضوعي توهُّم كل أمة من الأمم مثلًا أن لغتها هي اللغة الإنسانية الحقيقية وأنها ذات امتياز مطلق على كل اللغات وأنها لغة استثنائية بل إنها أحيانًا تراها مقدسة وأنها تحمل سرًا خاصًا ليس موجودًا بأية لغة أخرى، وتستمر الأجيال تتوارث هذا الوهم الساذج دون أن يتطرق إليه أي شك وحتى أشد الأفراد ذكاء لا يخطر على باله أن يسأل ما هي المكوِّنات والحاضنات الموضوعية التي تبرر مثل هذا الادعاء الأخرق وما هي مقومات وعناصر هذا التفرد المزعوم وما هي المزايا التي تنفرد بها هذه اللغة لتجعلها لغة استثنائية وفريدة ومن أي مصدر جاءت وكيف أتت . . . ؟!!»[1].

جـ- المحمود يَشُنُّ هجومًا ضاريًا على الثوابتِ تحتَ مسمَّى (الحتمياتِ):

يقول: «لا أريد أن أتحيز إلى تهميش الحتميات؛ بقدر ما أريد التأكيد على قدرة الإرادة الإنسانية على تجاوزها، والتحرر منها؛ مع الإقرار بنسبية هذا التحرر. بل إن حضورها الطاغي أحيانا هو ما يبعث روح التحدي إزاءها، ويجعل

(١) جريدة الرياض: الأحد ٢١ شوال ١٤٢٧هـ - ١٢نوفمبر ٢٠٠٦م- العدد: (١٤٠٢٠).

من التحرر منها تحقيقا لتحرر الإرادة الإنسانية مما سوى الإنساني. . . »[١].

فهو يرى في مقاله الطويل الذي يكتنفه الغُموض أنّ الحتميات التي هي الثوابت-ويعني بها ثوابتنا نحن، لكنّه لم يجرؤ على تسمية الأشياء بأسمائها-هي العائق عن تحقيق التقدّم والإرادة الإنسانية، في الوقت الذي يثني فيه على الإنسان الغربي الذي يمثل في نظره مقدمة الوعي الإنساني، ومثال الإرادة الحرة الواعية بذاتها؛ لأنّه الإنسان الأقل خضوعا للحتميات، والأشد تحررًا من أسرها!! إنّها قمّة الانهزامية والتبعية والانحراف الفِكري، أو بتعبير بعض الفضلاء: (الأدمغة المفخخة).

د- يوسف أبا الخيل ينتقد الثوابت تحت مُسمَّى(النظام المعرفي)، ويدعو إلى فتح مجال الشكِ أمام العقلِ الناقدِ بدعوى(نسبية الحقيقة):

يقول: «يعرف النظام المعرفي (الإيبيستيمولوجيا) بأنه الطريقة أو الآلية أوالنظام التي يستقي بها مجتمع ما أو لنقل ثقافة ما النظرة للكون والحياة والعلاقات الفيزيقية والميتافيزيقة بشكل عام.

ولكل ثقافة معينة نظام معرفي خاص بها وتكاد أن توصف به الحضارة المؤسسة على تلك الثقافة، فيقال مثلًا للحضارة العربية بأنها «حضارة النص» بينما توصف الحضارة اليونانية بأنها «حضارة العقل» وهكذا، وعلى ذلك فإذا كانت الحضارة الإسلامية تتميز بأنها حضارة نص فذلك يعني أنها تعتمد في نظرتها للكون والحياة والعلاقات الإنسانية والاجتماعية على ما توفره النصوص الثقافية بشكل عام سواء الدينية منها أو ما أضيف إليها من مراكمات إنتاجية (تفسيرية وتأولية واجتهادية عامة) وبالتالي فإن نظامها المعرفي يوفر نظرة نقلية تجاه مكونات

---

(١) في مقال له بعنوان: (الإرادة الإنسانية. . المستقبل يصنعه الإنسان)، الرياض: الخميس ١٥ ذي الحجة ١٤٢٧هـ - ٤ يناير ٢٠٠٧م- العدد: (١٤٠٧٣).

الحياة، لكنه قد لا يلقي بالًا لما قد توجبه موجبات العقل تجاه موضوع معين إذا كان يستشف منها (نظريًا على الأقل) اختلافها مع النظرة التي تُستشف من النصوص.

في الحضارة اليونانية كان النظام المعرفي السائد فيها هو النظام البرهاني القائم على فحص مكونات الأمر المعروض للبحث ومن ثم الحكم عليه أو فيه من زاوية عقلانية بحتة تعتمد النظر والتأمل ومقارنة الأشياء ببعضها وإعطاء رأي غير قاطع فيها باعتبار أن الفكر البشري قائم على الترجيح بين البدائل المتاحة مما يعطي فرصة مستمرة لعرض البديل المقترح على مشرحة النقد المستمرة بحيث يتم الاستغناء عنه عند ما يتقادم به الزمن ويصبح غير قادر على مسايرة العصر، ميزة النظام المعرفي البرهاني أنه غير متقيد بمقيد ميتافيزيقي فهو يعمل وفق معطيات العقل وبالتالي ففيه فرصة للخطأ والصواب وبالتالي تتوفر المراجعة المستمرة التي تعتمد على نظام التغذية المرتدة للمعلومات (back Feed).

إلى أن يقول: «. . العنف ومن ثم التطرف ينتج غالبًا من اعتقاد المجتمع عمومًا (وهو ما يربى أفراده عليه بالطبع) بأنّه مالك خطام الحقيقة المطلقة في نظرته للناس والكون والحياة، ومن ثم فلا يجد سبيلًا لأداء مهمته في الحياة سوى إجبار الناس المخالفين على عدم إهلاك أنفسهم، وردهم لحياض الحقيقة المطلقة»[1].

ويقول: «لذا لا بد للإنسان-ولا يتأتى ذلك له للأسف غالبًا إلا في العيش في جو ثقافي فلسفي - أن يشك ولو مرة واحدة. . . شك يعطي دفعًا للشاك أن لا يتحمس أو يتمعر وجهه أو تنتفخ أوداجه عندما يتعايش مع من يخالفه توجهاته، إذ أن هذا الشك يتيح لذلك الإنسان الشاك استحضار تساؤلات من قبيل: ولماذا لا تكون وجهة نظر فلان هي الصواب؟ أو لماذا لا تكون تلك الرؤية أو ذلك

(١) جريدة الرياض: الأحد ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ٣١ يوليو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٥١).

التأويل أو التفسير أو التخريج لذلك الفرد أو الجماعة أو الفرقة تحمل على الأقل شيئًا من الصحة في باطنها؟ ولماذا مثلًا لا تكون الرؤية التي أحملها أو تلك التي حُمِّلتها ليست قاطعة ويشوبها الشك وعدم اليقين؟ في مثل ذلك الجو الثقافي المشبع والمربى على نسبية الحقيقة - النظرية على الأقل - لا يملك الإنسان إلا أن يكون متسامحًا مع غيره لأنه لا يحمل اليقين على قطعية ما تناهى إليه نظره وما برمجته عليه ثقافته طوال عمره»[1].

هـ- **يقول عبد اللّه بن بجاد العتيبي**: «إذًا فلا بد كمنطلق لعملية التنوير والإصلاح أن يدخل الشك في آلية العقل العربي الإسلامي الحالي أن يشك في قضية جوهرية وهي «هل هو قادر على العمل الآن؟هل آلياته ومناهجه ومنظومته المعرفية صالحة للتعامل مع الزمن الراهن»[2].

و- **يقول مشاري الذايدي في مقال له بعنوان**: «وصية الغامدي: انجُ سعد . . فقد هلك سعيد): «ولذلك فان الحديث الذي لا معنى له عن حماية الثوابت، إن هو إلا فرضية ترفية لا تملك وجودًا حقيقيًا في دنيا النقد التاريخي، كثير من المفاهيم حورت، وشذبت، وتعرضت لاعادة تعبئة، طبقا للمتغيرات الموضوعية، الانسان هو من ينتج الفكر، وليس الفكر من يصنع الانسان، حتى وإن توهم العقائديون الأشداء ذلك!»[3].

• ثانِيًا: ذِكْرُ الشَّواهدِ والأمثلةِ الجزئيةِ الخاصَّةِ:

١- حسن المالكي يُشَكِّكُ في العقيدةِ بحججٍ متهافتةٍ:

يقول: «وكتب العقائد رغم ما فيها من حق قليل إلا أن فيها الكثير من الباطل،

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: (لنشك حتى لا نقع في شر قطعياتنا)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأحد ١٩صفر-١٤٢٧هـ.

(٢) جريدة الوطن، العدد: (١٧٢٧)، بتاريخ: ٢٢/٦/٢٠٠٥م.

(٣) انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

بل هو الغالب عليها لما فيها من الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ، والإسرائيليات المشككة للمسلم والتكفير للمسلمين، وزرع بذور الشقاق والتباغض والتنازع بين المسلمين، وغير ذلك من الهوى والظلم والجهل، وسواء كان ذلك في كتب العقائد عند الشيعة أو السنة أو الإباضية أو الصوفية أو غيرهم، ولم ينج من كثير من ذلك إلا بعض كتب المجتهدين في الماضي أو الحاضر، وهي قلة نسبة إلى هذه الكثرة»[1].

٢- التشكيكُ في أنَّ القرآنَ كُلَّهُ كلامُ اللهِ ﷻ:

-**يقول يوسف أباالخيل**: « القرآن الكريم عبارة عن نص مركزي تتوزع نصوصه على ثلاثة محاور رئيسية: محور المتكلم ومحور المستقبل ومحور الغائب المتكلم عنه. فما قد يأتي من نصوصه على لسان المستقبل مثلًا، فليس هو من كلام المتكلم تعالى، وإنما هو كلام ساقه اللّٰه تعالى على لسان المستقبل (الرسول) لغرض رئيسي في وظيفة النص، مثلما أن ما تحمله النصوص من كلام على ألسنة الغائبين المتكلم عنهم في القرآن، أو ما تحمله من أخبار عنهم، لا يمثل في حقيقته كلام اللّٰه تعالى، لأن ما تحمله من مضامين قد يخالف أمر اللّٰه وحكمته، واللّٰه تعالى يسوقها لتؤدي هي الأخرى وظيفة محددة في النص القرآني... سأعرض هنا نماذج من بعض النصوص القرآنية التي هي محسوبة على محور الغائب، والتي نقرؤها عادة على أنها من كلام اللّٰه تعالى ومرادة له سبحانه، والتي تأبدت في المنهج السلفي، كنتيجة نهائية لما أسفرت عنه المعرفة الفكرية والعملية بين (الصفاتية) و(المنزهة) في بدايات التاريخ الإسلامي. فعندما يريد الوعاظ والقصاص - وما أكثرهم في مجتمعنا - إسقاط نزواتهم الذكورية على المرأة، بصفتها مسؤولة وحدها عن إغواء الرجل، لا يتأخرون عن الاستشهاد بعجز الآية

(١) «قراءة في كتب العقائد»: (ص/ ٢٨).

رقم ٢٨من سورة يوسف وهي: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾، رغم أنه في حقيقته كلام يحكيه اللَّه تعالى عن غائب معين هو عزيز مصر (رئيس وزرائها) أيام الهكسوس، عندما تأكد من براءة يوسف وتورط زوجته بالذنب، وليس هو بالتالي حكم اللَّه تعالى على المرأة، والغريب أن هؤلاء القصاص لا يجدون حرجًا في أن يصفوا المرأة بنقصان العقل والدين في معرض تأكيدهم تفوق وسيطرة الرجل عليها، وهو قول يتناقض مع القول بعظم كيدها الذي لا يكون عظيمًا إلا مع قوة عقلها.

وبالمثل عندما يريدون تشريع العنصرية الذكورية قبل المرأة، فإنهم لا يترددون عن استصحاب ما جاء في الآية ٣٦من سورة آل عمران ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ وينسبون هذه التفرقة العنصرية لله تعالى، مع أنه معيار عنصري ذكوري إسرائيلي يسوقه اللَّه تعالى في معرض نعيه تلك التفرقة، على هامش سوقه لقصة أم مريم بنت عمران مع نذرها تحرير ما في بطنها ليكون في خدمة المعبد الإسرائيلي الذي لا يقبل في شرف خدمته إلا الذكور.

وفي سياق آخر، يريد هؤلاء إثبات أن التفاوت الاجتماعي بين البشر مراد لله تعالى لكي يسخر الناس بعضهم من بعض، وحاشا رب العزة والجلال عن ذلك، فيأتون بقوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]. بينما أن هذه الآيات في حقيقتها نعي من اللَّه تعالى على تلك المجتمعات التي اتخذت التفاوت الاجتماعي، والذي هو من صنع البشر أنفسهم، ذريعة للتفاخر والكبر والبطر والسخرية ممن هم أقل مستوى منهم، بدليل أنه تعالى عقّب على هذا المعنى بقوله في نهاية الآية ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾»(١).

---

(١) في مقال له بعنوان: «لكي لا نُسقِط على القرآن وزر تمذهبنا»، جريدة الرياض: الثلاثاء ١٧ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧م - العدد: (١٤٤٠٠).

• **التعليق والتعقيب:**

يقول العلامة الشيخ صالح الفوزان -وفقه الله- رادًّا عليه-: «قرأت مقالا في جريدة الرياض الصادرة يوم الثلاثاء ١٧/ ١١/ ١٤٢٨هـ للكاتب يوسف أبا الخيل تحت عنوان: (لكيلا نسقط على القرآن وزر تمذهبنا) وقد وجدت الكاتب - هداه اللَّه - قد وقع في أخطاء عظيمة في القرآن وتفسيره على غير مراد اللَّه منه... فرأيت أن أناقشه فيه فأقول:

١ - غلطه حول القرآن حيث جعل نصوصه عبارة عن ثلاث محاور رئيسه كما يقول: وهي محور المتكلم ومحور المستقبل - بكسر الباء - ومحور الغائب المتكلم عنه ثم قال بعد هذا التقسيم: فما قد يأتي من نصوصه على لسان المستقبل بكسر الباء فليس هو من كلام المتكلم تعالى. وإنما هو كلام ساقه اللَّه تعالى على لسان المستقبل (الرسول) لغرض رئيس في وظيفة النص مثل ما تحمله النصوص من كلام على ألسنة الغائبين المتكلم عنهم في القرآن أو ما تحمله من أخبار عنهم لا يمثل في حقيقته كلام اللَّه لأن ما تحمله من مضامين قد يخالف أمر اللَّه وحكمته واللَّه تعالى يسوقها لتؤدي هي الأخرى وظيفة محددة في النص القرآن انتهى كلامه.

وأقول للكاتب: إن هذا التقسيم غير صحيح فالقرآن الكريم هو كلام اللَّه كله والأقسام التي يتناولها كلها كلام اللَّه وهي كثيرة منها ما يتعلق باللَّه كالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك وذكر أسماء اللَّه وصفاته وأفعاله ومنها التشريعات من تحليل وتحريم وحكم بين الناس فيما أختلفوا فيه ومنها الأمثال المضروبة ومنها القصص ومنها الأخبار عن المستقبل في الدنيا والآخرة ومنها الوعد والوعيد فما يقصه اللَّه عن أهل الإيمان من الرسل وأتباعهم فهو للاقتداء بهم وما يقصه عن الكفرة والجبابرة فهو للتحذير من طريقتهم فقد يذكر كلام الرسل وأتباعهم ويذكر كلام الكفرة وأتباعهم فالقصص - بفتح الصاد - هو كلام اللَّه قال تعالى: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٣]

وأما المقصوص المحكي فهو كلام البشر ذكره اللّه إما للإقتداء بهم أن كانوا صالحين وإما للتنفير من طريقتهم إن كانوا كافرين - وكذلك ليس للرسول ﷺ كلام جعله اللّه قرآنا - وإنما كلام الرسول ﷺ يكون في سنته التي هي عبارة عن أقواله وأفعاله وتقريراته إلا ما حكاه اللّه من قول الرسول فهو كالذي يحكيه عن غيره من الرسل وكله من كلام اللّه تعالى باعتبار ذكره له وكذلك من غلطه في حق القرآن ما قاله حول قوله سبحانه في حق المرأة في سورة يوسف ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٨] قال: ليس هو حكم اللّه تعالى على المرأة، يعني فلا توصف المرأة بأن كيدها عظيم يقول: لأن هذا الكلام صدر عن الملك - ونقول له: أليس اللّه سبحانه قد ساقه مقررا له لا منكرا له بل مؤيدا له أيضًا بما حكاه اللّه عن يوسف عليه السلام أيضا من قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠] ثم قال الكاتب أن هؤلاء القصاص لا يجدون حرجًا في أن يصفوا المرأة بنقصان العقل والدين في معرض تأكيدهم تفوق وسيطرة الرجل عليها وهو قول يتناقض مع القول بعظم كيدها الذي لا يكون عظيمًا غلا مع قوة عقلها - وأقول: نعوذ باللّه تعالى من هذا القول الذي تفوه به الكاتب - فالقائل بنقصان عقل المرأة ونقصان دينها هو رسول اللّه ﷺ وليس قائله هم القصاص ولعل الذي حمل الكاتب على هذا القول الخطر جهله بسنة رسول اللّه ﷺ أما إن كان يعلم أنه من كلام الرسول ﷺ وأنكره فالأمر أخطر كما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وكذلك قول الكاتب عن قول اللّه تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيث قال وينسبون هذه التفرقة العنصرية إلى اللّه تعالى ونقول للكاتب: هذه الجملة من الآية قيل إنها من كلام اللّه فهو الذي أخبر أن الذكر ليس كالأنثى وقيل عنها من كلام مريم واللّه ذكرها مقررا لها والواقع يثبت أن الذكر ليس كالأنثى - ولو قيل لأي ذكر إنك كالأنثى لغضب وأظن الكاتب كذلك فالذي خلق الذكر والأنثى فاوت بينهم في الخلقة والطباع والاستطاعة والعمل الوظيفي وغير ذلك لا ينكر ذلك عاقل

فالمرأة لا تستطيع أن تتحمل ما يتحمله الرجل لضعفها وكذلك ما ذكره الكاتب حول قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] قال الكاتب: هذه الآيات في حقيقتها نفي من اللَّه على تلك المجتمعات التي اتخذت التفاوت الاجتماعي والذي هو من صنع البشر أنفسهم ذريعه للتفاخر والكبر والبطر والسخرية ممن هم أقل مستوى منهم ونقول للكاتب هذا قول على اللَّه بغير علم وتفسير للقرآن بغير ما أراده اللَّه فالآية التي ذكرها هي في سياق الإنكار على الذين جحدوا نبوة محمد ﷺ واحتقروه: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] قال اللَّه تعالى ردًا عليهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢] فإذا كانوا لا يملكون قسمة الأرزاق فكيف يقسمون رحمة اللَّه التي أعظمها النبوة فيعطونها لمن شاءوا أو يحرمون منها من شاءوا وأما قول الكاتب: إن التفاوت الاجتماعي من صنع البشر أنفسهم فنقول كيف يقول هذا واللَّه تعالى قال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وبين الحكمة في ذلك: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ أي مسخرا له في العمل بالأجرة كي يستفيد صاحب المال ويستفيد العامل ولو كانوا كلهم أغنياء لم يوجد عمال ولو كانوا كلهم فقراء لم يوجد عمل ولا أجرة فلس المراد بالآية النعي من اللَّه على المجتمعات: وإنما المراد الامتنان من اللَّه علينا فالذي من صنع البشر إنما هو التفاخر والكبر والبطر والسخرية بالفقراء وليس المراد من قوله تعالى: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ السخرية كما فهم الكاتب وإنما المراد التسخير في العمل فهناك فرق بين (سخريا) بضم السين وسخريا بكسر السين كما في قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ فالأول من التسخير والثاني من السخرية فليفهم الفرق كيلا يلتبس هذا بهذا - كما التبس على الكاتب ففهم من الآية غير ما أراد اللَّه بها»[1].

---

(١) نقلًا عن موقع الشيخ على الشبكة العنكبوتية.

٣- التشكيك في المفهوم الصَّحيحِ للولاء والبراء، واستبداله بمفهومٍ منحرفٍ:

أ-يقول مشاري الذايدي في لقاء معه، في برنامج إضاءات، أذيع بتاريخ الأربعاء: ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤م: «التصور الحقيقي للولاء والبراء أن يكون مربوطًا بمصلحة الأمة ومصلحة الدولة ومصلحة المجتمع . .

تركي الدخيل [مقاطعًا]: من يحدد مصلحة . . ؟

مشاري الذايدي [متابعًا]: لحظة شوية، لا يجوز أن تكون مربوطة بمصلحة جماعة معينة وأيدولوجية معينة».

ب- يقول يوسف أبا الخيل: « . . . مفهوم الولاء والبراء من هذه الزاوية يشير إلى موالاة الموالي المسالم الجانح للسلم والبراءة من المعتدي أيًا كانت نحلته ومذهبه وديانته، ومن غير المعقول لكل من استقرأ نصوص الشريعة ومقاصديتها أن يتصور مفهومًا ينادي بالولاء للمعتدي لأنه فقط يتمظهر أو ينطق بالإسلام وبنفس الوقت البراءة وما سيترتب عليها من استحقاقات أخرى من غير المسلم ولو كان مسالمًا بارًا مؤديًا لشروط العلاقة السلمية مع المسلمين، هذا مفهوم مغلوط ومشين تُنزه عنه الشرائع السماوية فضلًا عن الإسلام وهو خاتم الديانات، لأنه تعدٍ صريح على عدل اللَّه تعالى بين خلقه، ولا يمكن أن تستقيم علاقة سلمية تعاونية مؤدية لخير الإنسانية ما دمنا نتصور أن علاقة الولاء والبراء مبنية على الولاء للمسلم ولو كان من جنس «الحجاج بن يوسف أو صدام حسين» والبراءة من غير المسلم ولوكان على شاكلة داعيي السلام والإنسانية «المهاتما غاندي ونلسون مانديلا»[1].

---

(١) في مقال له بعنوان(فلسفة الولاء والبراء في الإسلام)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ الثلاثاء: ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٤٦).

٤- الطَّعنُ في الصَّحابةِ ﷺ ، ونقضُ ما استقرَّ في أصولِ أهلِ السنةِ منَ الكفِّ عَمَّا شَجَرَ بينهم:

لَمْزُ الصَّحابةِ ﷺ بالعدوانيةِ، ووصفُ تاريخهم الزَّاهرِ بالزيفِ والوهمِ:

يقول المحمود: «لم أر في الماضي ما يجب استعادته، لم أر المستقبل في الماضي، لم أعد أحلم، كما يحلم الشيخ: محمد قطب شفاه اللَّه إلى درجة الهوس، بـ(قيادة البشرية)، ولا بـ(الجيل الفريد) الذي لن يتكرر؛ لأنني أدركت من خلال قراءاتي لكتب التاريخ ولكتب التراجم، أن (قيادة البشرية) وهم كبير، صنعته العقليات العدوانية المتخمة بأحلام الغزو والسلب والاسترقاق، وأن (الجيل الفريد) لا وجود له، بل هو نتيجة النزوع الطبيعي للإنسان البدائي إلى أسطرة الرموز، النزوع إلى خلق بشر فوق مستوى البشر، أي أنه كان وهما كبيرا أيضا»[١] .

ويقول أيضًا: « عندما أتحدث عن مشروع الراحل: عبدالرحمن رأفت الباشا رحمه اللَّه وخاصة كتابه الذي يُصوّر فيه حياة الأجيال الأولى، والذي انتشر وقُرِّر في كثير من المراحل التعليمية؛ فأصفه المشروع الساذج بالمشروع المُزَيّف، فأنا لا أتهم الشخص بسوء القصد ولا بتعمد التزييف، وإن كنت لا أنفي عنه طبيعة الفعل. الفعل كان تزييفا. ومن مَراجعه التي ينقل عنها، نعلم أنه اطلع على كل التفاصيل الخاصة بحياة الشخصيات التي يتحدث عنها في كُتيباته الحكواتية الدعائية. لكنه لا يذكر إلا الصورة الملائكية التي تخدم مشروعه: مشروع الإسلام السياسي. وهذا هو ما صنعه كثيرون قبله وبعده، ومنهم: محب الدين الخطيب، وخاصة في: (الرعيل الأول»)[٢].

---

(١) جريدة الرياض، الخميس ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ-٢٢أكتوبر ٢٠٠٩م-العدد .١٥٠٩٥

(٢) جريدة الرياض، الخميس ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ-٢٢أكتوبر ٢٠٠٩م-العدد .١٥٠٩٥

-المحمود يدعو إلى إعادةِ النَّظرِ فيما شَجَرَ بينَ الصحابةِ ﷺ، ويعتبرُ ترتيب الخلفاء الراشدين حدثًا تاريخيًّا مجرَّدًا وفق نظرتهِ النقدية الفلسفية:

-يقول: «دراسة طبيعة الفكر الديني، وتتبع مراحل تشكله في فتراته الحاسمة، تواجه الرفض في مجتمعات تقليدية، لاتزال تستعصي على العلمية، وتتماهى مع الأسطرة، بل والخرافة، بوعي منها بهذا التماهي وما يتضمنه من مدلولات في الفكر والواقع، أو بلا وعي. وهذا الرفض اما أن يكون رفضًا للدراسة ذاتها، أي للمراجعة الفاحصة، باعتبارها تتناول ميدانًا مقدسًا لا يجوز الاقتراب منه، واما أن يكون رفضًا للآلية (المنهج النقدي) التي تجري مقاربة الموضوع بواسطتها. وفي أكثر الأحيان يجتمع السببان؛ كمبرر للرفض.

إن رفض الآليات المنهجية الحديثة التي تمثل مرحلة متقدمة من مراحل نضوج الفكر الإنساني؛ يعني-بالضرورة-أن يقف الفكر الديني خارج العصر، يقف خارج العصر؛ في الوقت الذي يدخل فيه من خلال (الشخصي - الذاتي - الوجداني). العصرنة اليوم لم تعد خيارًا، وانما أصبحت شرطًا للحياة (شرطًا نوعيًّا). إن الحياة يراد لها أن تتمثَّل الديني وأن تتخلق بوحيه، ولا يتم هذا إلا بعصرنة الفكر الديني ابتداءً؛ لأنه هو الحاسم فينا. وعصرنة الفكر الديني لا تتم إلا بواسطة الانخراط الفعال في منظومة الفكر المعاصر، بكل اصرار وإيجابية؛ لنخرج من رحلة الاجترار التاريخي.

إنَّ مما يعقد هذا الإشكال الطويل الذي يؤزم الفكر الإسلامي المعاصر منذ أمد ولايزال، أن هذا الفكر تشكل بفعل الحدث التاريخي، أكثر مما تشكل الحدث التاريخي بفعل هذا الفكر. ليس هذا الحكم التقريبي إلغاء للبعد الجدلي، بل مجرد اشارة إلى الروح العام الذي صنع المعطى الفكري -ومن ثم الواقعي- في واقعنا الإسلامي المعاصر خاصة. الإنسان العربي - وهو الأول في رحلة الانبثاق الديني - وجداني من ناحية، ومتحيز - تصورًا وعقلًا - ضد الكلي والتركيبي

(الفلسفي - العقلاني - العلمي) من ناحية اخرى.

مِمَّا يعني أن الأشخاص (الذوات المقدسة صراحة أو ضمنًا) ستكون على المحك، ولن تبقى كما هي عليه من قبل في تراتبيتها التي تتغيا الفكرة - براجماتيًّا(!) - في النهاية»[١].

ثم يضرب مثالًا للذوات التي يصفها بالمقدّسة بالخلفاء الراشدين، ومذهب أهل السنة في ذلك أن التفاضل بينهم على حسب ترتيبهم في الخلافة، لكنّ هذا الكاتب لا يروق له ذلك، ويعده أمرًا مبيتًا في الضمائر قبل وجوده(!!!)، يقول: «جرى الحدث التاريخي فيما يخص السلطة على التراتبية المعروفة بالنسبة للخلفاء الراشدين -رضوان اللَّه عليهم- أجمعين، ومع أنه - أي الترتيب التاريخي للخلفاء - كان حدثًا تاريخيًّا مجردًا إلا أنه قد جرى تحميله معنى دينيًّا في تراتبية الأفضلية لهؤلاء، وهنا يظهر أثر الحدث التاريخي الواقعي - بأقصى حدود الواقعية الصريحة - على الفكري، وكيف جرى ضمه إلى مجمل المنظومة العقائدية بوصفه معبرًا عن مضمر عقائدي كان موجودًا قبل وجوده المتعين في الواقع »[٢].

فهو لجهله -أو خبثه- يرى أن ترتيب الخلفاء كان حدثًا تاريخيًّا مجردًا..!!ولم يكن الأمر كذلك، بل إن الصحابة ﷺ اجتهدوا في تعيين الأفضل، بدليل أنهم توقفوا طويلًا بعد موت عمر ﷺ أيهما الأحق والأفضل عثمان أم علي؟، وكان عبد الرحمن بن عوف ﷺ يطوف حتى على العذارى في خدورهن يسألهن حتى انتهى الأمر إلى تقديم عثمان. ولهذا يقول أحد السلف: «من فضل عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار »، فكيف يقال إن ترتيب الخلفاء الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة كان حدثًا تاريخيًّا مجردًا؟!

---

(١) في مقال بعنوان: (التاريخ وأزمة الفكر الإسلامي)الخميس ١٣ من ذي القعدة ١٤٢٦هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م - العدد: (١٣٦٨٨).

(٢) المصدر السابق.

لكنه الجهل والهوى، وإذا كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي، فإنهم لم يختلفوا في أبي بكر وعمر. . .

ولا يفوته في مقاله هذا أن يعرج على الصحابي الجليل، وكاتب الوحي معاوية رضي الله عنه ويتهمه ببعض التهم الجائرة التي تنال من عدالته ونزاهته بناء على ما قرره سابقًا من الفحص والمراجعة (!)، حيث يقول: «كل من تأمل التاريخ لابد أنه قد لاحظ التغير النوعي والجذري في زمن ما بعد الراشدين. وهو تحول طبع الحياة الإسلامية فيما بعد، ولم يقتصر على فترة محدودة من تاريخ الإسلام. بداية بمعاوية بن أبي سفيان ومن تلاه، تحول الديني الرسمي - وهو الذي كتب له الانتصار في سياق موازين القوى الاجتماعية، لا الدينية - إلى دين شرعي! . وهنا المفارقة؛ إذ تحولت الايديولوجيا الرسمية التي تتوسل الاجتماعي بأكثر مما تتوسل الشرعي إلى أن تكون صاحبة اليد الطولى في تحديد الشرعي الذي سيأسر مسيرة الفكر الديني إلى حد كبير»[1].

ثم في نِهاية مقاله يتباكى على مذهبه الاعتزالي العقلاني فيقول: «لا شك أنَّ هذا يفسر كيف أن تيار العقلانية لا يظهر في مكان من العالم الإسلامي إلا ريثما يندثر، لا يتم هذا بقرار سلطوي في الغالب، وإنما بإرادة جماهيرية لا تزال تتدثر بلحاف الخرافة الصريحة أو الخرافة التي تؤسس على هذا القول أو ذاك»[2].

٥- نقد الكرامات، والتشكيك فيها:

- عبد اللَّه بن بجاد العتيبي يُشكِّكُ في عقيدة من عقائد أهل السنة والجماعة، وهي إثبات كرامات الأولياء[3] ويعدّها من الخرافة، ثم يقرر(!!) أنّ الخرافة والعقل ضدان لا يجتمعان!! :

---

(١) و(٢) في مقال بعنوان: (التاريخ وأزمة الفكر الإسلامي)الخميس ١٣ من ذي القعدة ١٤٢٦هـ - ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م - العدد: (١٣٦٨٨).

(٣) انظر: «شرح أصول الاعتقاد أهل السنة والجماعة»: (٩/ ٧-١٧١) للالكائي .

يقول: «في الحالة الإسلامية تمَّ تدشين الخرافة بعد وقت ليس بالبعيد عن اللحظة النبوية وقد تلمّس لها أصحابها سببا يربطها بمعجزات الرسول ﷺ.

إن تصفح كتب التراث على شتى مشاربها وتنوعاتها يوضح أنها لا تكاد تخلو بشكل أو بآخر من ذكر للخرافات وتعلّق بها، والفرق والمذاهب الإسلامية قديما والحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة تنهل من ذات النبع وإن بدرجات متفاوتة فمستقل ومستكثر.

بقدر ما يحدو العجز عن التعامل المنطقي مع الواقع إلى الخرافة، بقدر ما تحاول شرعنتها وتبريرها وتسويقها، ولذلك فهي تهرب من الواقع الذي تحكمه القدرات والإمكانيات، ولا يثمر بالأماني والأحلام بل إن إكسير نجاحه وقنطرته، تقوم على العلم الصحيح والعمل المنتج.

وبسبب يتصل بالعجز عن العلم والعقل والعمل، تتجه كثير من الحركات الدينية والإسلامية المعاصرة لاعتماد مفاتيح ثلاثة تحاول من خلالها تقديم رؤية متماسكة للأبعاد الزمنية الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل.

فتعتمد الرأي الدبري في قراءة الماضي، والعجائبيات ونظرية المؤامرة في قراءة الحاضر، والتفكير الرغبوي في قراءة المستقبل، والخرافة تحتل مكان الصدراة من هذه المفاتيح الثلاثة.

ويدخل في تجليات الخرافة أربع أفكار رئيسية، تنتشر بشكل مرضي في فكر وتصورات شريحة واسعة من الأجيال الخاضعة للخطابات الآيديولوجية الدينية التي تكرس الخرافة، والأفكار الرئيسية هي: الكرامات، والأحلام، وأحاديث آخر الزمان، ونظرية المؤامرة»[١].

---

(١) في مقال بعنوان: (هيمنة الخرافة)، جريدة الرياض: الاثنين: ١رجب ١٤٢٦هـ - ١٥ أغسطس ٢٠٠٥م - العدد: (١٣٥٦٦).

٦-التشكيك في ديمومة الصراع مع اليهود وكونِه صراعًا عقديًّا:

الصِّراعُ مع اليهودِ وغيرهم منَ الكفارِ صراعٌ عقديٌّ، وهذا الصِّراعُ ليسَ وليدَ اللَّحظةِ الحاضرةِ، بلْ هُوَ صِراعٌ يضربُ بأطنابهِ في أعماقِ الزمنِ.

فديمومةُ هَذَا الصِّراعِ، وكونهِ صراعًا عقديًا، هُوَ منَ الثوابتَ والمسلَّماتِ الَّتي دلَّتْ عليها نصوص الكتابِ العزيز:

قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢].

وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ويقول-جلَّ في علاه-: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

- **المحمود يشكِّكُ في ديمومة الصراع مع اليهود وكونِه صراعًا عقديًّا**: محمد المحمود يكثر من العزف على هذا الوتر - وتر الإنسانية - فهو يقرّر أوّلًا أنّ الصراع بين الطرفين ليس صراعًا عقديًّا، ويُسَمِّي من يعتقد ذلك بأنّه متطرّف: يقول: «المتطرّفون من هنا (العرب والمسلمون)، ومن هناك (الإسرائيليون) يفترضون الصراع الدائر الآن صراعًا عقائديًّا، لا مجرّد وقائع سياسية تقوم على دعاوى عقائدية»[1].

ومن عجبٍ أنَّ الكاتبِ لم يحدثنا عن سبب اختيار اليهود لدولة فلسطين (أرض الميعاد) دون غيرها من بقاع الأرض، ولا عن هيكل سليمان الذي يراد بناؤه على

(١) في مقال له بعنوان: (إشكالية العنف الفلسطيني الإسرائيلي)، الرياض: الخميس ٢٢ محرم ١٤٢٦هـ - مارس ٢٠٠٥م -العدد: (١٣٤٠١).

أنقاض المسجد الأقصى، فكل ذلك في نظره ليس شأنًا عقائديًّا، والحقيقة أنّ اليهود أنفسهم هم الذين ألقوا في روع المسلمين أنّ هذا الصراع ليس عقائديًا ليأمنوا جَيشانَ العقيدة في نفوس المسلمين، وليعزلوا الفلسطينيين المسلمين عن باقي المسلمين!

ثم يهزأ بالأحاديث الشريفة التي تُحدّث عن نهاية هذا الصراع، ومنها الحديث الذي أخرجه الشيخان عن أبي هريرة أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمْ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوْ الشَّجَرُ يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ إِلَّا الْغَرْقَدَ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ**»[1]، ولعلّ هذا الحديث لا تقبله عقولهم المريضة لأنّ فيه نطق الحجر، وهذا أمر مخالف للعقل عندهم، فيقول: «إنّهم يرونه صراعًا لا في لحظته الراهنة فحسب، وإنّما هو كذلك منذ البداية وحتى النهاية»[2]. . !!

- انحرافهم في مفهوم الجهاد:

أ- هاهو خالص جلبي شيخ الليبراليين في القصيم يدعو إلى مذهب «السِّلم» أو «السلام»، ونبذه لجميع أنواع ما يسميه «بالعنف» دون تفريق بين حقٍ وباطل. وحصره مفهوم الجهاد الشرعي في الدفاع عن البشر المظلومين (أيًا كان دينهم) المكرهين على تغيير آرائهم واعتقاداتهم، وذلك بعد قيام الدولة الإسلامية بواسطة الطريق السلمي، أما قبل قيامها فلا يجوز أيُّ نوع من أنواع الجهاد (المسلح)! .

وإليك شيئًا من أقواله تبين هذا، ثم التعقيب عليها:

-يقول الدكتور تحت عنوان (أنظمة فكرية أربعة في كيفية استعمال العنف):

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الجهاد، باب قتال اليهود، ٦/ ١٠٣-مع الفتح)، ومسلم في «صحيحه» (كتاب الفتن وأشراط الساعة (١٨/ ٤٤، ٤٥-مع شرح النووي).

(٢) في مقال له بعنوان: (إشكالية العنف الفلسطيني الإسرائيلي)، الرياض: الخميس ٢٢ محرم ١٤٢٦هـ- مارس ٢٠٠٥م -العدد: (١٣٤٠١).

«توجد أربعة أنظمة فكرية، أو أربع لغات في جواز استخدام العنف ومشروعيته من حرمته وعدم جواز استخدامه:

- **فاللغة الأولى هي شريعة الغاب**: القوي فيها يأكل الضعيف ولا يوجد أي ظل لأي قانون ضمن الدولة الواحدة أو بين الدول، وهي مرحلة مشى فيها الجنس البشري، وهو يودعها تقريبًا الآن، وقد يعترض من يقول: لا، إن الوضع لم يتغير، وهذا ينسف كل إمكانية أو تحقيق أي تطور عن الإنسان والجنس البشري عمومًا، وهو تصور غير صحيح، في ضوء إنجازات الجنس البشري حتى الآن، من نظام الأمم المتحدة، ومحكمة لاهاي للعدل الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان، ومعاهدة جنيف لأسرى الحرب، ومنظمة الهلال والصليب الأحمر الدوليين إلخ. وهذا لا يعني الكمال في الإنجاز، ولكنها خطوة متواضعة، في طريق تحقيق الكمال الإنساني، والدولة العالمية الواحدة، لتأمين الخبز، ودحر المجاعات، واحتكار السلاح، وإيقاف الحروب.

- **اللغة الثانية هي لغة الديموقراطيات الغربية**: وتؤمن بالعنف لإطاحة الحكومات الظالمة المستبدة، وتحرم العنف بعده، ويصب معهم في الاتجاه نفسه تيار (الخوارج) من التاريخ الإسلامي، الذين لم يؤمنوا باستقراطية الحكام (أن يكونوا من قريش مثلًا)، فالإنسان الأسود (كونه من الشرائح المستضعفة في قاع المجتمع) يمكن أن يتولى منصب الرئاسة، كما هو الحال في نيلسون مندلا، في جنوب أفريقيا الآن، وهذا التصور كان مستحيلًا في تلك الأيام، كما آمنوا بالثورة المسلحة، لتغيير الحاكم المنحرف (وهو ما تفعله جماعات الإسلام السياسي في الوقت الحاضر، حيث أحيت مذهب الخوارج من جديد)، فالخوارج رأوا في الحكم الأموي، أنه غير إسلامي وظالم؛ فوجب الإطاحة به، على كل حال هم يُكَفِّرون مرتكب الكبيرة، ولقد كفَّروا عليًّا واستباحوا دمه، ثم قتلوه في النهاية، وقد استنفدوا طاقتهم في الصراع مع الأمويين، وجعلوا الدولة الأموية تنزف حتى الموت، وسقطت كالتفاحة الناضجة ليست بأيديهم،

ولا بأيدي آل البيت المنتظرين بفارغ الصبر، بل بيد العبّاسيِّين المحنَّكين، المختبئين في الظلام المجهولين!

- **اللغة الثالثة هي لغة الأنبياء**: الذين حَرّمَوا صناعة الحكم بالقوة المسلحة وبالعنف، من خلال الانقضاض على الحكومات القائمة، حتى لو كان مجيئها إلى السلطة بالسيف وبالعنف، فاللاشرعية لا تُزال باللاشرعية، بل بالشرعية، والخطأ لا يزال بالخطأ، بل يُقَوَّم بالعمل الصحيح، وهذا ما فعل الرسول ﷺ، الذي غيّر المجتمع بالفكر وسلميًّا، فحين فشل في اختراق مجتمع مكة والطائف، نجح في نشر دعوته في أهل يثرب، التي ستأخذ اسم مدينة الرسول ﷺ بعد ذلك (المدينة المنورة)، حتى تفشى الإسلام في مجتمع المدينة، فلم يذهب إليهم على ظهر الدبابات بانقلاب عسكري، بل خرجوا لاستقباله، في مظاهرة ضخمة، ضمت أهل المدينة من الرجال والنساء، في مشاركة رائعة، مع فرقة موسيقية كاملة، والكل ينشد: طلع البدر علينا [1] معلنين خضوع مجتمع المدينة للفكرة الجديدة، دون سفك قطرة دم واحدة، وهذا التحول المدهش، في مجتمع المدينة المنورة سابقًا وبهذه الطريقة السلمية، غاب عن أعين المسلمين منذ ذلك الوقت، وعطلوا سنة عظيمة من سُنن الإسلام، في كيفية بناء المجتمع أو معالجته حين الانحراف، وتبخر الحكم الراشدي تحت حرارة العنف ودمويته، وانزلق المجتمع الإسلامي، إلى ليل التاريخ، حيث المغامرون والانقلابيون يتناوبون قنص السلطة الدموي دون رحمة، ولم يخلص العالم الإسلامي من هذا المرض حتى اليوم، وأعيد مذهب الخوارج، بكل عنفوانه وقوته مرة أخرى، في مناطحة الحكومات، واستنفاد الجهود في معارك مدمرة، بحيث توقفت عملية نقل السلطة السلمي، وتحول المجتمع إلى شرائح، لا يثق بعضها ببعض، وتوقف الحوار،

(١) هذه الحادثة لا تصِحُّ من الناحية الحديثية من جهة الإسنادِ، وكذا من جهة المتن، انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/ ١٩٦)، و«السلسلة الضعيفة»: (٢/ ٦٣) للألباني.

وأضمرت النفوس الحقد والتآمر، وسُفِكت الدماء غزيرة.

- **اللغة الرابعة**: فهي بعد قيام الحكم الشرعي، فإذا صار الحكم شرعيًا، استطاع وسُمح له بالجهاد المسلّح، بعد أن بنى مجتمع (اللا إكراه).

عند ذلك، من لا يريد أن يدخل في السلم، ويريد أن يُكره الناس على أي دين ومبدأ وفكرة، فهذا يتصدى له المجتمع الإسلامي (مجتمع لا إكراه في الدين)، فهذا هو مجال الجهاد، أي حماية الناس من الفتنة (الإكراه)(١) ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، وهذا يتولد منه مجموعة هامة من المعاني: الجهاد هو لحماية المخالف، والجهاد أداة واحتكار للعنف بيد السلطة، والسلطة أي سلطة، لا يسمى ما تفعله جهادًا، حتى يتم وصولها إلى الحكم برضا الناس، فالجهاد هو ذو جانبين في المجاهِد (بكسر الهاء) والمجاهَد (بفتح الهاء) ضدّه، فلا جهاد إلا بيد سلطة وصلت إلى الحكم برضا الناس، ولا جهاد إلا ضدّ من يمارس الظلم على الآخرين بإخراجهم من ديارهم وأديانهم بالقوة المسلحة ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]»(٢).

يقول الشيخ الخراشي تعليقا على مامضى: «هذا المقطع الطويل يوجز لنا الفكرة التي يدندن حولها الدكتور في كثير من كتاباته.

فالتغيير (أي تغيير السلطة الظالمة) يكون سلميًا دون (عنف) أو (استخدام سلاح)، وبعد الوصول إلى السلطة من قبل (السلميين) يجوز استخدام (الجهاد) أو (السلاح) أو (العنف) لا لنشر الإسلام وحماية الدولة الإسلامية !! إنما لحماية المكرهين على تغيير آرائهم ومعتقداتهم فقط !!.

---

(١) الفتنة: الشرك، ولكن هذا من تحريفات الدكتور للآيات حتى توافق هواه! -كما سيأتي-.

(٢) سيكولوجية العنف (ص ١٢٣-١٢٦) لخالص جلبي.

وهذا فيه تلبيس عجيب من الدكتور الذي لو تابع مذهب السلف أهل السنة والجماعة بعد نبذه للعمل السري الحربي المسلح لأراح نفسه وجنبها تحريف الحقائق الشرعية وتزويرها»(١).

والأدهى والأمر أَنْ يأتي خالص جلبي بمفهومٍ جديدٍ للجهاد في سبيل اللَّه، حيثُ يرى أَنَّ الجهاد لم يُشرعْ لإزالة الكفر، بل لدفع الظلمِ، أي ظلم حتى لو كان من الكافرين ضد المسلمينَ، والجهاد لا يكون إلا لحماية المخالف(٢).

ومنْ هذا المنطلق: يعتبر الجلبي قتالَ أمريكا في العراقِ، لو أرادت تخليص الشعب من الظلم، فهو نوع من الجهاد أيضًا(٣).

ب- أَمَّا يوسف أبا الخيل، فيختزل مفهوم الجهاد في سبيل اللهِ في جهاد الدفع فقط؛ فيقول:

«يعتبر الجهاد في الإسلام، وفقًا للنصوص القرآنية التي شرَّعت له، وفقًا لسيرة الرسول ﷺ في جهاده، آلية لدفع العدوان ورد الظلم وحماية الأوطان التي عبّر عنها التوصيف الفقهي بـ(حماية البيضة)، وقد جاءت الآيات القرآنية واضحة بشكل لا لبس فيه نحو ربط الجهاد بتلك الآلية أو الهدف منه بشكل حصري لا تعدي فيه، منها قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وكما هو واضح من فحوى هذه الآية، فهي تحصر الجهاد في المعتدين فقط، بحيث لا يتعداهم إلى غيرهم من الأبرياء ومن هم غير معتدين، ومنها قوله تعالى ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٩١-١٩٢]،

(١) دراسة بعنوان «انحرافات خالص جلبي شيخ (العصرانيين) في القصيم»: (ص ١٤، ١٥) للشيخ سليمان الخراشي، انظر: موقع الكاشف.
(٢) «سيكولوجية العنف»: (ص/ ١٤، ١٦) لخالص جلبي.
(٣) ملحق الرسالة في جريدة المدينة(المكاشفات)، الحلقة الثانية في: ١٤٢٣/٩/٣هـ.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩] بالإضافة إلى كثير من النصوص في هذا الشأن مما لا يتسع المجال لذكرها في مساحة هذا المقال، ومن الطبيعي أن هناك من سيحتج بوجود نصوص أخرى يوهم ظاهرها بأنها تؤسس لما دعاه بعض الفقهاء بـ(جهاد الطلب) أي مهاجمة غير المسلمين في عقر دارهم، إلا أنه يمكن الرد على مثل تلك الدعوى بأن النصوص التي تحصر الجهاد في الدفاع ضد المعتدين جاءت في سياق خاص، بينما جاءت النصوص التي يوهم ظاهرها بأنها تؤسس لنقيض ذلك مما يعرف بجهاد الطلب في سياق عام مما يعني ضرورة حمل العام على الخاص كما هي عادة الأصوليين»[١].

كما أَنَّ يوسف أبا الخيل يعد من دعاة المقاومة السلمية[٢] التي تعني اتخاذ الطرق السلمية في مقاومة الأعداء وعدم مجابهتهم بالسلاح، وفي هذا غاية الذل والخضوعِ والاستكانة لأعداء الأمة، مع ما فيه من وأدٍ لمعاني العزة والكرامة والنخوةِ التي تنهض بِها الأمة، وتقدر بواسطتها -بإذنِ الله- على مقارعة أعدائها.

جـ- والمحمود يسيرُ في ذات الطَّريق فلا جهادَ عندهُ إلَّا جهادُ الدَّفعِ، ولنتأَمَّل الحوارَ الآتي:

«**تركي الدخيل**: طيب، هذا مظهر من مظاهر في تقديرك أنت من مظاهر تغلغل أيديولوجيا لها في التيار المتشدد عندنا، ما هي المظاهر الأخرى غير مثلًا أدبيات

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: (ملتقى اقرأ الفكري وتوصيف أهداف الجهاد)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأحد ٧ شعبان ١٤٢٦هـ - ١١ سبتمبر ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٥٩٣).

(٢) انظر -غير مأمور- في هذا مقالين له:

أ-(غاندي... تاريخ حافل من المقاومة السلمية)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

ب-(لماذا انتصرت المقاومة في جنوب إفريقيا؟)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

الولاء والبراء؟

محمد المحمود: في عندك أدبيات الولاء والبراء، في التجييش للقتال يعني مفهوم مثلًا الجهاد، يعني مفهوم الجهاد يطرح . . يطرح بصفته انبعاثًا فرديًا ذاتيًّا .

تركي الدخيل: كيف انبعاثًا فرديًا ذاتيًّا؟

محمد المحمود: أي بمعنى أنني أنا اقتنعت بفكرة الجهاد وأريد أن أحصل على الأجر فنتيجة لذلك أذهب وأقاتل هنا أو هناك .

تركي الدخيل: وهذا ليس صحيحًا؟

محمد المحمود: وهذا ليس صحيحًا .

تركي الدخيل: ما هو الصحيح؟

محمد المحمود: الصحيح طبعًا الصحيح لا بد أن تقرأه من سياق الفتوى النبوية في الفترة المكية لم يكن هناك جهاد لأنه لم يكن هناك راية ولم يكن هناك قتال .

تركي الدخيل: هل تعتقد أن مجتمعاتنا الآن تعيش الفترة المكية من جديد؟

محمد المحمود: لا . . لأ المجتمعات الآن تعيش لها جيوش نظامية، هذه الجيوش النظامية هي المنوطة بها فكرة الجهاد، وهي التي تقرر أو تتخذ قرار الجهاد من عدمه، وليس الذي يتخذها أحد فرد لأن اتخاذها على النحو . .

تركي الدخيل: بس الذين يتبنون فكرة الجهاد كلهم يقولون أن الجيوش لم تقم بواجب الجهاد وبالتالي لا بد . .

محمد المحمود: يعني هذه كلهم يمكن أن يقولوا هذا الكلام، يعني حتى على فترة النبي ﷺ هناك من كان يتحمس لإشهار سيفه حتى في فترات الهدنة، فكان موقف طبعًا النبي ﷺ أنه لم يسمح لهم بذلك، لأن هذا طبعًا سوف يوقع الدولة

اللي كانت. . الدولة المدنية سوف يوقعها في مشاكل طويلة جدًّا، يعرفها صاحب القرار السياسي ولا يعرفها صاحب أو الفرد يعني هذا غير معني»[1].

قولهم (بنسبية الحقيقة)، فما حقيقة هذا القول، وما معناه؟

يقول الأستاذ بسطامي سعيد-في بيان هذا القول، وتجلية معناه-: (هل حقائق الدين نسبية؟ . . إذا قيل إن الفكرة إما خاطئة أو صائبة بغض النظر عن الزمان الذي شهد ظهورها، قالت العصرانية: ولكن إدراك حقائق الدين مسألة نسبية، فليس هناك صواب مطلق و«إن الحقيقة الثابتة تختلف الأنظار إليها باختلاف زاوية سقوط الشعاع الفكري».

وهذا القول لا يقدم دليلًا أو حجة، بل يكتفي بالإشارة إلى أن نظرة الإنسان إلى الأشياء نظرة جزئية، وليست نظرة شاملة كاملة وإن هذه النظرة هي بحسب معارف المرء وثقافته، وبحسب اهتماماته والزاوية التي ينظر منها.

وقضية النسبية (Relativism) في الحق (truith) أو في الأخلاق ethich قضية فلسفية، تتناحر حولها الفلسفة منذ أن عرف الإنسان الفلسفة، وكعادة الفلاسفة في مناقشة القضايا تتعقد وتتشابك الآراء، والفلاسفة وحدهم هم الجديرون بأن يغرقوا في مثل هذه المباحث، وهل استطاعت الفلسفة يومًا ما أن تحل لغزًا؟!

وفي بساطة نتساءل: ما المقصود بأن الحقيقة نسبية؟ إذا كان المقصود أن معرفة الإنسان قاصرة وعمله قليل، وأنى له بالعقل الذي يدرك الأشياء إدراكًا شاملًا، فهذا ليس موضع اختلاف، والبشرية بما فيها من عجز وقصور مؤهلة لإدراك قدر من المعارف تكفيها لأداء مهامها في هذا الفترة القصيرة من عمرها على الأرض.

---

(١) انظر: «موقع قناة العربية»-برنامج إضاءات-بتاريخ: الأحد: ٦ربيع الأول ١٤٢٨ هـ، ٢٥ مارس ٢٠٠٧م.

وإذا كان المقصود أن الإنسان لا يصل إلى حقيقة، وكل ما عنده من حقائق لا يمكن القطع والجزم بها، ولا يمكن الاتفاق حولها، فأول ما يواجه هذا القول من نقد أن يُسأل ما الدليل على أن هذا القول صادق؟ فإذا قُدمت الأدلة على صدقه وأثبتت أنه حقيقة، فهو اعتراف بأن لدينا على الأقل حقيقة نطمئن إليها، وهو اعتراف ينقض ما قُدمت الأدلة لإثباته، وإذا كان القول بأن الحقيقة نسبية أمر نسبي أيضًا ولا يمكن القطع والجزم به، فكيف يؤخذ به؟ ثم كيف يفسر من يقول إن الحقيقة نسبية ذلك القدر المشترك من الحقائق بين أفراد النوع البشري على اختلاف بيئاتهم وظروفهم وعصورهم؟!

الأهم من ذلك أن يُسأل: هل هناك منهج صحيح للوصول إلى حقائق الدين، أم أن الدين كما هي النظرة الغربية له، لا معايير ولا مقاييس لتحديد حقائقه، بل هو مثل مسائل الآداب والفن مسألة «ذوق»، لا تقوم على منهج علمي محدد، أو معايير منضبطة؟.

إن مصادر حقائق الدين ثلاثة أشياء: النصوص الموحاة، ومعاني هذه النصوص، والاستنباط منها، ولكل واحد من هذه الأقسام منهج علمي محدد مضبوط، فهناك منهج علمي لتوثيق النصوص، ومنهج لطريقة فهمها، ومنهج للاستنباط منها، وما يتوصل إليه عن طريق هذه المناهج حقائق لا شك في ذلك.

قد يحدث تغيير أو تبديل للنصوص، أو قد يحدث خطأً في الفهم، أو يحدث خطأً في الاستنباط، ولكن هذه مسألة أخرى ومعالجتها تكون بإثبات ما حدث من تحريف بالدليل والبرهان، أما إطلاق العموميات والقول بأن حقائق الدين مسألة نسبية يدركها كلٌ على حسب المعرفة المتاحة، ويراد من وراء ذلك رفض فكر العصور الماضية! فقول لا تسنده حجة ولا يمكن قبوله»[١].

وجذور هذا القول الخطير وأصوله ترجع إلى (السوفسطائيين)[٢] فهم أول من

---

(١) «مفهوم تجديد الدين»: (ص/ ٢١٤، ٢١٥) لبسطامي سعيد.

(٢) انظر: ص٦٩ من البحث؛ لمراجعة معنى هذا المصطلح ومدلوله.

قال به -وعلى رأسهم كبيرهم الفيلسوف بروتاغوراس- الذين ظهروا في اليونان ما بين القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد؛ حيث كانت اليونان تموج بمجموعة من الأفكار والمذاهب المتباينة المتنوعة؛ فلجؤا لهذا القول في تأييد الآراء المتناقضة؛ إما شكًا في الجميع، أو للتخلص من جهد طلب الحقيقة .

يقول الدكتور علي سامي النشار: «نسبية كل شيء قال بها بروتاغوراس السوفسطائي حين أراد أن ينقد أصول المعرفة «إن الإنسان هو مقياس وجود ما يوجد منها ومقياس وجود ما لا يوجد» ثم أخذ بهذا الشُكاك بعد، فطبقوها على الحد كما طبقوها على نواحي العلم كله، فلم تعد حقيقة من حقائق العلم ثابتة أو مستقرة، بل كل شيء -كما يقول هرقليطس- في تغير مستمر»[1] .

ويقول الدكتور عمر الطباع عن السوفسطائيين: «وكانت هذه الجماعة تنكر وجود حقائق ثابتة، وتدعي أن الحقيقة نسبية»[2] .

لقد عبر بروتاغوراس زعيم السوفسطائيين عن فكرهم في كتابه «عن الحقيقة» الذي فُقد ولم تصلنا منه إلا شذرات قليلة يبدأها بقوله: «إن الإنسان معيار أو مقياس الأشياء جميعًا» وفي هذه العبارة القصيرة تكمن الثورة الفكرية للسوفسطائيين في مختلف ميادين الفكر. إنها تعني بالنسبة لنظرية المعرفة أن الإنسان الفرد هو مقياس أو معيار الوجود، فإن قال عن شيء إنه موجود فهو موجود بالنسبة له، وإن قال عن شيء إنه غير موجود فهو غير موجود بالنسبة له أيضًا، فالمعرفة هنا نسبية، أي تختلف من شخص إلى آخر بحسب ما يقع في خبرة الإنسان الفرد الحسية، فما أراه بحواسي فقط يكون هو الموجود بالنسبة لي، وما تراه أنت بحواسك يكون هو الموجود بالنسبة لك، وهكذا»[3] .

---

(١) «مناهج البحث عند مفكري الإسلام»: (ص/ ١٩١).

(٢) «السلم في علم المنطق»: (ص/ ٧) للأخضري .

(٣) «مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان»: (ص/ ٧٠، ٧١) للدكتور مصطفى النشار.

- **أقوال الليبراليين في هذا الجانب:**

أ- يقول يوسف أبا الخيل في سياق حديثه عن الطريق الأمثل لمكافحة الخطاب الإقصائي المتشدد: «... لذا فمن أجل حصره في زاوية التعرية لأهدافه وما يتطلع إليه من إجهاض لأية بارقة أمل من التطور، فلا يجب إشعاره أننا نسعى لإحلال صوت إقصائي آخر بديل له، بل بدلًا من ذلك يجب أن تكون آلية الحراك التي نبشر بها تحمل مزيدًا من إفساح المجال لكافة الآراء بما فيها صوت ذلك التيار ما دام ملتزمًا بشروط الاجتماع البشري، التي يأتي على رأسها الإيمان بأن للآخرين ذات الحق التي له في إبداء الآراء والتماهي مع يترتب عليها من معتقدات، وما دام ملتزمًا بإعطاء الفرصة للآخرين - وإن لم يكن مقتنعًا بذلك - ليدلوا بدلوهم في الشأن الاجتماعي كافة، وإشعاره أن زمن احتكار الحقيقة - بما فيها الحقيقة الدينية - قد ولى زمانه وليس ثمة طريق آخر إلا مشاركة الآخرين وفقًا لنسبية الحقيقة التي يمسك كل طرف بجزء من خيطها...»[١].

ويقول: «هذه النظرة الإقصائية تأتي بلا شك نتيجة حتمية لتربية طويلة على اعتبار قول وحيد ووسمه بالطابع الشمولي القاطع بحقيقته ويقينيته بلا اعتبار لأية أقوال أو مذاهب أخرى في المسألة المطروحة للبحث إلا باعتبارها ضالة عن الطريق السوي أومبتدعة في حال التلطف مع أصحابها، لو أننا أشعنا في مرافئ ثقافتنا على اختلاف أنواعها مبدأ نسبية الحقيقة في الأقوال والأعمال والتخريجات والتفسيرات لما كانت هذه حال قطاع كبير ممن يقتاتون على ثقافتنا ويدعون الأحقية بتمثيلها»[٢].

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: (السبيل الأمثل لمكافحة التشدد)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأحد ٥ صفر ١٤٢٧هـ - ٥ مارس ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٧٦٨).

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (الاعتبار الإسلامي لغير المسلمين)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: الأربعاء ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ - ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥م- العدد: (١٣٦٣٨).

ويقول: «تباين التأصيل الفلسفي لمفهوم التسامح بين الثقافتين الغربية والعربية كان له أثره الكبير على الواقع السوسيولوجي والأبستومولوجي بين الثقافتين ومن ثم امتد أثره إلى جميع مناحي الحياة الأخرى لكل جانب.

فبفضلها استطاعت أوروبا أن تخرج من أحاديتها المظلمة وما ترتب عليها من أوضاع خاصة تلك الحروب الدينية المرعبة في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي تسببت فيها الأورثوذكسية الكاثوليكية التي قامت على تسنين عقيدة واحدة لايسمح لأحد كائنا من كان بالاتصال بالله تعالى خارج تعاليم أساقفتها إلى فضاء فلسفة عصر التنوير التي دشنت تأصيل مبدأ نسبية الحقيقة التي يقر فيها الفرد أنه لايملك (إن ملك) إلا جزءا بسيطا من الحقيقة يماثل ربما ما يملكه الفرد الآخرأويزيد أوينقص ولكنه يظل نسبيًا ومن ثم فقبول هذا الآخر لم يعد مجرد زخرف من القول أو مجرد مفردة كرم يتفضل بها فرد على آخر»[١].

وانطلاقًا من هذا المبدأ الخطير، يدعو يوسف أبا الخيل إلى تبني مذهب الشك والمرور بتجربته، وطرح التساؤلات التشكيكية، يقول: «إن السلوك الثقافي المعاش يظل مشدودًا إلى التصنيف الثنائي المفصول بين حدوده بشكل حاد وكامل، سلوك يعتمد على تصنيف الرؤى والمعتقدات، بل وحتى وجهات النظر العابرة التي تتصل بالواقع المعاش سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا إلى ثنائية الحق والباطل، فالحق ما نحمله وندين به، والباطل ما يدين به أو يعتقد به مخالفنا، وتبعًا لذلك يتم تصنيف الناس إلى متبعين ومبتدعين، وإلى ملتزمين وغير ملتزمين، وإلى ضُلَّال ومؤمنين، وإلى عقائد صحيحة وعقائد ضالة، ليصل الإنسان المبرمج على ثقافة القطع في الحلقة الأخيرة من سلسلة العنف والإقصاء إلى تصنيف الناس إلى مسلمين وكفار، . . . لذا لا بد للإنسان - ولا يتأتى ذلك له للأسف غالبًا إلا في العيش في جو ثقافي

---

(١) في مقالٍ له بعنوان: (التسامح بين الثقافتين الأوروبية والعربية)، نُشِرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٤م.

فلسفي – أن يشك ولو مرة واحدة، وهذا الشك لا أعني به الشك المدمر، أو الشك الدوغمائي بطبيعته، أو الشك لمجرد الشك، بل إنه شك يجد له جذورًا من داخل المنظومة الإسلامية نفسها، إذ نجد أباحامد الغزالي يقول وهو في أوج مرحلة من حياته الفلسفية «من لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر يبقى في العمى والضلال» كما كان يقول «الشك أولى مراتب اليقين» إنه شك يأتي بالذات من مراعاة نسبية الحقيقة على المستوى الاجتماعي والثقافي بوجه عام، شك يعطي دفعًا للشاك أن لا يتحمس أو يتمعر وجهه أو تنتفخ أوداجه عندما يتعايش مع من يخالفه توجهاته، إذ أن هذا الشك يتيح لذلك الإنسان الشاك استحضار تساؤلات من قبيل: ولماذا لا تكون وجهة نظر فلان هي الصواب؟ أو لماذا لا تكون تلك الرؤية أو ذلك التأويل أو التفسير أو التخريج لذلك الفرد أو الجماعة أو الفرقة تحمل على الأقل شيئًا من الصحة في باطنها؟ ولماذا مثلًا لا تكون الرؤية التي أحملها أو تلك التي حُمِّلتها ليست قاطعة ويشوبها الشك وعدم اليقين؟ في مثل ذلك الجو الثقافي المشبع والمربى على نسبية الحقيقة – النظرية على الأقل – لا يملك الإنسان إلا أن يكون متسامحًا مع غيره لأنه لا يحمل اليقين على قطعية ما تناهى إليه نظره وما برمجته عليه ثقافته طوال عمره»[1].

ويقول أيضًا: «فإن المتعصب عندما يقوم بإدراك موضوع ما (رؤية عقدية مثلا) إدراكًا إيجابيًا متعاطفًا معها فإنه لا يأخذها على أنها مجرد أحد المعطيات النسبية للحياة الإنسانية، أو أنها مجرد رأي ينضاف إلى آراء أخرى عديدة لكل منها الحق في خوض غمار تأويله الخاص لذلك الموضوع المثار، لا بل إنه حينما يدركها إدراكًا إيجابيًا محبًا فسينظر إليها باعتبارها حقيقة وحيدة كاملة ناصعة البيان دامغة الحجة لا تضاهيها حقيقة أخرى في تماهيها مع المطلق، أما عندما يدركها في جانبها السلبي (رؤى الآخرين المخالفة) فسيراها ثاويةً في

(١) في مقالٍ له بعنوان: (لنشك حتى لا نقع في شر قطعياتنا)، جريدة الرياض، الأحد ١٩ صفر ١٤٢٧هـ.

أقصى يسار الحقيقة عارية من كل ما يمت إليها بصلة، متفاصلة مع كل ما يتصل بالخير أو الجمال أو الفاعلية أوالإبداع الإنساني مفاصلة نهائية لا رجعة فيها، ويترتب على تلك النظرة (اللاواعية) أنه سيعتبر كل من يشاركه الإدراك بجانبيه (الإيجابي تجاه رؤيته المذهبية والسلبي تجاه رؤى الآخرين) فهو السعيد سعادة لن يشقى بعدها أبدًا، بنفس الوقت الذي يرى فيه كل من لا يشاركه إدراكه ذلك على أنه هالك لا محالة»[1].

ويقول: «يأتي التعصب الديني كما المذهبي على رأس الأسباب التي تهوي بالإنسان سريعًا إلى مرحلة الوحشية البشرية التي تحدث عنها هوبز، إذ أن هذا التعصب يتخلق بداية في رحم آحادية الفكر الناتج من انعدام التعددية الفكرية والدينية، مما يؤدي إلى قناعة الإنسان بأن دينه أو مذهبه هو الوحيد المتوافر على كلية الحقيقة وما سواه من الأديان أو المذاهب فلا تمتلك ذرة يقين أو حقيقة، وهذه هي البذرة الأولى للعنف، أما سقيا هذه البذرة فيأتي من اليقين التام الذي يتوافر عليه الإنسان الآحادي جراء انعدام فضيلة «نسبية الحقيقة» بأن عليه واجب إدخال الآخرين في حمى يقين دينه أو مذهبه، ولكن لأن من يخالفونه دينه أو مذهبه كُثُر ولا طاقة له بالتالي بهدايتهم ولأن معظمهم مرتدون عن الإسلام في نظره فلا عذر له عند ربه سوى إزهاق أرواحهم لزفهم إلى نار جهنم وبئس المصير»[2].

أما إبراهيم البليهي، فيرى أنَّ هذا المفهوم -أعني نسبية الحقيقة- هو من الأمور البدهية، يقول: «من البديهي أنه لا يوجد إنسان يمتلك كل الحقائق امتلاكًا كاملًا[3] وإنما يتمسك كل فرد بما يظنه كذلك فينتقي من النصوص والبراهين

---

(١) جريدة الرياض، السبت ١٨ ذي القعدة ١٤٢٧هـ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٦م - العدد: (١٤٠٤٧).

(٢) جريدة الرياض، الأربعاء ١٠شوال ١٤٢٧هـ - ١ نوفمبر ٢٠٠٦م - العدد: (١٤٠٠٩).

(٣) هذا الكلام على إطلاقه خطيرٌ جدًا؛ إذ أنَّهُ يقضي بأنَّ الرَّسول عليه الصلاة والسَّلام، لا يمتلك الحقيقة الكاملة!وفي هذا طعنٌ في رسالتِهِ الإلهية التّي أُمرَ بتبليغها للنَّاس.

والمواقف والأحداث ما يُقنع به ذاته ويستمر على انتقائيته حتى تضطره المواقف المغايرة الضاغطة في أن يعيد فحص أفكاره فإذا وضع كل طرف أفكاره تحت مجاهر التحليل اقترب الجميع من لب الحقيقة تحت أضواء المكاشفة الاضطرارية المتبادلة»[1] .

* * *

(١) في مقالٍ له بعنوان: (إنكار الانتقائية أحد منابع الجهل)، نُشرَ في جريدة الرياض، بتاريخ: ٢٠/ ٥/ ٢٠٠١م.

الفصل الثاني

آثار وأخطار الفكر اللِّيبراليِّ على المسلمين

الفصل الثاني: آثار وأخطار الفكر اللِّيبرالي على المسلمين

هل الليبراليون يملكون مشروعًا جادًّا وحقيقيًّا للنهضة؟

وهل لديهم رؤية ناضجة للإصلاح؟

الواقع الذي لا مراء فيه: أنَّ غاية ما عند هؤلاء الليبراليين هو مسخ هوية المجتمع، والانقلاب على الذات، وتلميع الفكر الغربي واستنساخه بدون وعي أو صدق مع الذات أو مع المجتمع!

وأحسب أنَّ هذا التيار المنحرف ليس له جذور عميقة في المجتمع، وليس له امتداد أو قبول شعبي، لكنَّ خطورته تكمن في أنَّ بعض وسائل الإعلام المحلية والإقليمية صدَّرت رموزه، وجعلت منهم مفكرين إسلاميين، وخبراء في الحركات الإسلامية، وصنَّاع للرأي العام!

✍وفيما يلي بعض آثار ومخاطر الفكر الليبرالي على المسلمين:

أولًا: الآثار العقدية:

١- التشكيك في العقيدة الصحيحة وزعزعة الثقة بها؛ بمختلف الأساليب والطرق الملتوية الخبيثة؛ مِمَّا يؤدي -عياذًا بالله- إلى انصراف الناس وعزوفهم عنها.

٢- القطيعة التامة مع مصادر التلقي والاستدلال عند المسلمين، والتزهيد؛ بل التشويه المتعمد للتراث الإسلامي عقيدة وشريعة.

٣- إحياء التراث الفلسفي والمعتزلي وتقريبه للناس في قالب جميل مزخرف؛ مِمَّا يؤدي عياذًا باللَّه إلى تقبل هذا التراث المنحرف في ظل الجهل الذي يخيم على

كثير من الناس.

٤- الهزيمة النفسية أمام الأعداء التي يريدون أن يغرسوها في أفراد الأمة شاءوا أم أبوا من خلال أمور عدة منها :

أ- بهدم حاجز الولاء والبراء.

ب- إلغاء الجهاد.

جـ- الترويج بأن المسلمين متخلفون ولا يمكن أن يتقدموا أبدًا، والانبهار بالغرب رغم تراجع الحضارة الغربية والتنبؤات من قبل منظريهم بزوالها .

٥-إفساح المجال أمام التيارات المنحرفة الزائغة بدعوى حرية الرأي والانفتاح على الآخر.

٦-الارتماء في أحضان الأعداء وتقليدهم وتقبل الغزو الفكري بحجة صحة هذه الأديان وأن ما عندهم لا يخالف صراحة ما عندنا .

٧-نشر ثقافة تقبل الآخر ولو كان ملحدًا، وضياع ما أسماه العلماء بحفظ الضرورات الخمس وعلى رأسها (حفظ الدين).

ثانيًا: الآثار التربوية والأخلاقية والاجتماعية:

١- إفساد المرأة المسلمة، وجعلها دميةً يتلاعب بها المنحرفون سلوكيًّا وأخلاقيًّا.

٢- طمس معالم الأخلاق الإسلامية وذلك عن طريق الانحلال والتفسخ الأخلاقي والدَّعوة إلى الاختلاط؛ فلقد فتح هذا الفكر الباب على مصراعيه لدعاة التغريب، بحيث لو طبقت المجتمعات كل ما يرونه ويؤصلونه لأصبحت مجتمعات منحلة لا تعرف معروفا ولا تنكر منكرًا.

فهاهو خالص جلبي يدعو إلى هذا التهتك والسفور بطريقةٍ مثيرةٍ للدهشة

والاستغراب!!، يقول: «عند سكان استراليا الأصليين، تتدلى أثداء النساء بدون أن تثير الفتنة. وفي كهوف الفلبين، يعيش الناس رجالًا ونساءً مع أطفالهم في حالة عري كامل، فلا يصيح واعظهم أنَّ هذا مُخِلٌّ بالأخلاق!!

وبالمقابل فإنَّ كشف (يد) امرأةٍ متلفعةٍ بالسواد من مفرق رأسها حتى أخمص القدم في بعض المناطق من العالم العربي، يثير الشهوة عند رجال يعيشون في حالة هلوسة جنسيةٍ عن عالم المرأة»[1].

٨- **يقول مشاري الذَّايدي في دعوتهِ للاختلاط بين الجنسينِ**: «نجد صورة أخرى، في نفس المكان، الحرم المكي، وفي نفس الزمن، العهد الاموي، حيث تحدث قصة اخرى ترويها لنا كتب التاريخ، ومنها شرح نهج البلاغة، إن الفقيه المعروف أبا حازم، سلمة بن دينار، كان يطوف بالكعبة فسمع امرأة حاجة ترفث في كلامها فقال: يا أمة اللّه، ألست حاجة؟! ألا تتقين الله!؟ فسفرت المرأة عن وجه صبيح، ثم قالت له: أنا من اللواتي قال فيهن العرجي (الشاعر):

أماطت كساء الخز عن حر وجهها ... وردت على الخدين بردا مهلهلا

من اللاء لم يحججن يبغين حسبة ... ولكن ليقتلن البريء المغفلا!

عندها قال أبو حازم: فأنا أسأل اللّه ألا يعذب هذا الوجه بالنار! فبلغ ذلك سعيد بن المسيب (من كبار العلماء في وقته) فقال: رحم اللّه أبا حازم، لو كان من عباد العراق لقال لها: اغربي يا عدوة اللّه، ولكنه ظرف نساك الحجاز!

هذا الظرف الذي تحدث عنه سعيد بن المسيب، وفعله الفقيه أبو حازم، هو ظرف يفتقده كثير من المتدينين اليوم.

ثم يقول في نفس السياق بعد ذلك:

«ولعل في الشذرات التراثية السالفة، بعض الدلالة على أننا نحن الذين

---

(١) في مقالٍ له نُشر في جريدة الشرق الأوسط، في: ٣/ ٧/ ٢٠٠٢م.

نحدد: أي تراث نريد، وعليه نقرر أي مستقبل نمشي فيه . . .

مشوار طويل، ومتعب، ولكن لا بد من إنارة الطريق، ولو أزعج وهج الشمع من لا يحبه! . . . وهذا الخطيب البغدادي (توفي ٤٣٦ هجري) ينقل في تاريخه عن الصحابي عبد اللّه بن عمر أن الرجال والنساء في عهد النبوة كانوا يتوضأون جميعا؛ أي مختلطين»[1].

- **التعليق والتعقيب:**

١- يا سبحان الله!! أيريد الذايدي أن يسوق الأمة كالقطيعِ إلى تراث الرافضة والمعتزلة؛ فإذا هي تبتلعُ البدع والفسق والمجون -عياذًا بالله-؟!

ألا يدري الذايدي أن مُصَنِّفَ كتاب: «نهج البلاغة» هو (على بن الحسين العلوي الحسينى الشريف المرتضى المتكلم الرافضى المعتزلي)؛ كما ترجَّم له الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «ميزان الاعتدال»: (٣/ ١٢٤)؟!، ونقدكتابه المذكور، وأبان عن عواره، وكشف عن فساده-وهو الصيرفي الناقد؛ فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومن طالع كتابه نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففيه السب الصراح والحط على السيدين: أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه من التناقض والاشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل».

فأيُّ موضوعيةٍ، وأيُّ علميةٍ يُنادِي بِها القوم، وهم غارقون في بحر الجهل والفوضى والعبث!!

ثُمَّ متى كانتْ قصصُ التَّاريخِ، وأخبارُهُ الماضِيةُ، مصدرًا من مصادرِ التشريعِ، تُستنبطُ منها الأحكامُ الشَّرعيةُ؟!

---

(١) في مقال له بعنوان: «هدية تراثية لامرأة عصرية»، جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء ٢٥ صفر ١٤٢٨ هـ ١٣ مارس ٢٠٠٧، العدد: (١٠٣٣٢).

ألا إنَّها الفوضى العلمية، والعبث الفكري الذي يضرب بجرانه في حياة المسلمين اليوم، وإنا لله وإنا إليه راجعون!!

٢-أما ما نقله الذايدي عن الخطيب البغدادي فيما نقله عن الصحابي عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه من حيث أن الرجال والنساء في عهد النبوة كانوا يتوضأون جميعا»؛ فصحيحٌ لا مطعن فيه ولا مغمز؛ حيث أورده الخطيب في موضعين من كتابه: «تاريخ بغداد»: (٤/ ١٠٩)، و: (٨/ ٦١).

والحديث أخرجه مالك في: «الموطأ-برواية محمد بن الحسن»: (أبواب الصلاة، باب الرجل والمرأة يتوضأان من إناء واحد، ١/ ٨٣/ رقم٣٥)، ومن طريقه أخرجه البخاري في: «صحيحه»: (كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة، ١/ ٨٣/ رقم١٩٠).

غير أن سياقة الحديث في معرض الاستدلال به على جواز الاختلاط بين الجنسينِ مِنْ غير المحارمِ، والتقارب بين أنفاسهما؛ غير صحيحٍ من جميع الوجوه؛ وإنما أوتي الذايدي من فرط جهله، وعدم أهليته في الاستنباط، ورحم اللَّه من قال: من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب.

والمتأمل في كلام أهل العلم حول هذا الحديث، المتمعن فيه بتجرد وإنصاف؛ مستحضرًا النصوص الكثيرة التي تمنع الاختلاط؛ يتوجَّهُ عنده الحديث بأحد هذين التخريجين:

١- أنَّ هذا الحديث في دلالة سياقه ومفردات معانيه لا يدل على جواز الاختلاط بين الجنسين مِنْ غيرِ المحارمِ؛ وإنَّما غاية ما فيه أنه يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل زوجه، مثلما يجوز تمامًا للمرأة أن تتوضأ من فضل زوجها، وهذا يعني ضرورةً اختلاط الرجل بامرأته واختلاط المرأة بزوجها، وهذا بداهةً لا بأس فيه ولا حرج.

إذًا؛ فليس المقصود من الحديث كما فهم الذايدي وغيره أنَّ الاختلاط الواقع في الحديث؛ إنما هو لغير الرجل مع زوجه؛ وبالتالي يجوز للرجل أن يختلط مع أي امرأة أجنبية عنه، وقد ذهب إلى فهم الحديث بالفهم الذي قرَّرته آنفًا جمع غفير من أهل العلم:

١- الشافعي في: «الأم»: (١/ ٢١).

٢- محمد بن الحسن الشيباني في: «روايته على الموطأ»: (١/ ٨٣).

٣- الرافعي كما في: «تنوير الحوالك»: (١/ ٤٧١).

٤- البخاري كما في: «صحيحه»، حيث ساق الحديث تحت باب: «وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة».

٥-ابن بطال في: «شرحه على صحيح البخاري»: (١/ ٣١٧).

٦- ابن عبد البر في: «الاستذكار»: (١/ ٢٩٨)، و«التمهيد»: (٨/ ١٠٣و١٤/ ١٦٣).

٧- ابن تيمية في: «مجموع الفتاوى»: (٢١/ ٤٨و ٥١و٣٣٥).

٨- ابن القيم في: «إغاثة اللهفان»: (١/ ١٢٧).

٢- أنَّ هذا الاجتماع لو فرضنا جدلًا أنه كان في شأن الرجل مع غير محارمه من النساء؛ لكان ذلك قبل نزول آية الحجاب، وأما بعده فلا، وإلى هذا ذهب ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في: «فتح الباري»: (١/ ٣٠٨).

فهذا يعني إذًا أنَّ الحديث الذي بين أيدينا منسوخٌ بآية الحجابِ؛ فلا عبرة إذًا بمن استدلَّ به على جواز الاختلاط بين الجنسين مِنْ غيرِ المحارمِ.

٣- إماتة وإضعاف جانب الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

● ثالثًا: الآثار السياسية:

١-إقصاء الشريعة عن الحكم وعزلها عن الحياة، وحصرها في نطاق المسجد والعبادات الشخصية، وهو ما يعرف بِ(العلمانية) أو اللادينية، فالدعوة اللِّيبرالية في حقيقتها هي العلمانية، وإن وجد فاصل بينهم فهو رقيق جدًّا، وكأنهما وجهان لعملة واحدة، واسمان لمسمى واحد[1].

-يقول عادل الطريفي: «إن حاجة كثير من البشر للإيمان بالدين هي في إعطائهم معنى روحيًا لحياتهم، ولكن بعد ذلك تصبح الأديان غير قادرة على التدخل في تحديد النظم الحياتية للبشر، إنها تفيد في قيادة أخلاق الناس وتوجيههم الوجهة الروحية المطمئنة، ولكنها تخرج عن دورها المطلوب إذا فرضت شروطها على مواضعات البشر السياسية والاقتصادية والاجتماعية»[2].

-ويقول يوسف أبا الخيل: «الإسلام بصفائه الأول كما نزل على محمد بن عبد اللَّه ﷺ يفرق تمامًا بين الناحية الروحية والناحية الاجتماعية بكافة ما تشتمل عليه من سياسة واقتصاد وتربية وتعليم وصناعة إلخ، الأولى تنظمها النصوص الصحيحة صحة قطعية ثبوتًا ودلالة، أما الثانية فمتروك شأنها للعقل البشري ليرى فيها ما يشاء وفق مصالح الجماعة الراهنة المتأثرة بالمتغيرات الزمانية والمكانية، وهذه هي الحداثة بعينها بغض النظر تمامًا عما اصطحبته الممارسات التاريخية الاجتماعية منها والسياسية معها من تراث بشري خلط الروحي بالدنيوي والسياسي بالديني تبعًا لإملاءات أيديولوجية مختلفة»[3].

٢- الولاء للفكر الغربي، والاستقواء بالأجنبي.

---

(١) انظر: «العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب»: (ص/٤٠٩، ٤١٧).

(٢) في مقالٍ له بعنوان: (المشتركات الإنسانية سبيل للحضارة)نُشِرَ في موقع (إسلام أون لاين) بتاريخ: ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤م.

(٣) جريدة الرياض، الجمعة ٢٠جمادى الأولى ١٤٢٧هـ- ١٦ يونيو ٢٠٠٦م- العدد: (١٣٨٧١).

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، أرى أنه لا بد لأهل السنة أن يدركوا خطورة هذا الفكر المنحرف، وأن يجيشوا جميع طاقاتهم الممكنة لصده، وكشف عواره، وتحذير الناس منه؛ فهي والله-أمانة عظيمة، ومسؤولية جسيمة، سنسأل عنها بين يدي اللّٰه -جلَّ وعلا- ، وهذه حلول مقترحة أقدمها في نِهاية هذه الدراسة، عسى الله-بفضله وكرمه-أن ينفع بِها، ويجعلها نواةً لانطلاقة أكبر، وجهد أعظم، وهي على النحو الآتي:

١) تكاتف الجهود للرد على كل ما ينتجه هذا الفكر وما يطرحه في الساحة وبيان الباطل الذي يسوق له .

٢) إنشاء مراكز بحثية متخصصة في هذا الفكر ورموزه .

٣) فضح العمالة التي يعيشها بعض رموز هذا الفكر مع المحتل ومع الغازي ومع أعداء الدين عمومًا .

٤) عمل ندوات ومحاضرات حول هذا الفكر وتعريته وتكون معلنة .

٥) إصدار سلسلة حول الفكر وأصوله تكون سهلة العبارة والأسلوب ومختصرة وتنشر بين طلاب العلم والعامة .

٦) تكثيف الكتابة في نقض أفكارهم من خلال وسائل الإعلام المتنوعة .

٧) الكتابة في مستجدات العصر ونوازله وتقديم رؤية متزنة حول النوازل الفقهية والعقدية والسياسية بما يقطع الطريق على الأطروحات الليبرالية المنحرفة .

كما أنصح القارئ الكريم بقراءة بعض الكتب النافعة في هذا الإطار، وهي

فيما يلي:

١- الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين-عرض ونقض، للدكتور سعيد بن عيضه الزهراني.

٢- مآلات الخطاب المدني، للأستاذ إبراهيم السكران.

٣- الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية(دراسة نقدية)، للدكتور مفرح بن سليمان القوسي.

٤- العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، للأستاذ محمد حامد الناصر.

٥- المدرسة العصرانية في نزعتها المادية، للأستاذ محمد حامد الناصر.

٦- الإسلام والحضارة الغربية، للدكتور محمد محمد حسين.

٧- الاتجاهات العقلانية الحديثة، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل.

٨- الإسلام الليبرالي، للأستاذ محمد إبراهيم مبروك.

٩- أمريكا والإسلام النفعي، للأستاذ محمد إبراهيم مبروك.

١٠- العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون، للشيخ علي بن حسن الحلبي.

١١- نظرات شرعية في فكر منحرف، للشيخ سليمان بن صالح الخراشي.

١٢- رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، للدكتور سيد ابن حسين العفاني.

١٣- الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصّلاحية، للدكتور عبد الجليل زهير ضمرة.

١٤- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، للشيخ الأمين الصادق الأمين.

١٥- موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء، للأخت مضاوي بنت سليمان البسام.

١٦- موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، للدكتور سعد بن بجاد العتيبي.

١٧- محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته- دراسةً وتقويماً ، للدكتور هَزَّاع بن عبد اللَّه الغامدي .

١٨- مقالات متميزة في نقد الليبرالية، ومقالات متميزة في نقد العصرانية، إصدار: مركز الفكر المعاصر.

١٩- العصريون معتزلة اليوم ، للأستاذ يوسف كمال.

٢٠- مفهوم تجديد الدين ؛ للدكتور بسطامي سعيد.

٢١- المعتزلة بين القديم والحديث، للأستاذين: محمد العبدة وَطارق عبد الحليم.

٢٢- مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين ، للدكتور محمود الطحان.

٢٣- العصرانية في حياتنا الاجتماعية ، للدكتور عبد الرحمن الزنيدي.

٢٤- غزوٌ من الداخل، ودفاعٌ عن ثقافتنا، وجذور الانحراف في الفكر الإسلامي ، ثلاثتهم للأستاذ جمال سلطان.

٢٥- منهج التيسير المعاصر؛ للأستاذ عبد اللَّه بن إبراهيم الطويل.

٢٦- معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية ، للدكتور عبد العزيز كامل.

٢٧- نقد الليبرالية، للدكتور الطيب بوعزة .

٢٨- الليبرالية وموقف الإسلام منها، للدكتور عبد الرحيم بن صمايل السلمي.

٢٩- الليبرالية في السعودية والخليج- دراسة وصفية-، للأستاذ وليد بن صالح الرميزان .

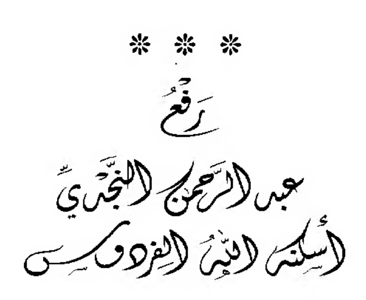
* * *

الفهرس

الفصل الثاني: آثار وأخطار الفكر الليبرالي على المسلمين

الخاتمة

* * *



رُفِعَ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التطرف المسكوت عنه

أصول الفكر العصراني المعاصر

عقلاني في حالة صفاء، شاهد من أهلها.

" في الساحة مواقف جانحة توشك أن تضل بالفكرة في غمرة من هذا الغموض المنهجي ، فمن المنتسبين إلى الفكر الإسلاميين – والله أعلم بالنيات – أناس غلوا بكلمات منها (المقاصد فوق النصوص) و (روح الدين لا حروفه) و(الأولويات الناسخة) ، وانتهوا إلى تعطيل القطعيات من الأحكام .

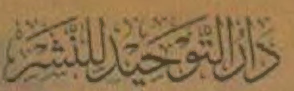
ومن المنتسبين إلى المسلمين أناس اتخذوا الدين شرعة وتاريخا محض تراث يلتمسون فيه العناصر (الإيجابية) التي توافق أهواء النهضة كما تلوح لهم ويطرحون (السلبيات) !

ومن علماء الدين تلفيقيون انتقائيون يصرفون الأحكام حتى تصادف ضغوط الواقع ، ومحللون يتعسفون التأويلات حتى يبرروا ويمرروا ما يشتهي الغالبون .

ومن أبناء المسلمين مفكرون ذوو عقائد لا دينية لكنهم تفننوا في تزييف المعاني والألفاظ الدينية وتحريفها عن مواطنها للتغرير بالمسلمين واجتياحهم بالباطل من حيث لا يدركون

د. حسن عبد الله الترابي

مقال منهجية التشريع الإسلامي
"مجلة قضايا معاصرة" العدد ٧، ١٩٩٩م



المملكة العربية السعودية ـ الرياض
تلفون : ٢٦٧٨٨٧٨ ١ ٩٦٦ + فاكس : ٤٢٨٠٤٠٤ ١ ٩٦٦ +
E-mail: dar.attawheed.pub.sa@gmail.com